بِسْـمِ الله الرحـــمان الرحيم

من لم يضف للعلم علما زائدا

في كل يوم فهو في نقصان

«محمد العيد آل الخليفة »

شكـــــــــــــــــــــــــر

المشـــــرف الأستـــــاذ المحترم رابــــح حمـــدي باشـــــا،
لإشـــرافه على البحث وعلى كل المساعــــــــدة التي قدمها لي
من توجـــيهات في إتمـــــــام
الأطروحـــــة.
المشـــرف بالأردن الأستاذ المحترم سعــــد غالــــب ياسيــــــــن، الذي لم
يقصـــــــــر معي من توجيهات ومعلومات.
وزارة التخطيط والإحصاء للمملكة الأردنية الهاشمية
الأساتذة المحترمين
نضـــال قطنانــــــي و نزيه بصــــول، مساعــــد مدير مكـــتبة اليرمـــوك
الأستاذ المحترم كمـــــال بن موســــــى
الأستاذ المحترم مـــحمـــد رجـــــراج
السيد المدير العام بوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستثمار
بالجزائـــــر الســــيد محمد باشــــــا
المدير الجهوي للمالية بوزارة المالية الســــــــيد
الصـــديـــــــــق مدانـــــــــي
أساتذة التدقيق والمراجعة اللغوية
الأستاذ لخضر حداد(كلية الشريعة، جامعة الجزائر1)
الأستاذتين ليلى جودي وفطيمة عليوي (كلية الآداب واللغة العربية، جامعة الجزائر 1)

الإهداء

إلـــــــــــــــــــى.....

من ضـــحى لتــــحـي الجزائـــــــر

روح جدي الذي أفنى حـياته في العلم والتعليم رحـــــمـــــه الله

أحمـــــــد المـــــــــــدني

الوالدين الكريمين اللذين خفّهما الله بتوصيف رباني بديع

في الآية الكريمة (24) من سورة الإسراء:

"وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا "

أطال الله في عمرهما

عائلتي الكـــــريـــمة

من غـــــــــرس في نفســــــي الأمــــــل والطـــــــموح

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهـــــرس الجداول

فهـــــرس الجداول

فهـــرس الأشكال والرسوم البيانية

فهـــرس الأشكال والرسوم البيانية

فهـــرس الأشكال والرسوم البيانية

المقدمة العامة

لقد أصبح التطور الدولي مع بداية القرن الواحد والعشرين يتشكل ويتفاعل بعاملين أساسيين هما: العولمة والاندماج الاقتصادي الدولي الجديد، حيث برزت العولمة نتيجة انهيار الاتحاد السوفييتي كقوة عظمى، وانهيار الأحزاب الشيوعية في الدول الأوروبية الشرقية والتطور الملحوظ في المجال التكنولوجي والمعلوماتي، من خلال تطور الاتصالات ونظم الانترنيت، هذا ما أدّى إلى بروز التكتلات الإقليمية كالاتحاد الأوروبي، والتحالفات الاستراتيجية لشركات عالمية عملاقة، خاصة في المجال المصرفي والصناعي ومجال النفط.

وقد أثار مفهوم العولمة الكثير من النقاش والجدال، ابتداء من تعريفها مرورا بتحديد أبعادها وطبيعة القوى المحركة لها، زيادة إلى رصد وتحليل تأثيرها على الدول النامية. فمظاهر العولمة عديدة في العالم، منها العولمة السياسية والعولمة الثقافية والعولمة الاقتصادية التي تعتبر من أهم المجالات وأكثرها وضوحا وأبرزها أثرا وأعظمها هدفا، بالإضافة إلى أنّها تعد بداية لظاهرة الإنتاج الرأسمالي، فانتشرت في كل مكان ملائم خارج ما يسمى بحدود المجتمعات الأصلية لها.

يرى المفكرون الاقتصاديون أنّ العولمة الاقتصادية تمثّل حقبة التّحول الرّأسمالي العميق في ظلّ هيمنة دول المركز بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ونظام عالمي غير متكافئ في مجال التبادل الدوّلي، حيث أجبرت العولمة دول العالم على التوجه إلى المزيد من التكتل وتدويل المشاكل الاقتصادية المحليّة وتنسيق السياسات على المستوى الكلي.

وقد أثّرت العولمة الاقتصادية على كافة قطاعات الاقتصاد، إذ سمحت بتوفير أكبر قدر من الحاجيات لأفرادها. وبالرغم من ذلك، مازالت الدّول المتقدّمة تبحث في هذا المّجال رغم استحواذها على السّوق العالمية في جميع المجالات والقطاعات على خلاف الدّول النامية التي بقيت متخلفة في التّنمية الصّناعية، وهذا نتيجة لتعرضها إلى الاستعمار ونقص عوامل ترقيتها وغياب الإرادة السياسية.

ويعتمد اقتصاد أيّ دولة في العالم – في إطار هذا النّظام الجديد من أجل ترقية الصناعة – على استثمار الوقت بأقل تكلفة عن طريق استخدام المعرفة الحديثة وتحويلها إلى سلع وخدمات جديدة، ومن ثمّ تغيرّ مفهوم البحث من نقل الصّناعة من وضع سيّء إلى وضع أفضل، انطلاقا من الوقت الذي يستغرقه هذا التغيير في ظلّ العولمة الاقتصادية. وقد أثرّت الأحداث الاقتصادية التي يعرفها العالم على الدّول النامية بالدرجة الأولى، ومن بينها الجزائر، حيث فرض عليها التّأقلم كباقي دول العالم مع هذا النّظام الجديد، وهذا بإعادة هيكلة قطاع الصّناعة وفق المعايير الموجودة على السّاحة العالمية.

وقد انتهجت الجزائر عدّة سياسات في الصّناعة منذ الاستقلال، فبعد سياسة الاقتصاد الموجّه المنتهجة، وَالتِي أظهرت عيوبا عديدة، وأنتجت اختلالا في هيكل الاقتصاد بالدّرجة الأولى وفي قطاع الصّناعة بالدّرجة الثّانية، لم يكن أمام الجزائر سوى إعادة صياغة النّشاط الصّناعي حسب النّظام السّياسي الجديد، وهذا بعد أحداث أكتوبر **1988** الّتي أنتجت نظاما سياسيا جديدا، وهو نظام التّعددية الحزبية الّذِي تم من خلاله التّراجع عن نظام الاقتصاد الموجّه والمسيّر من طرف الدّولة بصفة مطلقة، والتّفكير في كيفية الدّخول إلى الاقتصاد الحرّ، الذي يتطلب إعادة هيكلة قطاع النّشاط الصّناعي حسب المتغيرّات الجديدة الموجودة في السّاحة العالمية. وقد انتهجت الجزائر سياسات هيكلية لم ترق بقطاع الصناعة إلى المستوى المطلوب إلى يومنا هذا، حيث تأثرت الصناعة المحلية بالظروف الّتِي مست البلاد، وجعلتها متأخرة مقارنة بالدول الأخرى. كما أن الانخفاض الحاد في أسعار البترول في **1986**، ألزم الدولة على التفكير في استراتيجية تنموية تعمل على ترقية الصادرات من دون المحروقات، من خلال إعادة نهج الاقتصاد الوَطني وفق التغيرات المحلية الجديدة.

ولئن عرفت الدولة الجزائرية تدهورا خطيرا في الحالة المالية في وقت مضى، فإنها عرفت تحسنا في الآونة الأخيرة، إذ تشير المعطيات الإحصائية الحديثة إلى وجود تطور في الحالة الاقتصادية للبلاد، وهذا بارتفاع مستمر لمعدل النمو الاقتصادي، وارتفاع احتياط العملة الصعبة، وتراجع المديونية، ويعود ذلك إلى السياسية المطبقة لبرنامج التعديل الهيكلي على النشاط الاقتصادي الذي انتهجته الجزائر وفقا لبرنامج صندوق النقد الدولي، حيث تضمن هذا البرنامج سياسات إصلاحية اقتصادية من بينها تقليص الواردات، ورفع الأسعار، وتسديد الديون الخارجية، وترقية الصادرات الصناعية.

كل هذه التطورات في المجال الاقتصادي للبلاد أوجبت على الدولة الجزائرية وضع استراتيجية مثلى تتماشى مع التغيرات الطارئة على المستوى المحلي والمستوى الدولي[1]، وهذا بالمحافظة على المزايا المكتسبة وتوظيفها بشكل صحيح على المدى البعيد، خاصة أنّ موضوع الساعة هو كيفية الاندماج في النظام الاقتصادي الجديد، والنهوض باقتصاد مبني على أسس صحيحة لمواجهة آثار العولمة الاقتصادية على قطاعات النشاط الاقتصادي الوطني خاصة قطاع الصناعة.

إن انفتاح الدولة الجزائرية على نظام الاقتصاد الحر، وإزالة الحواجز أمام المبادلات الدولية في ظل غياب ضوابط تنظيمية قد تؤدي إلى نتائج سلبية، حيث أصبحت السوق العالمية اليوم يستحوذ عليها الدول الأعضاء في التكتلات الإقليمية، وذلك بحصولها على مزايا تعجز الدول غير العضو على تحقيقها، وبناء على هذا الأساس كان على الجزائر انتهاج استراتيجية لتنمية قطاع الصّناعة لا تتأثر بمنافسة دول التكتلات الإقليمية. فأغلبية صادرات الجزائر خارج المحروقات عبارة عن مواد خام,

وظلّت لفترات تبحث عن الاستراتيجية التي تستغل بها الموارد الطبيعية والتي تسمح بإنتاج مواد مصنعة ونصف مصنعة لتعويضها في الصادرات الخام. حيث أن الدولة تنفق على المنتجات المصنعة المستوردة كثيرا، والتي أساسها المواد الخام التي تصدرها إلى الخارج، وتكلف ميزانية الدولة. فإذا كان العجز في ميزان المدفوعات سببه الرئيس تذبذب أسعار البترول وانخفاضه إلى أدنى المستويات مع أنه يعد الدخل الرئيس لها، فأن احتواءه ممكن شرط أن تهتم الدولة بجانب آخر، وهو إحلال الواردات والتوجه للتصدير، ولا يتمّ هذا إلا بوضع استراتيجية هدفها الرئيسي تغطية السوق المحلية من خلال توفير الحاجيات الضرورية من الإنتاج الوطني، وترقيته حتى يتقبّله المواطن.

وقد اهتمت الدولة الجزائرية خلال الفترة الأخيرة كثيرا بإعداد استراتيجية جديدة لقطاع الصناعة، وهذا تحت وصاية وزارة الصناعة وترقية الاستثمار، وخصصت لها الكفاءات الجزائرية من خبراء اقتصاديين وصناعيين، وقد صرحت ببعض محاورها وأهدافها عبر مؤتمرات وتصريحات للمسؤولين في الوزارة الوصية.

في ظل ظاهرة العولمة الاقتصادية وتأثيرها على اقتصاديات الدول النامية وعلى الجزائر، تطرح الإشكالية الآتية نفسها:

ما هي الاستراتيجية اللازمة لتجديد قطاع الصناعة الجزائري وتحديثه وَالتي تسمح بتحقيق التنمية الاقتصادية في ظلّ التحديات الدولية؟

إن هذه الإشكالية الرئيسة استلزمت منا طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية الموالية:

1- ما مفهوم التنمية والتنمية الصناعية؟

2- ما هي الاستراتيجية الصناعية وما هي العناصر التي تتحكم في إعدادها للوصول إلى نتائج إيجابية ترتقي بالصناعة إلى المستوى العالمي؟

3- ما هي الدول النموذجية في العالم في التنمية الصناعية؟

4- ما هو دور البحث التكنولوجي والصناعي في ترقية الصناعة؟

5- ما هي أهم السياسات الاقتصادية والصناعية التي عرفتها الجزائر بداية من الاستقلال إلى يومنا هذا؟

6- هل نتوفر اليوم على سياسة تكنولوجية وبحث علمي في قطاع الصناعة في الجزائر؟

7- هل للخوصصة دور في ترقية الصناعة الجزائرية؟

8- ما هي العراقيل التي تقف في وجه تطبيق سياسات التنمية الصناعية؟

9- كيف يمكن صياغة استراتيجية جديدة للتنمية الصناعية لتحقيق تنمية مستدامة تتماشى مع نظام العولمة الاقتصادية؟

❖ فرضيات البحث:

للإجابة عن هذه التساؤلات التي هي صميمة في الموضوع اعتمدنا في بحثنا على جملة من الفرضيات تتمثل فيما يلي:

الفرضية الأولى: يسهم ظهور الدول الناشئة في صياغة استراتيجيات جديدة لترقية الصناعة في دول العالم، وخاصة في الجزائر.

الفرضية الثانية: لم تَعُد الاستراتيجيات الكلاسيكية للتنمية الصناعية كافية لترقية الصناعات المحلية في العصر الحالي لوجود عوامل أخرى أصبحت تتحكم في عملية الترقية والتطور.

الفرضية الثالثة: يؤدى الانفتاح الاقتصادي وتحفيز الاستثمار الأجنبي ورفع القيّود الجمركية إلى ترقيّة الصّناعة المحلية، وتطوّير التكنولوجيا وتجديدها في الجزائر.

ويتضح هدَف هذه الدراسات في الوصول إلى الاستراتيجية اللازمة لترقية قطاع الصناعة التي أصبحت مرتبطة ارتباطا وثيقا بالتغيرات والتطورات في العالم، خاصة أن التكتلُات الإقليمية والمنظمات الدولية، زيادة إلى المشاكل البيئية والسياسية أثرت على سياسة التصنيع.

❖ أهـــــداف البـــحـــث:

يهدف موضوع بحثنا بشكل أساسي إلى تبيان أهمّية الصناعة في تقدم الدول بفضل الاستراتيجية المثلى المعدة في ظل النظام العالمي الجديد، وهذا من خلال:

1- دراسة واقع قطاع الصناعة وأهميته الاقتصادية ودرجة إسهام هذا القطاع في الناتج المحلي.
2- تحديد تأثير العوامل المختلفة في ترقية قطاع الصناعة.
3- تحديد المعوقات التي تسببت في عدم القدرة على تنمية القطاع الصّناعي.

حيث سنعمل على تحليل العديد من الظواهر المرتبطة بهذا المفهوم للكشف على الوسائل المستخدمة لتحقيق أهداف العولمة الاقتصادية وهيمنتها على العالم، مما يستوجب وضع استراتيجية لمواجهة هذه التحديات.

إضافة إلى ذلك سنقوم بتقييم فعالية السياسات الإصلاحية الاقتصادية في التنمية الصناعية للدولة الجزائرية وآفاقها.

وستعالج هذه الدراسة أحد أهم القطاعات الاستراتيجية في الاقتصاد، وهو قطاع الصناعة، الذي أصبح في القرن الأخير سلاحا بديلا للسيطرة على العالم.

❖ **<u>أهمية البحـــــــــث:</u>**

وتتمثل أهمية دراستنا في أنها أول خطوة في هذا المجال، حيث لم يسبق لأي بحث أن تناول الاستراتيجية الجديدة لتنمية هذا القطاع والعوامل المؤثرة فيه بطريقة تفصيلية، أهمها العولمة الصناعية.

وستسمح الدراسة بالإسهام في وضع مجموعة من النتائج والتوصيات التي ستساعد على وضع استراتيجية تواكب التطورات والتحديات الدولية في الجزائر آخذة بعين الاعتبار استراتيجيات الدول الرائدة في التصنيع.

❖ **<u>أسباب اختيار الموضـــــــوع:</u>**

تعود أسباب اختيار الموضوع إلى:

1- أنّ البحث يمتّ بصلة وثيقة إلى تخصصنا وانشغالاتنا التي تتمحور حول التخطيط والمالية ما يسمح بدراسة الظاهرة وتحليلها.

2- نقص المراجع والدراسات حول هذا الموضوع باعتبار العولمة تخص العصر الحديث، حيث أنّ جل الدراسات تطرقت إلى ما هو خاص بالاقتصاد الموجه أو الاقتصاد الحر ولم يتم التطرق إلى أثار الانفتاح الاقتصادي على النشاط الاقتصادي وبالأخص القطاع الصناعي.

وقد اخترنا عيّنة لدراسة موضوع بحثنا وهي الدولة الجزائرية باعتبارها تنتمي إلى الدّول النّامية، وأيضا لأنّها مرّت بعدّة سياسات إصلاحية سياسية واقتصادية كان لها أثرها في جميع الميادين.

❖ **محــــــددات الدراســـــــــة:**

موضوع التنمية الصناعية من المواضيع الهامة والواسعة التي تتطلب دراسة وتحليلا دقيقا لاحتواء موضوع البحث على عدة عناصر للدراسة، وقد اقتصر بحثنا على ما يلي:

1- تحديد الدراسة حسب **الجانب الموضوعي،** حيث يقتصر على أهم المفاهيم لاستراتيجية التنمية الصناعية في ظل التحديات الدولية، وأهم العناصر التي ترتبط بها.
2- تحديد الدراسة حسب **الجانب المكاني** لها، حيث تقتصر على عينة من الدول العالم، والتي تعد نموذجا في التنمية الصناعية في العصر الحديث، وهي فرنسا (دولة متقدمة)، وكوريا الجنوبية (دولة ناشئة)، وأخيرا المملكة الأردنية (دولة نامية)، وقد اخترنا الجزائر لإسقاط موضوع البحث عليها، باعتبار أنها تمر بمرحلة الاقتصاد الانتقالي، وتعمل على تبني سياسات تنموية في مختلف القطاعات في العشر سنوات الأخيرة.
3- تحديد **الجانب الزمني** للدراسة، حيث تم اقتصار الدراسة على فترة **2000-2014،** كمرحلة جد هامة للدراسة لتميزها بمرحلة إعداد مشروع الاستراتيجية للتنمية الصناعية الجزائرية من جهة، وتحسن مؤشراتها الاقتصادية من جهة ثانية.

❖ **الدراسات السابقـــــــــــة:**

اهتّم بعض الكتّاب والباحثين كثيرا بموضوع ترقية الصناعة في ظل التحديات الدولية إذ تناولت بعض الدراسات الأجنبية والجزائرية موضوع الاستراتيجية اللازمة لترقية الصناعة، وتزامنت أغلب الدراسات الجزائرية مع إعداد الوزارة الوصية مُسَوَّدة للاستراتيجية الصناعية الجديدة. ومن بين هذه الدراسات نذكر:

1- دراسة **حمدي باشا رابح** ، والتي جاءت تحت عنوان: «**أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية**»، وهي رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير **2007،** تطرق فيها إلى معوقات التنمية والتخطيط في العالم في العصر الحديث، وكيفية النهوض بالتنمية في ظل التحديات الدولية.

2- دراسة **يونس كاية** (**YUNUS KAYA**) في أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة دوك بأمريكا في **2007**، تحت عنوان« العولمة، التصنيع وتنمية الدول للفترة 1985-2005»: **[**Globalization, Industrialization And Social Class Less Development Countries 1985- 2005]، حيث اهتمت الدراسة بالواقع الصناعي في بعض الدول من بينها: تركيا، كوريا الجنوبية، ماليزيا، تنزانيا، وأهم السياسات المطبقة محاولا ترتيبها حسب التنمية الصناعية خلال فترة **1985-2005** وتحديد آفاقها.

3- دراسة **بن عبد الله يوسف (YOUCEF BEN ABDELLAH)**، الموسومة «**الجزائر في مواجهة العولمة» :** [L'Algérie Face A La Mondialisation]، بحث منجز في مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي والتنمية"**CREAD** " ومنشور من طرف فريديريش إيبار "Friederich Ebert"، تضمنت واقع ومستقبل مختلف القطاعات في ظل النّظام العالمي الجديد، وقد أنجزت في سنة **2008** واحتوت على ثلاثة فصول مهمة، الفصل الأول: العولمة والجهوية، الفصل الثاني: الجزائر والعولمة والجهوية، حيث ركز على العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والاتحاد الأوربي، والفصل الأخير يهتم بلجنة التنسيق مع الاتحاد الأوربي، وركز فيه على أهم المزايا التي تخدم الاقتصاد الجزائري وبالأخص إعادة هيكلة قطاع الصناعة بما يواكب العولمة.

4- دراسة **شيجيكو هايشي (SHIGEKO HAYASHI) في 2010** تحت عنوان: « **الدولة النامية في عصر العولمة : دول ما وراء شرق آسيا نموذج للاقتصاد السياسي»** [The Development State In The Era Of Globalization : Beyond The North East Asian Model Of Political Economy] مقال منشور في دورية " The Pacific Feview"، العدد 1، مارس **2010**، الصفحة **45 ـ 69**، وتضمنت فعالية نموذج الدولة الناشئة وأثرها على الاقتصاد العالمي، باعتمادها سياسات صناعية طورت الاقتصاد كثيرا، ولم يرتبط ظهورها في شمال شرق آسيا فحسب، بل تعدى إلى جنوب شرقها أيضا. ويرى **شيجيكو** أن نموذج الدولة الناشئة هو بمثابة استراتيجية التنمية الفعالة في العالم في فترة ما بعد الحرب الباردة وحتى في عصر العولمة، حيث يعد نموذجا ناجعا في تنمية دول شرق آسيا، وكذلك باقي دول العالم.

5- دراسة **قيلوم تيبولت** (**Guillaume Thibault**) في **2008** تحت عنوان: « **ما هي الاستراتيجية الصناعية لفرنسا في ظل العولمة »:** [Quelle stratégie industrielle pour

[la France face à la mondialisation ? ، **في كتاب صادر** بباريس، عالج فيها تطور الصناعة في فرنسا، وكيفية تجديد الصناعات الفرنسية في ظل التطورات الدولية، منها المنافسة القوية التي أصبحت تهدد اقتصاد فرنسا أهمها الدول الناشئة، زيادة إلى ربط الصناعة بحماية البيئة.

❖ منهجية البـحـث:

وقد استدعت هذه الدّراسة جملة من الأدوات المنهجية، التي اعتمدناها في جمع البيانات الّتي تراوحت بين المصادر الأولية والمصادر الثّانوية. فأمّا المصادر الأولية فتجلّت في أهمّ الهيئات المرتبطة بقطاع الصّناعة على المستوى المحلّي والعالمي والمراجع المختصّة في التّصنيع. وأمّا المصادر الثانوية فتمثلت في الدراسات السابقة في هذا المجال، وبعض المراجع والدوريات والتقارير والمجلات العلمية المتخصصة وبعض المواقع ذات الصلة على شبكة الإنترنت.

وقد اخترنا المنهج الوصفي التحليلي كون موضوع البحث يتطلب التطرق إلى مفاهيم وتعاريف نظرّية، زيادة إلى المنهج الإحصائي، باعتبار أنّ البحث يتطلب دراسة تحليلية وتقييمية لكل المراحل التي مرت بها الجزائر في الميدان الاقتصادي والتعقيب عليها، كما يسمح بتحليل العوامل المؤثّرة في تحديث استراتيجية التنمية الصناعية في ظل العولمة الاقتصادية، حيث تمّ الاعتماد في تحليل البيانات المجمّعة على تطبيق بعض الاختبارات الإحصائية المتعارف عليها ومؤشّرات التّحليل الاقتصادي. إضافة إلى الأدوات المنهجية قمنا بالتقرب من كل هيئة ذات علاقة بموضوع بحثنا في الجزائر، فضلا على أنّ زيارتنا الأردن سمحت لنا بالاطّلاع على أحدث المراجع بمكتبة الحسينية ــ جامعة اليرموك بالأردن ــ الأمر الذي مكنّنا من جمع المعلومات، خاصّة فيما يتعلّق بالاستراتيجية الجديدة لقطاع الصّناعة **2010-2014** في الأردن، والتي تحصلنا عليها من وزارة التخطيط والإحصاء الأردنية، إضافة إلى مراجع علمية متعلقة بموضوع البحث من الجانب النظري، وذلك من أجل الوصول إلى بعض النتائج والحلول المقترحة، والتي يمكن رفعها للمسؤولين المختصين من أجل اتخاذ القرارات المناسبة لصياغة استراتيجية مستقبلية لقطاع الصناعة في الجزائر، ورفع القدرة التنافسية للصناعات التحويلية خاصة، وبالتالي رفع نسبة إسهامها في الاقتصاد الوطني مستقبلا تزامنا مع اهتمام العالم بإنتاج طاقة بديلة للنفط وتطويرها والتي قد تكون في غير صالح الدول المهتمة فقط بالصناعات الاستخراجية وعلى رأسها النفط.

❖ **هيـكـل الـــــبحـــــث:**

وقد قسمنا موضوع بحثنا إلى أربعة فصول، فأمّا الفصل الأول فعرضنا فيه بعض المفاهيم الأولية حول الاستراتيجية والتّنمية والصّناعة.

وأمّا الفصل الثاني، فيتعلق باستراتيجية التنمية الصناعية، وتطرقنا فيه إلى استراتيجيات التصنيع الكلاسيكية والحديثة وإلى عوامل تجسيد التنمية الصناعية.

وأمّا الفصل الثالث فقارينا فيه العولمة والتنمية الصناعية في العالم المعاصر، وهو أهمّ جزء في البحث، حيث ركز على التنمية الصّناعية في العالم المعاصر في ظلّ التّحديات الرّاهنة، ومن خلاله أردنا أن نبيّن الاستراتيجيات المعتمدة في أهمّ الّدول الرّائدة في التصّنيع في القرن الحالي، من خلال سرد تجارب الدّول النّموذجية في التصّنيع حسب كل تصنيف دولي، ومن ثمّ تمّ اختيار دولة نامية ودولة ناشئة وأخيرا دولة متقدمة كعيّنات للدّراسة. وكانت الأردن نموذجا للدّول النّامية بسبب تحقيقها تقدما ملحوظا في الصّناعات التّحويلية مقارنة ببعض الدّول النّامية الّتي تمتلك ثروات طبيعية كبيرة، وتمّ اختيار كوريا الجنوبية نموذجا للدّول النّاشئة، لما تتميّز به من قدرة تنافسية في السّوق العالمية، وأخيرا فرنسا نموذجا للدّول المتقدّمة بوصف تاريخها الصّناعي المتطوّر.

أمّا الفصل الرّابع والأخير فهو بمثابة دراسة تحليلية تقييميه لاستراتيجية التّنمية الصّناعية في الجزائر، ابتداء من الاستقلال إلى يومنا هذا، خاصّة فيما يتعلّق بالاستراتيجية الجديدة للصّناعة لفترة **2010-2014.**

وأخيرا انهينا البحث بخاتمة ضمّناها أهمّ النتائج التي أسفرت عنها الدّراسة والتي كشفت عن جملة من المزايا والعيوب في نطاق الاستراتجيات الخاصة بالتنمية الصناعية في الجزائر، مع محاولة تقديم بعض الاقتراحات والتّوصيات، عساها تفتح آفاقا جديدة في هذا المجال وتصحّح بعض المغالطات وتسدّ بعض الثّغرات.

تعتبر التنمية مقياسا للتطور والتقدم عبر كل العصور، وقد أصاب مفهوم التنمية تغيّرات على مر الزمن، تتماشى والمعطيات التي يعرفها العالم من تطور تكنولوجي ومعلوماتي، هذا ما دفع بالدول إلى البحث عن كيفية تحقيق التنمية الشاملة، والمستدامة في كل قطاعات النشاط الاقتصادي. وبما أن التنمية تقتضي توفير الوسائل المادية والبشرية وكافة الشروط الكفيلة بتنفيذها، وجب على الدول وضع استراتيجية وفقا للموارد والمتغيرات والتحولات. ورغم التقدم التكنولوجي في شتى مجالات الحياة، لم تستطع السياسات التنموية النّهوض بمتطلبات شعوبها، فكان من الضروري التفكير في إعادة هيكلة قطاعاتها، ولاسيما قطاع الصناعة الذي يرتكز عليه الاقتصاد، ويؤثر بدوره على باقي القطاعات. لقد تطور مفهوم الاستراتيجية والتنمية مع تطور الدول، ومع ظهور العولمة والتكتلات الإقليمية, وبروز المنظمات والهيئات الدولية على وجه الخصوص. وعليه كثيرا ما سعت أغلب الدول ولا تزال إلى وضع استراتيجية مثلى لتنمية اقتصادياتها بشكل يسمح بتلبية حاجيات الأفراد الضرورية والكماليات منها، ومن ثمّ تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، ولذلك كثيرا ما تعاد صياغة المفاهيم المتعلقة بمصطلح التنمية في الدول المتقدمة، لمواكبة التطور العلمي والتقدم التكنولوجي، بينما تقتصر المفاهيم في بعض الدول النامية على تحقيق الحاجيات الضرورية للأفراد فحسب. ويعود هذا الاختلاف بين الدول المتقدمة والنامية إلى التباين في الأدوات والآليات والموارد المتاحة للقيام بالتنمية الصناعية وطرق تنفيذها من جهة, وطموحات القرارات الاستراتيجية التي تتخذها حكومات هذه الدول من أجل التنمية من جهة أخرى. نتطرق في هذا الفصل إلى تبيان المفاهيم الأولية حول الاستراتيجية، والتنمية، والصناعة، في ثلاثة مباحث.

المبحث الأول: مفهوم وأسس وأهمية الاستراتيجية

أصبح يتداول مصطلح الاستراتيجية، في كل المجالات والقطاعات والتخصصات، ومن طرف الأشخاص، والهيئات، والمنظمات، والدول؛ فما هو مفهوم الاستراتيجية وأصل نشأته وأسباب تطوره في ظل التحولات العالمية؟ وما هي الأسس الواجب إتباعها لإعداد الاستراتيجية؟ وما هي أهم العراقيل التي تحول دون عملية إعدادها وتنفيذها؟ وما أهمية الاستراتيجية لإحداث التنمية والتطور في مختلف الميادين؟ وهو ما سنبحثه فيما يلي:

المطلب الأول: مفهوم الاستراتيجية

نتطرق في هذا المطلب إلى تطور مفهوم الاستراتيجية، عبر التاريخ، ابتداء من معناها في القرآن الكريم وصولا إلى مدلولها في العصر الحديث، مع تحديد أسباب نشأتها وتطورها حتى نضع تعريفا شاملا للمصطلح.

الفرع الأول: نشأة مصطلح الاستراتيجية وتطوره

مصطلح الاستراتيجية ليس حديث النشأة كما يعتقد البعض، فقد ظهر مع وجود الإنسان على سطح الأرض، وتطور مفهومه مع تطوره وزيادة حاجاته على مر السنين، حيث أصبح الأداة الّتي تُسير انشغالات المجتمع ومتطلباته حاضرا ومستقبلا.

أ- **نشأة مصطلح الاستراتيجية:** اشتقت كلمة الاستراتيجية "strategy"[1] أصلا من الكلمة اليونانية "strato" بمعنى جيش أو حشد، ومن مشتقات هذه الكلمة "stratego"، والتي تعني فن القيادة، وأيضا من مشتقاتها كلمة "strategem"، وهي تعني بالعربية الخدعة الحربية. وألف القائد الروماني اليونيس كتاب " strategematon"عام 100م، حيث تمّ فيه جمع كلّ عمليات الخداع العسكرية الناجحة الّتي نفذها القادةُ السابقون، ومن بين ما تطرق إليه عمليات العدوّ عن طريق

[1] – للمزيد حول مفهوم مصطلح strategy انظر: whittington Richard , what Is strategy – and does It matter,c&c coffest Edition, china, 2nd édition, 2001,page1,2.

[2]– طاهر محسن، الإدارة الاستراتيجية، منظور منهجي متكامل، دار وائل للنشر, عمان، 2007، ص 30.

تنفيذ موعد الهجوم في موعد آخر[1]. فكلمة الاستراتيجية في هذا المقام تعني إعداد طرق القيادة العسكرية في الحروب، من أجل توظيف كل الفنون العسكرية، لتحقيق الأهداف السياسية أهمّها إلحاق الهزيمة بالعدو والتحكم في مجريات الحرب، والتقليل من أثار الهزيمة، والملاحظ أنّ كلمة الاستراتيجية لم تكن مستخدمة حتّى نهاية القرن الثامن عشر تقريبا، وكان اللّفظ المستخدم لوصف إدارة الحرب هو "فن الفروسية".

ب- تطور مصطلح الاستراتيجية مابين 1500م و1750م: استبدل مصطلح الفروسية ما بين 1500م و1750م بمصطلح فن الحروب، حيث اتسم القرن الثامن عشر بالنظرة العقلانية في كل مجالات النشاط الإنساني، وبالتالي لم تعد تستخدم كلمة "فن" في أواخر القرن باعتبارها كلمة لا تتماشى مع التطورات التي شهدها العصر، خاصة في مجال إدارة الحروب، واتجه رجال الدولة إلى تدريس "إدارة الحرب" في الجامعات، والأكاديميات العسكرية، واستخدام لفظ الاستراتيجية كمنهج تعليمي. وكان الفرنسي المختص في الشؤون العسكرية "**جولدي دي ميتررروا**"، أول من استخدم لفظ "الاستراتيجية" قبل الثورة الفرنسية عام 1789.[2] وتتعدد المفاهيم لمصطلح الاستراتيجية على أنّها: "**استخدام الأشباك كوسيلة للوصول إلى غايات الحرب، وإلى الأهداف التي شنّت من أجله**"[3]. وعرفت كذلك على أنّها الإجراءات العسكرية العامة بالنسبة لمسرح الحرب ككل، وأنّها عملية المواتمة* الصحيحة للوسائط الموضوعية التي توضع تحت تصرف القائد، لتحقيق الأهداف؛ كل هذه المفاهيم المذكورة سالفا تصب في الميدان العسكري, باعتبار أنّ المصطلح ظهر بظهور الحروب. بعد تضرر دول العالم من أثار الحروب[4] الّتي

[3] – فهمي عبد القادر، المدخل إلى دراسة الاستراتيجية، دار النشر والتوزيع مجدلاوي، عمان, الطبعة الأولى، 2010، ص17.

[4] – العربي عبد الفتاح، معجم المصطلحات السياسية والإستراتيجية, إسماعيل للنشر والتوزيع, بيروت، 2008، ص 15.

* – المواتمة لغة هي مشتق لكلمة موات، ويقصد بها الأرض التي لم تزرع ولم تعّمر ولا جرى عليها ملك احد، ويقصد بعملية المواتمة أنها عملية توافق بين الموجود والمطلوب، لتحقيق الأهداف المسطرة.

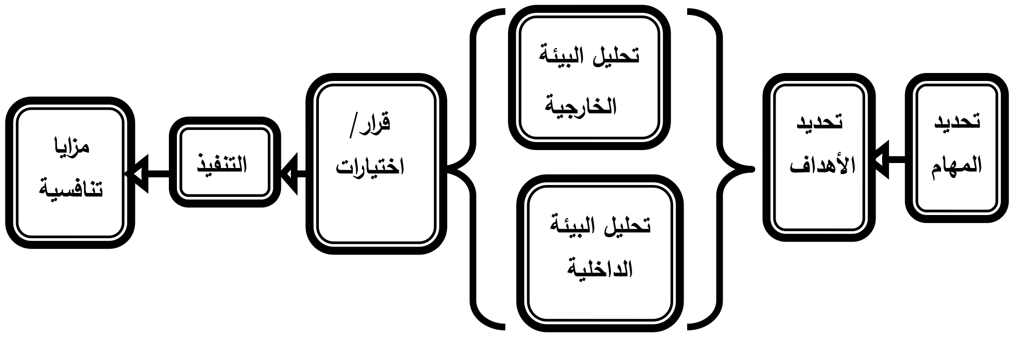
[4] – الحرب الأولى (1914-1918): كانت نتائجها وخيمة على الاقتصاد العالمي وأهمها الأزمة الاقتصادية 1929, الحرب العالمية الثانية (1939-1945), وقد خلفت خسائر كبيرة حيث تأثر الجانب الاقتصادي كثيرا, فدمرت معظم البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، وتضررت وسائل الاتصال والمواصلات, فتراجع إنتاج القمح والفحم والفولاذ، مما أدى إلى ارتفاع أسعار مختلف السلع والخدمات، وبالتالي تراجع الدور الاقتصادي بأوربا, للمزيد حول المخلفات الاقتصادية جراء الحربين العالمين, انظر:

مست كلّ الميادين, خاصة الميدان الاقتصادي، اضطرت الدول وبعض المفكرين الاقتصاديين، إلى الاهتمام بوضع استراتيجية للاقتصاد للحد من آثار الحروب ومعالجتها، مع مواكبة التغيّرات الاقتصادية، التي قد تؤدي إلى تخلف المجتمع. ويمثل الاقتصاد في العصر الحديث سلاحا لاستمرارية الدولة وتطورها، والتحكم في استقرارها؛ والملاحظ أنّ الدول العظمى، تهتم كثيرا بتطويره، من خلال توفير شروط لرفع المستوى المعيشي لأفرادها من جهة, ومن جهة أخرى قصد التحكم في اقتصاديات الدول النامية والمتخلفة، والتأثير في القرارات السياسية بفضل التطور الذي اكتسبته عبر التاريخ في كل مجالات الحياة, وبالتالي ليس هناك فرق بين منظور الاستراتيجية الحربية ومسعى الاستراتيجية الاقتصادية، فالهدف واحد وهو تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي للشعوب، والهيمنة على العالم. وقد اكتسح مصطلح الاستراتيجية كلّ الفروع المتعلقة بالاقتصاد, كإدارة الأعمال والتسيير، لأنها تسمح بالاستخدام الأمثل للموارد والطاقات على المدى البعيد, من أجل تحقيق الأهداف المسطرة بغية الوصول إلى التنمية الشاملة المستدامة والمتجددة.

الفرع الثاني: تعريف الاستراتيجية

استنادا إلى مفاهيم تحديد مصطلح الاستراتيجية، نجد أنّها أداة بحث وتنظيم وتسيير وتنسيق الموارد المادية والبشرية للمؤسسة أو الدولة، وفق برامج وسياسات محكمة تخدم الأهداف المسطرة، آخذة بعين الاعتبار الظروف والتغيرات التي قد تحدث أثناء تنفيذ الاستراتيجية.

الشّكل رقم 1-1 الخطوات العملية لتنفيذ الاستراتيجية.[1]



Ahgus Maddison , L'économie Mondiale 1820-1992 ,Analyse Et Statistiques, Etudes Du Centre De Développement Oecd, Paris, France,1995, Pages 69,71,72.

[1] - Bernard Carrette, Pierre Dussauce, Rodolphe Durand, Toute La Stratégie D'entreprise, Dunod Éditions, 5eme Edition, Paris, 2009, Page 9.

المصدر: Barnery, J.B,Hesterly, W.S, Strategy Management And Competitive Advantage, Pearson Education, 2006.

ويمكن تلخيص مفهوم الاستراتيجية بأنّها:

أ- **أداة الأهداف الموضوعية:** تعدّ الاستراتيجية أداة الوصول إلى الأهداف الموضوعية, وهي ترتكز على أساليب وأدوات مادية وبشرية وكفاءة عالية لتحقيقها.

ب- **العلاقة بين الحاضر والمستقبل:** تعبّر الاستراتيجية عن العلاقة بين الحاضر والمستقبل، وتسمح بتحديد مناهج وأدوات منظمة برؤية مستقبلية وفلسفة تّطوّرية، وتتضمن بالضّرورة بدائل أخرى لتحقيق الأهداف المسطرة بعيدا عن أي طارئ.

ت- **فن الاستخدام:** الاستراتيجية هي فنّ استخدام الوسائل والقدرات المتاحة, في إطار عملية متكاملة يتمّ إعدادها والتخطيط لها, بهدف تحقيق هامش من حرية العمل، لتحقيق أهداف سياسات عليا في أوقات السّلم والحرب.

ث- **ارتباطها بباقي العلوم:** تقوم الاستراتيجية على عدد من الفرضيات النظرية والفكرية المرتبطة بالأهداف الّتي تسعى إلى تحقيقها، والواقع الذي تنطلق منه، وأدوات العمل المتاحة، وبالتالي المتعلقة بالعقيدة السياسية والفلسفة الاقتصادية والاجتماعية الّتي تتّصف بها الدولة.

ج- **أسلوب تفكير:** الاستراتيجية هي أسلوب تفكير يسمح بدراسة الأحداث وتصنيفها حسب أهميتها, وهي طريقة عمل تقوم باختيار الوسيلة الفعالة والملائمة للتّعامل مع الأحداث.

ح- **ضرورية في كلّ الأزمنة:** يعتقد البعض أنّ عملية إعداد الاستراتيجية ترتبط بحدوث أزمة أو أزمات قد تعرفها السوق أو دول العالم, وهذا مفهوم خاطئ يجعل البعض يستغني عن إعدادها في تسيير نشاطاته، لأن الاستراتيجية هي أداة أساسية لكلّ الأوقات والظروف، وهي التي تسمح بتوجيه النشاط على المدى البعيد وتساعد على التحكم فيه، مع الأخذ بعين الاعتبار التغيّرات والأزمات التي قد تحدث في أيّة لحظة.

المطلب الثاني: أسس تخطيط الاستراتيجية، مميّزاتها وشروطها

لابد من معرفة الأسس التي تعتمد عليها الاستراتيجية قبل البدء في عملية صياغتها، إلى جانب المقومات والشروط التي تسمح بتحديدها، لتحقيق الأهداف التي تطمح إليها الدولة أو المنظمة بكلّ دقة، و هو ما يتضح في الفروع الموالية:

الفرع الأول: أسس تخطيط الاستراتيجية

لا يعني تحديد الأسس الضرورية لصياغة الاستراتيجية أنّها لا تتماشى والتغيرات التي قد تحدث من وقت لأخر، والتي تؤثر حتما على البرامج والسياسات السريعة التغير لمسايرة التطورات المحلية أو الخارجية، وإنما يقصد بتحديد أسس الاستراتيجية تلك الركائز والقواعد التي تبيّن الخطوط الرئيسية والمساهمة في بناء الاستراتيجية المناسبة لمختلف النشاطات والمشاريع، وتتمثل أسس الاستراتيجية فيما يلي: [1]

أ- **الأفق الزمني للاستراتيجية:** ينشأ التخطيط الاستراتيجي ضمن قرارات ولأجل أهداف تمتد على فترات زمنية تتراوح بين الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة، حيث تتمّ دراسة كلّ المتغيّرات في هذه المستويات لتحديد الموارد المتاحة وكيفية توجيهها.

ب- **الترّكيز على الإنتاج وتحديد نوع الخدمات وكلفتها:** ترتكز فعالية التخطيط والمتابعة وسهولة تنفيذه على الإنتاج وتحديد نوع الخدمات وكلفتها، فكلما قلّت المنتجات والخدمات كلمّا سهلت عملية تسييرها وتنفيذ استراتيجية العمل بطريقة جيدة، وتحقيق أكبر النتائج. ويتم اختيار المنتجات والخدمات اللازمة وتحديد تكاليفها، من خلال دراسات وتحليلات للمنتوج والخدمة، التي تتحقق بأقلّ تكلفة.

ت- **التنسيق والمتابعة:** تتضمن الاستراتيجية مجموعة من السياسات والبرامج التي تحددها المنظمة مع التنسيق فيما بينها ومتابعة خطواتها وفق المراحل التي تمر بها من مرحلة النشوء إلى مرحلة الصعود إلى مرحلة المنافسة، ومن ثمّ مرحلة الاستقرار؛ وتتطلب كل المراحل المتابعة والاستيعاب الكامل لخصائصها والسياسات الواجب اتخاذها.[2]

---

[1] – طاهر محسن, الإدارة الاستراتيجية منظور منهجي شامل, مرجع سابق، ص 40.

[2] - Bernard Carrette, Pierre Dussauce, Rodolphe Durand, Toute La Stratégie D'entreprise, Dunod Editions, 5eme Edition, Paris, 2009, Pages 706 à 710.

ث- **توفير حماس العمل الاستراتيجي:** تسهم الاستراتيجية في خلق الإرادة والحماس لطاقم الإدارة في العمل، والقيام بدراسات تحليلية للظواهر والمتغيّرات بكل دقة، تتضح في خطة ناجحة تحقق أكبر قدر من الأهداف المسطرة.

الفرع الثاني: مميّزات الاستراتيجية وشروطها

يجب على القائمين بإعداد الاستراتيجية الدراية الكاملة بمميزات الاستراتيجية وشروطها، باعتبارها تختلف عن التخطيط الكلاسيكي، حيث تسمح بالإلمام بكافة السياسات والبرامج اللازمة لتنفيذ وتحقيق الأهداف المرجوة.

أ- **مميزات الاستراتيجية:** يتميّز التخطيط الاستراتيجي عن التخطيط الكلاسيكي بـ: [1]

- المشاركة والبحث عن الموارد، وتوفيرها للمدى البعيد.
- المرونة لمواجهة أيّ طارئ قد يصادف الدولة أو المنظمة، خلال تنفيذ القرارات والسياسات والبرامج.
- النظرة المستقبلية بناء على معطيات الماضي والحاضر، التي تُمكن الدولة من إعداد قرارات وأهداف مستقبلية.
- ترتيب خيارات البرامج حسب الأولوية والأهمية, وهذا بعد الدراسات التي يقوم بها الطاقم المؤهل لوضع الاستراتيجية.

ب- **شروط وضع الاستراتيجية:** تلتزم المنظّمة بإتباع الشروط اللازمة لوضع الاستراتيجية لنشاطها، وهي كما يلي:

- **وضوح أهدافها وتكاملها:** يشترط في الاستراتيجية وضوح الأهداف المسطرة ودقتها، وأن تكون غير معقدة, وتتسم بالاتساق المنطقي، وعدم التناقض في إطار الاستراتيجية الواحدة أو بين الاستراتيجيات المختلفة.

1-Rudoff Grung, Richardkuhn, Planifier La Stratégie, Un Procède Pour Les Projets De La Planification Strategiques, Presses Polytechniques Et Universitaires Romandes, Epfl Cetre Midi, Ch 1015 Lausanne,1ere Edition, Suisse, 2004,Pages 17-31.

- ❖ **واقعية الأهداف وحقيقتها:** يقتضي اختيار الأساليب الناجعة للوصول إلى الأهداف المطلوبة وجود أهداف واقعية يمكن تحقيقها، وينبغي تكافؤ القدرات والموارد مع الأهداف المسطرة.
- ❖ **العقلانية والتخصص:** يجب على القائم بإعداد الاستراتيجية الاختيار العقلاني للوسائل والأهداف, ويقصد بالعقلانية* بأن يتمّ اختيار الوسائل على أساس عقلاني يمكن تقديره والدّفاع عنه.
- ❖ **الاستمرارية:** عدم التركيز على المشاكل اليومية، وإدراك ارتباط الاستراتيجية بعدة مراحل، تقوم كل واحدة منها على ما سبقها, مما يستوجب وضوح المراحل في ذهن المفكر الاستراتيجي من ناحية, وضرورة الاستمرار من ناحية أخرى.
- ❖ **المرونة:** يجب أن تكون الاستراتيجية مرنة تتماشى والتغيرات الطارئة التي قد تعيق الأهداف المسطرة.

الفرع الثّالث: مراحل الاستراتيجية ومستوياتها

يعتمد القائم بإعداد الاستراتيجية اللازمة للمنظمة على مراحل تمكنه من المنهجية الصحيحة لترتيب الأفكار وتنسيقها بغية تحقيق أهداف المنظمة، على اختلاف مستويات الاستراتيجية، واستنادا إلى ذلك نتطرق إلى كل المراحل التي تمر بها عملية إعداد الاستراتيجية ومستوياتها فيما يلي:

أ– **مراحل إعداد الاستراتيجية:** لإعداد استراتيجية في أيّ مجال لابد من إتباع مراحل صياغتها، وهي: [1]

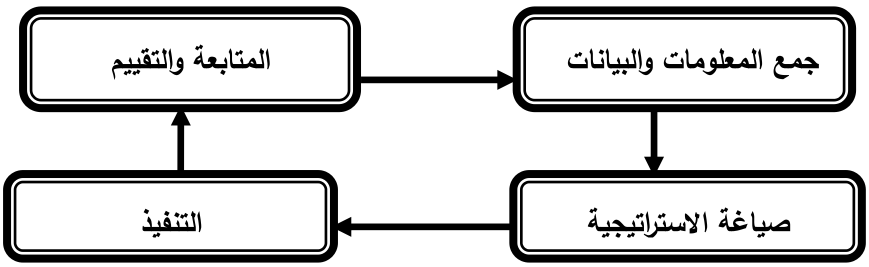
* ـــ العقلانية وهي أيضا الدراسة العلمية للواقع والوسائل المختلفة والاختيار العلمي بين البدائل، ويجب أن تتضمن الدراسة العلمية على معرفة الأهداف ودراسة الأساليب البديلة لانجازها، وتحديد الكلفة النسبية لكل هذه الأساليب، ومقارنتها ببعضها البعض، لتحقيق كل هذا لابد من توفر معلومات صحيحة ودقيقة.

[1] - Richard Kunn, Rudoff Gruinig, Planifier La Strategie: Un Procède Pour Les Projets De Planification Stratégique, Ppue Éditions, France, 2004, Page 09.

[1] – طاهر محسن، الإدارة الإستراتيجية منظور منهجي متكامل، مرجع سابق، ص45.

- **مرحلة جمع المعلومات والتّحليل:** تقوم الهيئة المكلفة بإعداد الاستراتيجية بمسح بيئي لمحيطها الداخلي والخارجي والممثل في عملية جمع المعلومات والمعطيات اللازمة للدراسة والتحليل.
- **مرحلة صياغة الاستراتيجية:** بعد خطوة جمع المعلومات وتحليلها, تقوم المنظمة بإعداد الاستراتيجية وفق المعطيات المجمّعة، والتي تحدد الأهداف الواجب تحقيقها على كل المستويات الزمنية, حيث تصاغ الاستراتيجية في شكل برامج وقرارات.
- **مرحلة التّنفيذ:** حسب البيانات المجمّعة والمصاغة في قرارات وبرامج وسياسات, يتم تنفيذ الاستراتيجية بكل دقة ميدانيا، لتحقيق أكبر نسبة للأهداف.
- **مرحلة المتابعة والتقييم:** تتكفل موازاة مع تنفيذ برامج وقرارات الاستراتيجية جهة من الإدارة تراقب وتتابع عملية التّنفيذ خطوة بخطوة, حتّى تتمكن من تدارك أيّ طارئ أو ظرف قد يعيق عملية التنفيذ بالشكل المطلوب. بعد الانتهاء من تنفيذ الاستراتيجية تأتي عملية التقييم وهذا من أجل دراسة نتائجها وفعاليتها, لتحديد الايجابيات والسلبيات والمعوقات لتفاديها مستقبلا.

الشكل رقم 1-2 مراحل الاستراتيجية :



المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى: Richard, Kuhn;Rudolf, Gruinig. La Stratégie: Un Procédé Pour Les Projets De Planification Stratégiques. France. Amazon Éditons. 2004.Page 09.

ب- مستويات الإستراتيجية: للوصول إلى أهداف الاستراتيجية المحددة، لابد من التنسيق بين كلّ العناصر, وهذا لتنفيذها وفق خطة منظمة على المستويات الموالية:

❖ **على مستوى المنظمة:** يمثل هذا المستوى الاستراتيجية الشاملة للمنظمة ضمن الإطار الكلّي للعمل، حيث تكون صياغة الاستراتيجية في ضوء فرص وتهديدات البيئة وقدرات وموارد المنظمة الداخلية، وعادة ما تقاد المنظمة ضمن سلسلة استراتيجية موحدة، لتعبر عن آليات تسهم في تنفيذ أهداف هذا المستوى؛ ويعد تطوير الاستراتيجية عملية معقدة ويمكن تلخيصها كالأتي:

- ✓ يهتمّ معد الاستراتيجية بتطوير الخطط الإدارية الخاصة بإدارة مزيج النشاطات المتنوع لغرض تحسين أداء المنظمة ضمن إدارة محفظة أعمال المنظمة، بحيث يعمل كذلك على تطوير القرارات المرتبطة بالنشاطات الأساسية من خلال توسيع محفظة الاستثمار بأعمال جديدة.
- ✓ العمل على التنسيق بين مختلف الأعمال, فالتنسيق على مستوى النشاطات يؤدي إلى تماسك المنظمة ويقوي حدة منافستها في السوق.
- ✓ وضع الأسبقيات الاستثمارية في أول اهتمامات الاستراتيجية، وتوزيع الموارد، وتحديد المتعاملين، وكذلك تحديد التقنيات وتطويرها، والمهارات التي تملكها المنظمة.

❖ **الاستراتيجية على مستوى الوحدات:** إذا شملت المنظمة على عدة وحدات, فلا بد من إعداد الاستراتيجية لكل وحدة، ويتمّ التنسيق مع الاستراتيجية العامة، كإعداد استراتيجية لشركة البترول والنفط, وإعداد استراتيجيات للفروع التابعة لها، ويهدف هذا المستوى إلى معالجة، والإجابة على الأسئلة الموالية:[1]

- ✓ كيف تتمّ المنافسة في العمل (نشاط المؤسسة) ؟
- ✓ ما هو دور الاستراتيجية على مستوى الوحدات، الواجب القيام به في مختلف المجالات الوظيفية، لبناء ميزات تنافسية للمشروع، الذي يرفع من حدة التنافس؟
- ✓ كيف تستجيب وحدة العمل للظروف التنافسية والصناعية (المتغيّرة)؟

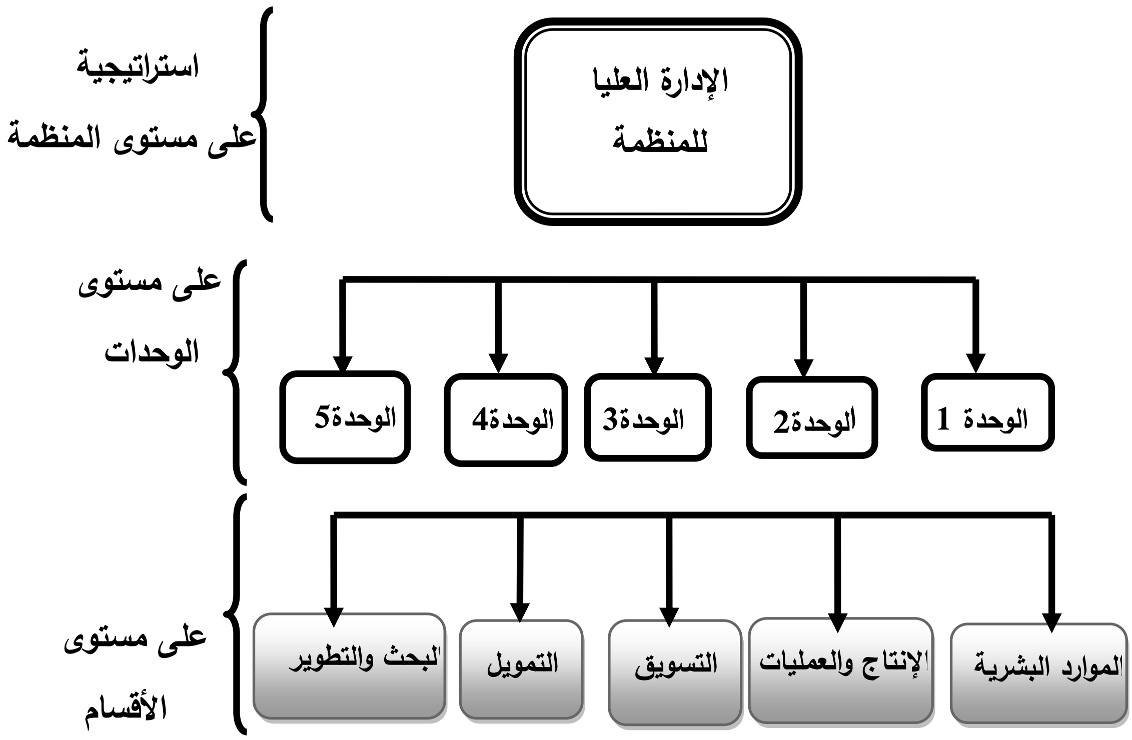
[1] ــ الكرخي مجيد، التخطيط الاستراتيجي, عرض نظري وتطبيقي، دار المناهج للنشر والتوزيع, عمان، 2009, ص56 و57.

✓ ما هي طبيعة نمط توزيع الموارد داخل وحدة العمل؟

كل هذه الأسئلة وغيرها، تساعد على تحديد السلع والخدمات المطلوب إنتاجها[1]، وتتكفل الجهة المسؤولة عن وضع الاستراتيجية على مستوى الوحدات، والممثلة في الإدارة العليا لوحدات العمل، حيث تعمل على التنسيق العالي والمتكامل مع الإدارة العليا للمنظّمة.

❖ **الاستراتيجية على مستوى الوظيفة:** للمنظمة عدة أقسام وظيفية هي قسم الإنتاج، قسم الموارد البشرية، قسم التسويق، قسم المالية والمحاسبة، قسم البحث والتطوير، وغيرها، تعمل على إعداد استراتيجيات لها، ويكلف رؤساء ومدراء المجالات الوظيفية ومساعديهم، بهذه المهمة مع التنسيق والإدارة العليا. والشكل الموالي يبين مستويات الاستراتيجية[2]:

الشكل رقم 1-3 مستويات الاستراتيجية



المصدر: طاهر محسن، الإدارة الاستراتيجية منظور منهجي متكامل، مرجع سابق، ص، 52.

[1] ـ للمزيد انظر كتاب: الكرخي مجيد، التخطيط الاستراتيجي عرض نظري وتطبيقي، مرجع سابق، ص58.

[2] ـ طاهر محسن، الإدارة الاستراتيجية منظور منهجي متكامل, مرجع سابق, ص 46 و47.

الجدول رقم 1-1 أهمّ الاعتبارات والعناصر حسب مستويات الاستراتيجية.

المستوى	مستوى تطوير الاستراتيجية	العناصر الأساسية
المنظمة*	الإدارة العليا (مجلس الإدارة + المدير العام وفريقه)	• هيكلة محفظة الأعمال الكلية وإدارتها. • تنسيق الاستراتيجيات على مستوى وحدات الأعمال لفرض بناء ميزات تنافسية. • الرقابة على نمط توزيع الموارد على وحدات الأعمال.
الأعمال	رئيس وحدات الأعمال وفريقه بالتنسيق مع الإدارة	• اختيار كيفية المنافسة ونوع الميزة التنافسية المراد بناؤها. • تطوير التقنيات والآلات الحديثة للوصول إلى درجة عالية من التنافس. • الرقابة على نمط توزيع الموارد ضمن الأعمال.
الوظيفة	رؤساء المجالات الوظيفية المختلفة ومساعدوهم بالتنسيق مع إدارة وحدات الأعمال	• تطوير الخطط الوظيفية ورفع الإنتاجية في المجال الوظيفي المحدد لغرض دعم ومساندة استراتيجية وحدة الأعمال التّابعة لها. • تنفيذ المتطلبات اليومية لدعم المجال الوظيفي وزيادة قدرته على الأداء.

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى: غالب ياسين سعد ، الإدارة الاستراتيجية، اليازوري العلمية العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص99،127.

يشترط في الاستراتيجية التنسيق بين السياسات والمستويات, حيث تمثل أهمية كبيرة في إدارة استراتيجية المنظمة, ويكون لها آثار على العمل والنشاط, فكلما كان التنسيق جيدا, كلما كان التنافس على كل المستويات.

المطلب الثالث:أهمية تخطيط الاستراتيجية وعراقيلها

لكل أداة من أدوات تسيير النشاط، أهمية في تحقيق الأهداف، والغايات، إلا أنها تواجه عراقيل في تنفيذها أيضا، فما هي أهمية التخطيط الاستراتيجي والعراقيل التي قد يتعرض لها؟

* ـ ويقصد بالمنظمة تلك الكيان القانوني، في شكل تجمع شعبي، يعمل حسب نظام وتشريع خاص بشكل متعاون ومتضامن، لتحقيق أهداف محددة مسبقا، في ظلّ مسؤوليات كل فرد معنوي وطبيعي، وتكون المنظمة في شكل مؤسسة تجارية أو صناعية أو خدمية أو تكون في شكل حكومة ودولة.

الفرع الأول: أهمية التخطيط الاستراتيجي

للتخطيط الاستراتيجي أهمية كبيرة في نقل الأعمال إلى أعلى مستوى، ويمكن تلخيصها في أربعة عناصر : [1]

أ- يسمح التخطيط الاستراتيجي بمعرفة المستقبل، من خلال التنبؤ بالأحداث، وكيفية مواجهتها وفق التغيّرات المستقبلية. فدراسة الماضي وتحديد الإيجابيات والسلبيات له دور في معرفة ما سيحدث في المستقبل من تغيرات وظواهر، ومن ثمّ التحكم فيها وتسييرها وفق المستجدات، إضافة إلى إعداد الأدوات اللازمة لمواجهتها والتحكم فيها.

ب- إعداد الاستراتيجية وفق الشروط والأسس التي ذكرناها سابقا، وإتباع المراحل، سيؤدي حتما إلى استخدام الطريقة العقلانية, في تحديد الخيارات الصحيحة للعمل, وعليها يحدد الخيار الأمثل، والأفضل الذي يلزم التوظيف الرشيد[*] للقدرات المالية والاقتصادية والبشرية للوصول إلى النتائج الايجابية.

ت- تهدف الاستراتيجية إلى تحقيق أهداف السياسات والبرامج عن طريق الاستخدام الأمثل لكافة الإمكانات والوسائل المتوفرة، وتختلف الأهداف من سياسة إلى أخرى، ومن استراتيجية إلى أخرى. فقد لا يتحقق الهدف إلا بإتباع أسلوب هجومي لاحتلال أراضي الغير، أو فرض شروط معينة عليه، أو بإتباع أسلوب دفاعي لحماية أرض الوطن, ومصالح وقيم الأمة مثلا، وقد يكون الهدف سياسيا، أو اقتصاديا، أو عسكريا، أو معنويا, وقد يكون صغيرا محدودا.

ث- تشترك كلّ هذه الأهداف في عنصر رئيسي حددته الاستراتيجية، وهو الوصول إلى أكبر قدر من الإيجابيات في القرارات والبرامج.

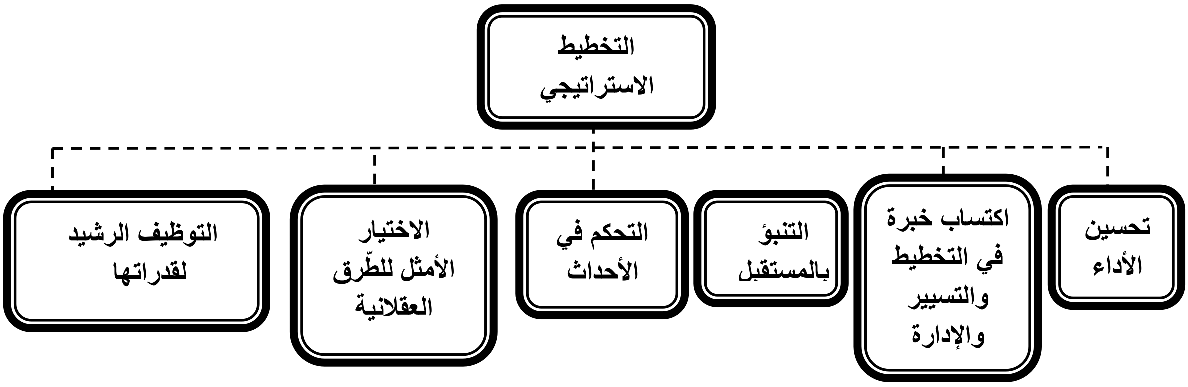
---

[1] – خالد محمد بني حمدان, وائل محمد إدريس، الاستراتيجية والتّخطيط الاستراتيجي منهج معاصر, دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع, عمان, 2009، ص13-18.

[*] – التوظيف الرشيد للقدرات المالية والاقتصادية والبشرية, ويكون باستخدام الوسائل والطرق الحديثة لاستغلال هذه الموارد وفق الدراسات والتحليلات لبيئة العمل الخارجية والداخلية.

ج- تجعل الاستراتيجية على مدار الزمن كل عنصر ينتمي إليها من قريب أو بعيد، يستفيد منها، باكتسابه الخبرة التي تحسّن أداءه من خلال تحديد نقاط الضعف والقوة التي تظهر في عملية تنفيذ الاستراتيجية, فطاقم الإدارة الذي أعد الاستراتيجية يتفادى السلبيات التي حدثت في الماضي، ويحاول تحويلها إلى إيجابيات، وبهذا يتعلم من الأخطاء السابقة، ويتمّ استغلالها لإعداد برامج وسياسات مستقبلية.

الشكل رقم 1-4 أهمية الاستراتيجية



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على عدة مراجع متعلقة بالإدارة الاستراتيجية.

الفرع الثاني: عراقيل إعداد الاستراتيجية

قد يواجه معدّ الاستراتيجية عدّة عراقيل، نذكر منها ما يلي: [1]

أ- التغيرات في البيئة: يركز على المدى البعيد في عملية صياغة الاستراتيجية، لأنّها تتأثر بالتغيّرات السريعة في الظروف المحيطة بها, فيضطر إلى مراجعة هذه الاستراتيجية وتعديلها وفق هذه الظروف والمستجدات, واحتمال أن تتعثر في تنفيذها أو تفشل نتيجة لهذه المتغيّرات.

ب- نقص المقومات والقدرات*: قد يواجه معد الاستراتيجية كذلك، نقصا في المقومات والقدرات الفنية لصياغة الاستراتيجية, وطرق تمويلها، تؤدي به حتما إلى عجز صياغة الاستراتيجية.

---

[1] – غالب ياسين سعد، الإدارة الإستراتيجية, مرجع سابق، ص115 ـ 127.

ت- الاهتمام بالمشاكل العادية: قد يقتصر طاقم الإدارة على الاهتمام بالمشكلات العادية، ويضيع وقته وجهده في إيجاد الحلول لها، و يقل انشغال الطاقم بإعداد الاستراتيجية.

ث- مشكلة المعلومات والبيانات: تطرّقنا إلى أول خطوة في إعداد الاستراتيجية وهي جمع المعلومات والبيانات اللازمة، وقد تواجه الإدارة في هذه المرحلة مشكلة قلة المعلومات وعدم دقتها وفعاليتها للبيئة الداخلية والخارجية؛ إذ أن المكلفين بإعداد البيانات الخاصة بالاستراتيجية قد يجمعوا بيانات ومعلومات خاطئة, فتبنى الاستراتيجية على أسس خاطئة ستؤدي حتما إلى فشل تنفيذها.

المبحث الثاني:التنمـــــــية الاقتصادية

تعتبر التنمية من أهمّ الدراسات في علم الاقتصاد وفي العصر الحديث، فبعدما كان هدف الدول هو تلبية حاجيات الأفراد الضرورية فقط, تطور المفهوم والهدف, وأصبحت كلّ دولة تبحث عن البديل الأمثل لتحسين العيش للأفراد من جهة, والسيطرة على السوق العالمية من جهة ثانية.

ألزم تطور الفكر الاقتصادي والبحث العلمي المجتمعات على التفكير في الكيفية المثلى لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة، خاصة الدول الحديثة الاستقلال، التي عانت كثيرا من أثار الاستعمار، حيث كانت نتائجه التخلف والتبعية؛ وظهر مصطلح التنمية لوجود التخلف،[1] الذي أرغم الدول العمل على توسيع التخطيط للتنمية في كل مجالات الحياة، لتجنب الوقوع فيه، فهو يهدد الفرد من جهة, واستقرار الدولة واستمرارها من جهة ثانية، حيث تصنف معظم دول العالم في خانة التخلف, ويحاول كلّ من السياسي، والمفكر الاقتصادي تحليل المشكلة, وكيفية تجنبها، فتوضع خطط سياسية

* - المقومات والقدرات هي الوسائل المادية والمعنوية لإعداد الاستراتيجية والمتمثلة في توفر الكفاءة لدى المعدّين لها والخبرة, والوسائل التمويلية لتجسيد السياسات والبرامج.

[1] - مصطلح التخلف: لا يفرق بين درجات التخلف, بمعنى لا يفرق بين الدول التي حققت قدرا من النمو والدول التي مازالت في حالة ركود كلي أو شبه كلي, للمزيد انظر كتاب: عجمية محمد عبد العزيز، عطية ناصف إيمان، نجا علي عبد الوهاب, التّنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية, الإسكندرية, الدار الجامعية, 2006، ص10-17.

وبرامج صارمة، وتسخر لها أدوات وآليات ضرورية لتنفيذ التنمية التي تلبي حاجيات الأفراد اللامتناهية.

لقد احتل موضوع التنمية منذ الحرب العالمية الثانية مساحة كبيرة في الدراسات الاقتصادية، والاهتمامات الدولية, وظهرت العديد من التحليلات والدراسات لظاهرة التخلف، والتنمية من مختلف الجوانب, وتجلى هذا الاهتمام من خلال وجود جملة من العوامل في أعقاب الحرب العالمية الثانية، أهمها:

- الرخاء المحقق في الدول الصناعية.
- حصول معظم الدول النامية على استقلالها السياسي، واهتمامها بتطوير مجتمعاتها.
- التقدم الكبير الذي أحرزته الدول الاشتراكية في الاقتصاد منها الاتحاد السوفيتي سابقا, ودول أوروبا الشرقية، والصين، والذي شكل عاملا مشجعا لقضايا التنمية في الدول النامية.
- رواج الأفكار للنظرية الاقتصادية المتفائلة، وانتشار فكرة التنمية على المستوى الدولي عززت مساع التعاون الدولي في مجال التنمية، وأنشئت منظمة الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها، ومن بينها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي, لتنفيذ التنمية في العالم،[1] وقد أثرت هذه العوامل على مسار التنمية؛ هذا المصطلح الواسع، الذي يتطلب تحديد معناه الحقيقي، وفق الظروف والمتغيّرات، التي قد تعرفها الساحة الدولية. وفي هذا الفصل سنتطرق إلى التنمية في الإسلام، وفي الفكر القديم والحديث.

المطلب الأول: التنمية في الإسلام

جاء الإسلام بقيم، ومبادئ، وقواعد، لترفع من المستوى المعيشي للإنسان, وهذا بتأمين الجانب المادي والروحي. فالفرد هو أساس بناء المجتمع ككل، وأوجب الإسلام صلاحه قبل كلّ شيء، بالتحلي بالأخلاق الحميدة، ليكون قادرا على تحمل المسؤولية؛ وقد توجه الإسلام إلى المجتمع

[1] – القرشي مدحت، نظريات وسياسات وموضوعات التنمية الاقتصادية، دار وائل للنشر, عمان، ص 121.

ككل, وحث أفراده على البر والتقوى والترابط, لتعمير الأرض واستخراج ما فيها من خيرات لتسخيرها لخدمة الإنسانية؛ وأسس الإسلام دولة حضارية لا تؤثر فيه الأزمنة والعصور، فقد عالج كل جوانب الحياة الخاصة والعامة، وعرفت التنمية في الإسلام بمصطلح التعمير أو العمارة لما لها من دلائل في تقدم الإنسان.[1]

الفرع الأول: التنمية في القرآن الكريم

ذكرت التنمية في عدة آيات قرآنية بلفظ "العمارة"، أو " التعمير "المتصلة بطلاقة الإنسان في الأرض، فالتعمير لقوله عزّ وجلّ: "**وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لا تَعْلَمُونَ**"؛[2] وقوله عزّ وجلّ: "**وَإِلَى ثَمُوْدَ أَخَاهُمْ صَالِحًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيْهَا فَاسْتَغْفِرُوْهُ ثُمَّ تُوْبُوْا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّيْ قَرِيْبٌ مُجِيْبٌ**".[3] في هذه الآية يحثّ اللهُ عزّ وجلّ الإنسان على العمارة، وهو أمر مطلق؛ وقد ذكر مصطلح العمارة[4] كذلك في قول عمر بن الخطاب " **رضي الله عنه "**: **من كانت له أرض ثم تركها ثلاث سنوات فلم يعمرها فعمرها قوم آخرون فهم أحق بها**".[5]

إعمار الأرض وإصلاحها، طريق لتحقيق الغاية، التي ذكرت في القرآن الكريم. كما أنّ معاني وأسس التنمية ومواردها ذكرت كثيرا في القرآن الكريم، فذكر الله عزّ وجلّ في الآية الكريمة "**اللَّهُ الَّذِي سَخَّرَ لَكُمُ الْبَحْرَ لِتَجْرِيَ الْفُلْكُ فِيهِ بِأَمْرِهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ (12) وَسَخَّرَ لَكُمْ ما فِي السَّماواتِ وَما فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ إِنَّ فِي ذلِكَ لَآياتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ**"؛[6] سخر الله عزّ

[1] – ايديسون سيف، أولويات التنمية في الاقتصاد الإسلامي وأثرها على التوازن الاجتماعي "حالة اندونيسيا"، رسالة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، غير منشورة، جامعة اليرموك ، الأردن، 1999, ص 54-63.

[2] – سورة البقرة, الآية 30.

[3] – سورة هود, الآية 61.

[4] – بن شريف محمد, أسس ومتطلبات التنمية في الإسلام, أطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية الشريعة أصول الفقه, الجزائر, 2008, ص27-31.

[5] – سورة الجاثية, الآية 12 و13.

[6] – شوقي احمد دنيا، الإسلام والتنمية الاقتصادية، دار الاتحاد العربي للطباعة, القاهرة، 1979، ص16 و17.

وجلّ للإنسان الموارد والأدوات اللازمة للعيش في هذه الأرض، وبيّن له كيفية استغلال هذه الثروات بالطريقة الصحيحة، وفق منهج الشريعة الإسلامية، لتعود فوائده على كافة المجتمع.

تطرق بعض المفكرون الإسلاميون إلى التنمية انطلاقا مما جاء في القرآن الكريم، والأحاديث النبوية الشريفة. فالتنمية في المفهوم الاقتصادي الوصفي تهتمّ بالجانب المادي للفرد، عكس مفهوم التنمية في الفكر الإسلامي التي ترتكز على الجانب الروحي والمادي في الوصول إلى التنمية الحقيقية. ومن بين من درس التنمية، العلامة ابن خلدون في كتابه المشهور: "**المقدمة**"، فبالرغم من أنّ المصطلح لم يأت في كلمة التنمية، حيث كلّ ما تطرق له في كتابه، يعبر عن الكيفية المثلى للوصول إلي التنمية، التي لمح لها بالتعمير، أو العمارة كما ذكرت في القرآن الكريم[1]؛ وقد تناول ابن خلدون جوانب مختلفة لموضوع التنمية، حيث جاء على شكل كلمة حضارة، وهي مرادف لمصطلح التنمية, وألزم لبناء حضارة أو العمارة أو التنمية، بالتركيز على الجوانب الموالية: [2]

أ– يعد التخصيص وتقسيم العمل عنصر مهمّ في رفع الإنتاجية، وقد تبنى هذه الفكرة المفكر الاقتصادي أدم سميث.

ب– السياسة المالية بتحديد الإيرادات والنفقات، وأثرهما على قضية الحضارة والعمران.

ت– دراسة العديد من القطاعات للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وغيرها وأثرها على التقدم.

قام "**ابن خلدون**" بدراسة أهمّ العوامل التي تحد من استمرارية التنمية أو الركود وفق مبادئ الإسلام، التي جاءت بكل التفاصيل والأساليب للقيام بالتنمية ومحاربة التخلف، حيث يعد الإسلام مخرجا للبشر من الظلام (التخلف) إلى النور(التقدم والتنمية)؛ وقد أجاب الإسلام على الأسئلة الّتي تراود الفرد، أو المجتمع، وهي كيف تتمّ التنمية، وبماذا يتمّ اعمار الأرض؟ فكانت الإجابة

[1] – للمزيد حول التّنمية عند ابن خلدون انظر كتاب ابن خلدون، المقدمة وتاريخ الفكر الاقتصادي، مؤسسة الرسالة ناشرون, دمشق, الطبعة الأولى, 2010، ص61.

فطرية، وذلك أن العمليتين لا تتمّ إلا بالإنسان، ولكن ليس أيّ إنسان، فالإسلام يقصد الإنسان الواقعي بنقاط ضعفه وعوامل قوته، وليس الرجل الاقتصادي كما جاء في المفهوم للنّظام الرأسمالي، وإنّما الإنسان الواقعي هو ذلك الإنسان الذي يتفاعل مع المادة لإحداث التنمية[1]. وألزم المنهج الإسلامي ضرورة واقعية عمل الإنسان، الذي يكون في إطار الأخلاق، فلا تكون إيجابيات وثمار إلا في إطار الأخلاق، فهو يعتبر أساس وركيزة التنمية والتعمير، كما اشترط الإسلام توفر شرطين أساسين هما:

- ✓ الحرية الحقيقية لكي يقوم الإنسان بواجباته العملية على أكمل وجه بعيدا عن الاستعباد والاحتقار.
- ✓ عدم القهر والاستغلال لتحقيق تنمية تخدم كافّة الأفراد و تجنب التخلف والاستغلال.

الفرع الثاني: مفهوم التنمية في المنهج الإسلامي وخصائصها

اهتم بعض مفكري العالم الإسلامي بالتنمية، حيث قاموا باستخلاص التنمية من الآيات القرآنية والأحاديث؛ وتمّ تحديد مفهومها وفق المنهج الإسلامي وخصائصها كما يلي:

أ- **مفهوم التنمية في المنهج الإسلامي:** نجد ممّا سبق ذكره، أنّ التنمية في الإسلام عبارة عن تغير هيكلي في المناخ الاقتصادي، والاجتماعي، وفق الشريعة الإسلامية وعقيدتها، ويصرّ الإسلام على تعبئة الطاقات البشرية، للتوسع في عمارة الأرض، والكسب الحلال، بكل السبل المشروعة المتوفرة في إطار التوازن بين الأهداف المادية والأهداف غير المادية. كما عرفت التنمية بأنّها تلك العملية التي بواسطتها تنتج زيادات معتبرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي على مدار الزمن[2]. التنمية المرجوة في المنهج الإسلامي هي توفير الضروريات، التي هي من الأولويات في الأداء الاقتصادي، ثم الحاجيات، ثم التحسينات. يقصد بالضروريات مقاصد الشريعة الخمس، فالأولى هي: الحفظ الديناميكي التنموي للدين، والثانية: الحفظ

[1] ـ للمزيد حول التنمية في الإسلام انظر: شوقي احمد دينا, الإسلام والتنمية الاقتصادية, مرجع سابق, ص25-44.
[2] ـ الشبول محمد فاروق، النمو السكاني والتنمية من منظور إسلامي، مرجع سابق، ص 128.

الديناميكي للعقل، والثالثة: حفظ المال، والرابعة: حفظ النفس وأخيرا الخامسة: حفظ النسل، وأيّ خلل في تسيير هذه العناصر، سيؤدي بالمجتمع حتما إلى التخلف مهما كانت له من ثروات وإمكانات مادية. وجاء مفهوم التنمية شاملا، حيث تضمن الجانب المادي والروحي واحتوى المجتمع ككل، وفي هذا يقول الله سبحانه وتعالى: "**وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ**[1]. فرض الله عزّ وجلّ على الإنسان في هذه الآية الكريمة الاهتمام بالدنيا، والآخرة، والإنسان هو وسيلة التنمية الأساسية، بمعنى أن التنمية تهدف إلى تنمية الإنسان والبشرية من كلّ الجوانب المادية والاجتماعية والثقافية. في حين يرتكز مفهوم التنمية في النظم الأخرى ــ الرأسمالية والاشتراكية ــ على الجوانب المادية الطبيعية والمؤسسة دون الجانب الروحي الذي لم يتطرق له الفكر الحديث المعاصر. لقد أصر الإسلام على تنمية الإنسان من داخله وخارجه، مواقفه الإنسانية، دوافعه، وميوله، وتطلعاته، قال الله تعالى:"**لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ**"[2]. كما شدد الإسلام على مبدأين أساسين لرفع عجلة التنمية وهما الاستخدام الأمثل للموارد[3] دون إسراف أو تقصير، والاستخدام العادل لهذه الموارد على أساس الحقّ[4]. ويعدّ الحلال المنهج الصحيح في التنمية، فتحلي الأفراد بالكسب الحلال، وترك المنكرات والصفات الرذيلة، هي القواعد الأساسية في الشريعة الإسلامية ليكون إنسان سويا وقادرا على تحمل المسؤولية في عمله، حيث يؤثر إيجابيا وبصفة مباشرة في تنمية المجتمع وتقدمه، فكلما كان الفرد ملتزما بمبادئ الدين الإسلامي، كلما كانت نتائجه إيجابية على المجتمع.

---

[1] ـ سورة القصص, الآية 77.

[2] ـ سورة القصص, الآية 77.

[3] ـ الاستخدام الأمثل للموارد ويقصد به ترشيد استخدام الموارد للإنتاج الأمثل والأوفر وهذا بوجوب استخدام الموارد بحدود الوظيفة التي تؤديها, وإتقان العمل, للمزيد انظر: عبد الجبار السبهاني,-http://faculty.yu.edu.jo/Sabhany/default.aspx?pg=5d70a1f8-4200-489c-ab51-2dc0b5c9e5b9

[4] ـ الشبول محمد فاروق، النمو السكاني والتنمية من منظور إسلامي, مرجع سابق, ص 257 و258.

ب- **خصائص التنمية في الإسلام:** تختلف بعض خصائص التنمية في الإسلام عن التنمية في الاقتصاد الوضعي، وهي أربع تتمثل فيما يلي: [1]

- ❖ إصدار تشريعات ومراسيم عصرية لصالح التنمية تسمح بتوفير المناخ الاقتصادي والاجتماعي لها في إطار منظومة القيّم الإسلامية.
- ❖ السيادة في الامتلاك التكنولوجي وأدواته، للقيام بعملية النشاط الاقتصادي.
- ❖ السيادة في ملكية عوائد التنمية، الذي يعد شرطا أساسيا لانطلاق عملية التنمية.
- ❖ اشترط الإسلام توفر التمويل الذاتي للتنمية. وإذا اضطرت الدولة إلى التدين من الخارج لتغطية نفقاتها ينبغي ألا يتمّ ذلك على حساب سيادتها الوطنية. [2]

إذا ما أخذت هذه الخصائص بعين الاعتبار للقيام بعملية التنمية، كانت النتائج والأهداف المرجوة إيجابية ومؤكدة، بحيث تحافظ خصائص التنمية على سيادة المجتمع، وتؤمن له حياة كريمة بالاكتفاء الذاتي.

الفرع الثالث: أهداف استراتيجية التنمية في الإسلام

تختلف أهداف الاستراتيجية التنموية في الإسلام عن أهداف الاقتصاد الوضعي، من خلال مفهومها في المنهج الإسلامي الذي يهتمّ بتنمية الجانب المادي والرّوحي واستمراره، عكس الاقتصاد الوضعي الذي يهتمّ بالجانب المادي والدنيوي مع إهمال الجانب الأخروي؛ وعليه تظهر أهداف التنمية حسب المنهج الإسلامي في خمسة[3] عناصر هامة، وهي:

أ- **تنمية الموارد البشرية:** الإنسان هو أساس التنمية من خلال تنميته بترقية التعليم والتدريب لإنتاج المهارات اللازمة لمختلف الأنشطة، ورفع مستوى المعرفة والبحث.

---

[1] – للمزيد حول أسس التنمية وخصائصها في الإسلام انظر: محمد بن شريف، أسس ومتطلبات التنمية في الإسلام, مرجع سابق, ص46-58.

[2] – الشبول محمد فاروق، النمو السكاني والتنمية من منظور إسلامي, مرجع سابق, ص:262 و263.

[3] – الشبول محمد فاروق, النمو السكاني والتنمية من منظور إسلامي, مرجع سابق, ص 260.

ب- **التوسع في الإنتاج النافع:** تهدف استراتيجية التنمية في الإسلام إلى عدم إنتاج أيّ شيء أو كلّ شيء. وإنتاج السلع في ظلّ الحلال والحرام، ومن أمثلتها إنتاج الأغذية والسلع الأساسية والسلع الرأسمالية الأساسية ومستلزمات الدفاع عن العالم الإسلامي.

ت- **العمل على رفع المستوى المعيشي:** يكون العمل على رفع المستوى المعيشي من خلال خلق فرص عمل جديدة، وضمان ضروريات الحياة الأساسية لكلّ فرد فقير بالتكافل الاجتماعي الذي حثّ عليه الدّين الإسلامي في الآية: "**قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا إِلَّا إِحْدَى الْحُسْنَيَيْنِ وَنَحْنُ نَتَرَبَّصُ بِكُمْ أَنْ يُصِيبَكُمُ اللَّهُ بِعَذَابٍ مِنْ عِنْدِهِ أَوْ بِأَيْدِينَا فَتَرَبَّصُوا إِنَّا مَعَكُمْ مُتَرَبِّصُونَ**"[1]، والتوزيع العادل للدخل والثروة بهدف رفع مستوى الفئات الأقلّ دخلا حسب الآية "**مّا أَفَاءَ اللّهُ عَلى رَسولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَللّهِ وَلِلرّسولِ وَلِذِى الْقُرْبى وَ الْيَتَمَى وَالْمَسكِينِ وَابْنِ السبِيلِ كىْ لا يَكُونَ دُولَةَ بَينَ الأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ وَمَا ءَاتَاكُمُ الرّسولُ فَخُذُوهُ وَمَا نهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتّقُوا اللّهَ إِنّ اللّهَ شدِيدُ الْعِقَابِ**"[2]

ث- **تحقيق التوازن:** يجب أن يكون الهدف من التنمية تحقيق التوازن والانسجام الشامل للمجتمع ومختلف قطاعات الاقتصاد حيث قال الله عزّ وجلّ: "**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الأَرْضِ وَلا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلاَّ أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ**"[3].

ج- **الحد من التبعية للعالم الخارجي:** تعمل استراتيجية التنمية في الإسلام على الحد من التبعية إلى العالم الخارجي وزيادة التكامل بين الدول الإسلامية. واستنادا إلى هذا الهدف، تحدد أسس التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي كما يلي:

---

1 - سورة التوبة, الآية 60.
2 - سورة الحشر , الآية 7.
3 - سورة البقرة, الآية 267.

✔ الكفاءة الاقتصادية.*

✔ العدالة التوزيعية.**

✔ الاستقرار الاقتصادي.

✔ النمو الاقتصادي. ***

المطلب الثاني: التنمية في الفكر القديم

تناول بعض المفكرون قديما موضوع التنمية واجتهدوا في تحديد مفهومها وفق الظروف الّتي كانت سائدة آنذاك. وسنتعرض في هذا المطلب إلى مدلول التنمية عند المفكرين التجاريين والطبيعيين والكلاسيكيين.

الفرع الأول: التنمية حسب التجاريين

وضع المفكرون التجاريون مفاهيم للتنمية حسب تصورهم، فكان اهتمامهم بالجانب السياسي أكثر من الجانب الاقتصادي نظرا لتميّز فترة القرن الخامس عشر إلى نهاية القرن السابع عشر بالحروب. وقاموا بتحديد ثلاثة عناصر للقيام بالتنمية وهي: [1]

أ-تدخل الدولة؛

ب-النّشاطات الاقتصادية؛

ت-إنشاء علاقات اقتصادية دولية؛

* – الكفاءة الاقتصادية: وهي كيفية تخصيص الموارد والثروات في العملية الإنتاجية بالطريقة المثلى, والتخصيص يبدأ بالضروريات ثم الحاجات ثم الكماليات.

** ـ العدالة التوزيعية في الاقتصاد الإسلامي ترتبط بمفهوم العدل الاجتماعي وتكافؤ الفرص في الضمان الاجتماعي, والعدل الاجتماعي هو جزء من العدل الشامل ، فالعدالة الاجتماعية تحقق بمدى أداء مختلف الفعاليات في أي مجتمع، ويمكن تحقيقها إذا ما توفرت الظروف الصحية لتوزيع عادل على المستوى الاقتصادي.

*** ـ النمو الاقتصادي: النمو في الإسلام هو شرط ضروري للقيام بالتنمية حيث يعد تكليف شرعي للأفراد وللدولة وهذا بأعمار الأرض، الأمر الذي يلزم المكلف بكفاءة استخدام الموارد وتخصيصها العادل.

[1] ـ الفكر القديم : هذه المدرسة ينتمي إليها مجموعة من العلماء والمفكرين في نهاية القرن 18 وبداية القرن 19 في انجلترا, حيث قاموا بدراسة وتحليل الظواهر الاقتصادية والاجتماعية وفق المعطيات التي كانت موجودة آنذاك, ومن رواد هذه المدرسة الفكرية أدم سميث, ستيوارت ميل, ريكاردو, للمزيد حول التنمية في الفكر القديم انظر: Gunnar Myrdal, Political Element Of Economic Theory, 2eme Edition,Transaction Publishers, Usa, 2004.

أ- **تدخل الدولة:** اعتبرت الدولة في نظر التجاريين عنصرا أساسيا في التنمية. فالتدخل السياسي والاقتصادي، وتقوية أجهزة الدولة، يعطي دفعا قويا للتنمية؛ والدولة القوية على الصعيد الداخلي والخارجي تُمكن الأفراد من العيش في مستوى لائق، وحتى تكتسب هذه القوة لابد من وجود الثروة، وحق التدخل في المجال الاقتصادي. أما إذا تركت الحرية الكاملة للأفراد، فإنّهم يسعون لتلبية حاجياتهم ورغباتهم على حساب حاجيات الدولة، ثمّ إن هذه الفترة اتسمت بشدة تدخل الدولة في كلّ من فرنسا واسبانيا والبرتغال.

ب- **النشاطات الاقتصادية:** يعد قطاع التجارة والصناعة من أسس التنمية في نظر التجاريين، واعتبرت الزراعة قطاع ثانوي يعتمد في تطويره وتنميته على قطاع الصناعة والتجارة، فاشترطوا على الدول تخفيض الضرائب للسماح للصناعيين والتجار القيام بنشاطهم على أكمل وجه.

ت- **إنشاء علاقات اقتصادية دولية:** إضافة إلى تدخل الدولة في تسيير القطاع الاقتصادي واحتكاره، لابد من إنشاء علاقات اقتصادية على المستوى الدولي. والعلاقات الدولية تسمح بتصدير السلع المنتجة إلى الخارج لاكتساب مكانة في الأسواق العالمية. كما ألزمت التجاريين فرض الضرائب والرسوم على السلع الكمالية والمستوردة لحماية المنتج المحلي.

الفرع الثّاني: التنمية عند الطبيعيين*

تعتمد التنمية حسب المفكر الفرنسي "**فرنسوا كيني**[1]" على القوانين الطبيعية باعتبار وجود قوانين تتحكم في الإنسان، لا دخل له فيها، ويمكن تغيّرها، ومن ثمّ وجب على المفكرين والعلماء

* – الطبيعيون نسبة إلى المدرسة الطبيعية، حيث ظهرت في فرنسا في القرن الثامن عشر، ومن رواد هذه المدرسة فرنسوا كيني وماركيزدي ميرابو وديبون دي نيمور،حيث يعتبرون أن المصدر الوحيد للتنمية هو الزراعة باعتبارها إنتاجية أمّا باقي القطاعات الأخرى، كقطاع الصناعة والخدمات فهي غير إنتاجية .

[1]– فرنسوا كيناي (1694-1774): من مؤسس مدرسة الطبيعيين اهتم بالمصطلحات الاقتصادية كالاستثمار والاستهلاك والإنتاج, للمزيد حول التنمية عند فرنسوا كيناي أنظر: يونس بدري، العولمة وقضايا الاقتصاد السياسي، القاهرة، 2000، ص27.

البحث عن قوانين تحكم المجتمع، من شأنها أن توافق القوانين الطبيعية، وتتعلق هذه القوانين بالمنفعة الشخصية، والمنافسة والدولة والنشاط الاقتصادي.

أ- **المنفعة الشخصية:** يري الطبيعيون أنّ المنفعة الشخصية التي يحققها الفرد قبل تحقيق مصالح المجتمع أمر إيجابيي، لأنّها تجسد مصالحهم الخاصة، وتؤدي إلى تحقيق منافع المجتمع دون قصد، حيث تكون نتيجتها توفير وتنويع السلع والخدمات، لأن الإنسان يحاول دائما بطبيعته تلبية حاجاته اللامتناهية.

ب- **قانون المنافسة:** انطلاقا من هدف تحقيق المنفعة الشخصية ــ التي تؤدي إلى تنوع السلع والخدمات الاستهلاكية ــ تنشأ المنافسة بين الأشخاص، حيث تنتِج نشاطات اقتصادية جديدة، تؤدي إلى تطور المجتمع في نظر الطبيعيين.

ت- **تحرير ورفع القيود عن النشاط الاقتصادي:** يكسب المجتمع من عملية تحرير النشاط الاقتصادي من تدخل الدولة، التنمية، وهي النقطة التي اختلف عليها المفكرون المنتمون إلى المدرسة الطبيعية والمفكرون التجاريون الذين اهتموا كثيرا بقطاع الزراعة، لأنها في نظرهم المحرك الأساسي للتطور الاقتصادي وباقي القطاعات الأخرى، إذ يرتبط نمو القطاعات الاقتصادية الأخرى بمدى تطور القطاع الزراعي. فالزراعة في نظر الطبيعيين ــ الثروة ــ التي تؤدي إلى تحقيق النمو بينما يقتصر دور القطاع الصناعي على عملية تحويل المواد الأولية إلى مواد مصنعة قابلة للاستهلاك. وقد أصر المفكرون على هذا الأساس، على رفع الاستثمار في قطاع الزراعة، والعمل على تطويره بالتقنيات والتكنولوجيا الحديثة، باعتبار أنّ الصّناعة قطاع ثانوي، والزراعة قطاع رئيسي. ومن ثمّ تمّ ترتيب المجتمعات من وجهة نظر "**فرنسوا كيني**"، إلى ثلاث طبقات أساسية، للقيام بالتنمية، وهي:

- طبقة ملاك الأرض.
- طبقة المنتجين.
- طبقة الصناعيين.

الفرع الثالث: التنمية في الفكر الكلاسيكي

تعتبر الرأسمالية الحرة المحرك الرئيس للتنمية عند الكلاسيكيين، حيث وضعت شروط لتنفيذها، وهي ثلاث:

- تحقق الربح
- توفر المواد الأولية
- توفير موارد العيش للعمال وللمنتجين.

ومن بين المفكرين الكلاسيكيين الذين حددوا مفهوم التنمية: "**أدام سميث**" و" **ريكاردو**". سنتطرق إلى مفهوم التنمية عند هؤلاء فيما يلي:

أ- **التنمية عند أدم سميث:** اهتم أدم سميث بالتنمية والنمو بصفة خاصة، وظهر هذا الاهتمام في كتابه الشهير "**ثروة الأمم**"، حيث أوجب أسس النمو في أربعة عناصر، وهي:[1]

- جمع رأس المال
- تزايد السكان
- رفع إنتاجية العمل
- تجارة دولية حرّة

واستنادا إلى ذلك، يتمّ تحديد الطلب على السلع الاستهلاكية وموارد الإنتاج، والعمل على تحديث طرق الإنتاج، التي تعد السبب الرئيس للقيام بالتنمية. وقد اهتمّ أدم سميث كثيرا بالقطاع الزراعي، حيث حثّ على تطويره وتحديثه. ولأجل تحقيق تنمية متطورة ومستمرة، لابد من تأمين حاجيات العيش الضرورية للأفراد، والتي يحصل عليها من القطاع الزراعي، ثمّ التفكير في تطوير

[1] - للمزيد حول التنمية عند أدم سميث(1723-1790), انظر: Robia Paul Malloy, Adam Smith And The Philosophy Of Law And Economics, Klumer Academic Plushers ,Usa ,Pages113,150 ; Et Gunnar Myrdal, Political Element In The Development Of Economic Theory, 2eme Edition, Transaction Publishers, Usa, 2004, Pages32-36.

القطاع الصناعي، الذي يوفر السلع، حيث اعتبر تجديد المهارات، والطرق الفنية للإنتاج سببا لتزايد الثروة والإنتاج، في زمن قياسي، من خلال إدخال الآلات والأدوات الأكثر تطورا في القطاع الزراعي.

ب- **التنمية عند ريكاردو:** يعتبر القطاع الزراعي النشاط الأساسي للتنمية، عند "**ريكاردو**"، باعتباره عنصرا أساسيا في تطوير الاقتصاد. وقد اهتمّ ريكاردو بعد ذلك، بمبدأ تناقص الغلة. فالإنسان في نظره قادر على تعويض تناقص الغلة، من خلال إدخال التقنيات الحديثة في عملية الإنتاج، لأنها تلعب دورا فعالا في الحد من تراجع الغلة. وقسمّ "**ريكاردو**" المجتمع، انطلاقا من هذه الأفكار، إلى ثلاث طبقات متنافسة تؤثر على التنمية في المجتمع: [1]

- ❖ طبقة الرأسماليين
- ❖ طبقة العمال
- ❖ طبقة الإقطاعيين

- ❖ **طبقة الرأسماليين:** تعد طبقة الرأسماليين، في نظر **ريكاردو**، أساس التنمية، وتتمثل في أصحاب ورشات الإنتاج، ويظهر دورهم في التنمية، من خلال البحث عن الوسائل، والطرق الإنتاجية لتحقيق أكبر ربح يوسع مشاريعهم، ويرفع النمو، ويُكَثِف رأس المال، حيث يتمّ إدخال الأرباح المحصلة في مشاريع جديدة.
- ❖ **طبقة العمال:** يعتبر العمال الطبقة المهمة في التنمية شرط وجود الرأسماليين أولا، لامتلاكهم رؤوس الأموال، حيث يوفرون العمل وأدواته للاستثمار.
- ❖ **طبقة الإقطاعيين:** الإقطاعيون، هم ملاك الأراضي الذين يوفرون ضروريات العيش للأفراد، فبفضلهم تتحقق التنمية في المجتمعات، حيث يحصل الرأسماليون على الربح، ويحصل العمال على الأجر نتيجة جهدهم، والإقطاعيون، يحصلون على الريع.* ويركز

[1] - Irma Abdelman, Theories Of Economic Growth And Development, Oxford University Editions, London, 1989, Page 43.

* – الريع: هي ترجمة للكلمة الانجليزية "RENT" وهي تعني في اللغة الانجليزية الدارجة المبلغ الذي يدفع بانتظام عن تأجير سلعة ما, لكن في المعنى الاقتصادي فهي تلك المبالغ التي تدفع نتيجة استغلال عوامل الإنتاج التي يكون عرضها عديم المرونة, وأهم عامل من عوامل الإنتاج الذي يطلق عليه هذا المعنى الأرض، وقد ارتبط المصطلح الريع بعائد الأرض, للمزيد انظر كتاب: بن حمود سكينة, مدخل لعلم الاقتصاد, الجزائر, دار المحمدية, 2009, ص100-106.

ريكاردو، على ضرورة نفوذ الرأسمالية في التنمية كشرط أساسي، ولابد من الحد من أدوار الدولة وتدخلها، كما يجب إلغاء الضرائب على أصحاب المشاريع والمؤسسات التي تعد عائقا في وجه التنمية.

المطلب الثالث: التنمية في الفكر الحديث

نتيجة التغيرات، الّتي مست دول أوروبا، والتي كانت سببها الثورة الفرنسية والثورة الصناعية، جعلت المفكرين الاقتصاديين في القرن التاسع عشر يلجأون إلى تقديم مفاهيم جديدة حول التقدم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمجتمعات، حيث قام كلّ عالم اجتماعي، حسب توجهاته الفكرية والسياسية بتفسير وتحليل التغيّرات والتحولات التي عرفتها الدول الصناعية. فالبعض منهم، اعتبروا أن حدوث الثورة في انجلترا أدت إلى ظهور الثورة الصناعية، حيث تمّ تحليل النمو السكاني، الذي عرفته انجلترا إبان الثورة الصناعية، وتوصلوا إلى أنّ الزيادة في السكان أدت إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية، ممّا أجبر المزارعين على رفع الإنتاج من أجل تلبية الحاجات الجديدة للأفراد، وعملت هذه الزيادة المحققة على رفع أرباحهم، والتخلي عن الأدوات التقليدية المستعملة في قطاع الزراعة وتعويضها بماكينات تنتج أضعاف ما تنتجه اليد العاملة. واعتبر مفكرون آخرون مؤشر التجارة والبحث عن الثروة والذهب والمعادن الثمينة أساس بروز الرأسمالية. أدى تطور التجارة حتما إلى تراكم رؤوس الأموال وتوفير شبكة من التجهيزات، خاصة المواصلات والموانئ وآلات النقل، التي ساهمت في نشوء صناعة التعدين، وكانت الدافع الأساسي لظهور الثورة الصناعية. وقد أحدثت الثورة الصناعية تغيّرات عديدة في دول أوروبا، منها بروز المؤسسات الصناعية حول المدن، وظهور التجمعات العمالية؛ و شجع تنوع العمل على النزوح الريفي إلى المدن بحثا عن الحياة الأحسن، ومن ثمّ أنتجت هذه التطورات، العلاقات الاقتصادية والاجتماعية. وقد عمل في هذه الفترة المفكرون الاقتصاديون على دراسة مشكلة التخلف، وكيفية الوصول إلى التنمية، وبحث الأسباب التي أدت إلى ظهور التخلف، و تحليل مراحل وأسس التنمية، و تقدير حجم العراقيل، التي قد تواجهها الدول النامية

إلى جانب تحديد مدى تأثير التغيّرات الاقتصادية الخارجية على تطور هذه الدول؟ انطلاقا من هذه الأسئلة يتم تحديد مفهوم التنمية حسب كل مؤشر.[1]

الفرع الأول: مفهوم التنمية حسب المؤشرات الإحصائية*

يتمّ تحديد التنمية ــ من حيث المؤشرات الإحصائية ــ بدراسة وتحليل التنمية على معطيات كميّة، وهي متوسط الدخل الفردي للدولة، ونسبة المزارعين والأميّة. وإضافة إلى مدى قدرة الدولة على توفير الشروط الصحية للأفراد، يوجد معايير أخرى تتحكم في عملية التنمية في الدول النامية، وهي ضعف التصنيع، والتفاوت الاجتماعي بين الأفراد، والتبعية الاقتصادية، ومشكلة التضخم، وسوء استغلال الموارد الطبيعية. وتتميز الدول النامية أيضا بالبناء الاقتصادي التقليدي والنمو السكاني السريع، الذي يتفاوت مع الثروة والموارد الاقتصادية المتاحة. فبالرغم من كلّ هذه المؤشرات والتي تعكس بعض مظاهر التنمية في المجتمع، إلا أنها تبقى غير كافية لتحديد مفهوم وعراقيل التنمية.

الفرع الثاني: تطور التنمية على أساس المراحل التطورية

اشترط والت روستو، للقيام بالتنمية، خمس مراحل، وهي:

أ– **مرحلة المجتمع التقليدي:** تتميز هذه المرحلة بالمستوى المعيشي السيئ للفرد، حيث ينخفض الدخل الفردي إلى أدنى مستوى له، وتنعدم التكنولوجيا والبحث العلمي، حيث يغلب عليها الطابع الزراعي المرتبط بالنظام الإقطاعي.

ب– مرحلة قبل الانطلاق: يشترط في هذه المرحلة توفر ظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية معينة، حيث يرى المفكر الاقتصادي "**روستو**" أنّ التنمية أساسها تنفيذ الخطوات الآتية:

---

[1] – إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة، الجزائر العاصمة، 1997، ص11 و12.

* – تدرس مؤشّرات التنمية والنمو في حالتين حالة المؤسسة: مؤشرات التنمية والنمو تقاس على أساس العناصر الآتية: رقم الأعمال, الهامش الإجمالي للتمويل الذاتي, عدد الفروع, هذه المؤشرات يهتم بها اقتصاد المؤسسة. مؤشرات التنمية والنمو في حالة الدولة هي: الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الجارية, الناتج المحلي الصافي, الدخل القومي, الاستهلاك, والاستثمار، ويمر النمو الاقتصادي بأربع مراحل هي مرحلة التوسع, مرحلة الأزمة, ثم مرحلة الكساد وأخيرا مرحلة النهوض, للمزيد انظر: Matoub Belattaf , Économie Du Développement, Alger , Opu , 2010, Page 11.

- القيام بنشر التعليم.
- تنمية الصناعات الاستخراجية.
- بناء مشروعات
- تكوين مؤسسات، وبنوك.
- العمل على رفع الاستثمار.
- رفع الإنتاج الزراعي.

وتسمح هذه الخطوات للمجتمع بالانطلاق في عملية التنمية.[1]

ت- مرحلة تجسيد التنمية: يأتي بعد تنفيذ ما سبق ذكره في مرحلة الانطلاق مرحلة التنفيذ، حيث تتطلب هذه الخطوة التكنولوجيا التي تعتبر عنصرا حاسما وأساسيا في هذه المرحلة للقضاء على العراقيل التي تقف في وجه التنمية. ويرى روستو، أنّ التكنولوجيا ترفع نسبة العاملين في الصناعة، وتنشر المراكز الحضرية، حيث تستغرق هذه المرحلة فترة عشرين سنة على الأقل لتستقر الأوضاع الاقتصادية، والسياسية.

ث- مرحلة النضج: يكون المجتمع في مرحلة النضج بفضل انتشار وتطور وسائل الإنتاج. وينتقل من مرحلة الاكتفاء الذاتي إلى مرحلة تصدير إنتاجه الصناعي، حيث يعرف المجتمع في هذه المرحلة عدة تحولات اقتصادية واجتماعية وثقافية وتنخفض نسبة العمال في القطاع الزراعي.

ج- مرحلة الاستهلاك: يرتفع الاستهلاك في هذه المرحلة بسبب تمكن الدولة من إنتاج وتوفير السلع الاستهلاكية بمختلف أنواعها، مما يؤدي إلى رفع متوسط الدخل الفردي، وزيادة المناطق الحضرية بدرجة كبيرة.

ويلاحظ من خلال المراحل التي حددها "**روستو**" كعناصر وخطوات أساسية لتحقيق التنمية في المجتمعات إلغاء دور الشعوب في عملية التنمية، وعدم التطرق إلى الدور التاريخي للاستعمار، الذي

[1] - Marc Montousse, 100 Fiches De Lecture En Economie Sociologie Histoire Et Geographie, Breal Editions, France, 2006, Pages 176-177.

فرض على الدول المتخلفة نظاما اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا لا يخدم في نهاية الأمر إلا مصالحَ الدول الاستعمارية، التي أصبحت تتحكم في اقتصاديات الدول النامية، والمتخلفة[1].

الفرع الثالث: التنمية من وجهة نظر كارل ماركس

حدد "**كارل ماركس**" عوامل مادية للقيام بالتنمية، حيث يعتبر أنّ البناء الاقتصادي هو الأساس الذي يقوم عليه البناء الفوقي، والذي يتكون من النظم القانونية والسياسية، حيث يقول: "إنّ وعي الناس ليس هو الذي يحدد وجودهم، بل وجودهم الاجتماعي والاقتصادي هو الذي يحدد وعيهم". ومن خلال وجهة نظر "**كارل ماركس**" هذه، والتي ميز فيها بين البناء التحتي والبناء الفوقي في المجتمعات، إذ يتألف الأول من نظام الإنتاج، والذي تحدده عوامل الإنتاج وعلاقات كل عمل بالأخر. أمّا الثاني، فيخص الأفكار والنظريات، والنظم التربوية، والثقافية، والقانونية، والسياسية، والمعتقدات الدينية والأخلاقية، حيث لخص "**ماركس**" خمس مراحل للتنمية، وهي: مرحلة الإنتاج البدائي، ومرحلة العبودية، ومرحلة الإقطاع، ومرحلة البرجوازية، وأخيرا مرحلة الاشتراكية[2].

الفرع الرابع: مفاهيم التنمية للمنظمات الدولية والإقليمية

تضمنت التنمية بعض المفاهيم وفقا لمقاييس المنظمات الدولية والإقليمية، حيث وضعت هذه المنظمات محددات ومعايير تقاس بها درجة التنمية للدول في مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية، وأنشأت لها فروع لمتابعة التنمية وتقديم الإعانات المادية، والمعنوية للحد من التخلف وأثاره على المجتمعات. نتطرق في هذا الفرع إلى أهمّ المفاهيم التي جاءت بها المنظمات الدولية، وأولها منظمة الأمم المتحدة، ومنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، وغيرها من الهيئات الدولية.

أ– **مفهوم التنمية حسب الأمم المتحدة:** عرفت منظمة الأمم المتحدة التنمية على أنّها "العملية المرسومة لتقدم المجتمع اجتماعياً واقتصادياً، وتعتمد بقدر الإمكان على مبادرة المجتمع المحلي وإشراكه". وعرفت كذلك التنمية، حسب إدارة التعاون الدولية التابعة للأمم المتحدة بأنّها: "عملية

[1] - Marc Montousse, 100 Fiches De Lecture En Economie Sociologie Histoire Et Geographie, Breal Editions, France, 2006, Pages 178-179.
[1] - Irma Abdelman, Theories Of Economic Growth And Development,Oxford University Editions, London, 1989, Pages 60-66
.

للعمل الاجتماعي تساعد أفراد المجتمع على تنظيم أنفسهم للتخطيط والتنفيذ عن طريق تحديد مشاكلهم واحتياجاتهم الأساسية، والتكامل بين الخطط الفردية والجماعية لمقابلة احتياجاتهم، والقضاء على مشاكلهم، والعمل على تنفيذ هذه الخطط بالاعتماد على الموارد الذاتية للمجتمع، واستكمال هذه الموارد بالخدمات، والمساعدات الفنية والمادية، من جانب المؤسسات الحكومية والأهلية من خارج المجتمع المحلي"[1].

ب- **التنمية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين:** تتجسد التنمية في الأهداف التي أسست من أجلها المنظمة العربية للتنمية الصناعية عام 1978، حيث جاءت لأجل المساهمة في تنمية وتطوير قطاع الصناعة في الدول العربية على المستويين القطري والقومي، والتنسيق فيما بينهم، وهذا من خلال استراتيجية اقتصادية مشتركة من جهة، ومن جهة ثانية التعاون مع الدول النامية والدول الصناعية من أجل الاستفادة من تجاربهم التنموية، وتنمية كافة قطاعات النشاط الاقتصادي[2].

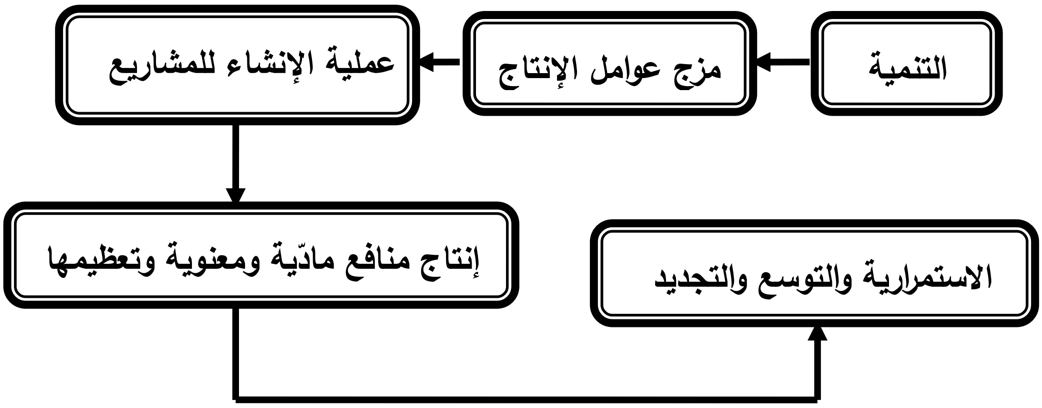
ت- **مفهوم التنمية في منظورنا:** من خلال ما تم التطرق إليه من مفاهيم لمفكرين ولهيئات ومنظمات دولية، نجد أنّ التنمية هي كلمة ناتجة عن تفاعل الشخص الطبيعي والمعنوي مع الموارد المادية لأجل إنتاج سلع وخدمات لكافة قطاعات الحياة بأكبر قدر ممكن، لتلبية حاجيات الأفراد ومتطلباتهم، والتي تسمح بتحقيق معدل نمو مرتفع. وهي كذلك عملية إنشاء وتوسيع مختلف المشاريع في كافة مجالات الحياة (الزراعة، الصناعة، الخدمات، الصحة، البيئة، والتعليم...) باستغلال ومزج موارد وعوامل الإنتاج، مع تحديث وتجديد عامل التكنولوجيا، لإحداث المنفعة وتعظيمها بشكل مستمر بحيث تسمح بالقضاء على كل عناصر التخلف.

---

[1] – التنمية هي الهدف الرئيسي عند إنشاء هيئة الأمم المتحدة, حيث تضمن ذلك في الفقرة الثالثة، من المادة الأولى، وهذا بالحث على ضرورة التعاون الدولي، في كافة المجالات، "تحقيق التعاون الدولي في الميادّين الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية والإنسانية..."، للمزيد حول التنمية في ميثاق الأمم المتحدة انظر: محمد حسن دخيل: إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة دراسة مقارنة, بيروت, منشورات الحلبي الحقوقية, الطبعة الأولى, 2009, ص92-103.

[2] - دخيل محمد حسن، إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة, مرجع سابق, ص 106.

الشكل رقم 1-5 مفهوم التنمية.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على عدة مراجع متعلقة بالتنمية.

المطلب الرابع: معايير قياس النمو والتنمية

أدى اختلاف مفاهيم التنمية حسب التحولات التاريخية والسياسة والتكنولوجية في العالم، إلى تطوير الأدوات والوسائل لقياس درجة النمو والتنمية؛ فبعدما كان الاهتمام بمقاييس تتعلق بالدخل، انتقل الأمر إلى مقاييس (الغذاء،الصحة والتعليم) ومقاييس تتعلق بالتنمية البشرية واقتصاد المعرفة، وأخرى ترتبط بالتنمية الإنسانية.

الفرع الأول: مقاييس النمو الاقتصادي

تعتمد الدول في قياس درجة النمو على ثلاثة معايير، وهي معايير الدخل، ومعايير متعلقة بالجانب الاجتماعي، ومعايير متعلقة بالجانب الهيكلي.

أ- **معايير الدخل:** يرتكز معيار النمو على الدخل، سواء كان اسميا أو حقيقيا، لتحديد درجة التقدم الاقتصادي من بلد لآخر، وهو يؤسس على العناصر الآتية: [1]

[1] ـ فليح حسن ، اقتصاد التنمية، نظريات نماذج, مرجع سابق, ص246.

- **معيار الدخل القومي الكلي:** يعتمد المحلّلون الاقتصاديون على معيار الدخل القومي للمقارنة بين الدول في درجة التقدم وفق ما حققته من دخل قومي كلي خلال كل دورة اقتصادية، حيث يقدر الدخل القومي للفترات القادمة استنادا لما تمّ تحقيقه من ناتج محلي وحسب السياسات التنموية التي تنتهجها الدول. وقد اعتبرت بعض الأوساط الاقتصادية الناتج المحلي الكلي غير كاف لتحديد مدى تقدم الدول أو تخلفها، باعتبار أنّه يوجد عناصر تتفاعل وتتأثر بهذا الدخل منها التعداد السكاني، فمؤشر الدولة القليلة الكثافة السكانية والتي تحقق دخلا أقل من الدولة الكثيرة الكثافة، ألزم بعض الاقتصاديين أن يأخذوا بعين الاعتبار معيار متوسط الدخل للأفراد.
- **معيار متوسط الدخل الفردي:** يعتبر متوسط الدخل الفردي من أفضل المقاييس لتحديد درجة النمو الاقتصادي، ويحسب على أساس قيمة الدخل القومي نسبة لتعداد السكان، إلا أنه مع ذلك، تعرض إلى بعض المشاكل، التي تعيق عملية حسابه بكل دقة، ويعود ذلك إلى الأسباب الموالية:

- ✓ ضعف الأنظمة الإحصائية للدول النامية.
- ✓ مشكلة حساب متوسط الدخل الفردي. هل يحسب المتوسط على أساس السكان ككل؟ أم على أساس فئة العاملين فقط بصفتها المحركة والمنتجة للدخل؟ اعتبر بعض المفكرين أن حسابه نسبة إلى السكان هو درجة استهلاك الأفراد، أمّا إذا تمّ حسابه على أساس الفئة العاملة فهو معيار قياسي للإنتاج. ويجب الإشارة إلى أنّه يمكن أن ينتج نوعان من المعدلات: معادلة معدل النمو الاقتصادي البسيط، ومعادلة معدل النمو الاقتصادي المركب، حيث يتمّ حسابهما وفق العلاقة الآتية[1]:

$$Tc = yrt - yr_{t-1} / Yr_{t-1}$$

Tc: معدل النمو.

[1]- S. D'Agostino , P. Deubel, Et Autres, Dictionnaire Des Sciences Économiques Et Sociales, Olivier Éditions, France, 2008, Page 121, 122.

Yr_{t-1}: يمثل الدخل الحقيقي في الفترة السابقة.

Yr_t: الدخل الحقيقي في الفترة الموالية.

يحسب معدل النمو الاقتصادي المركب، حسب العلاقة الآتية:

$$Yr_n=Yr_0(1+TC)^n \Rightarrow TC=\sqrt[n]{yrn/yr_0}$$

حيث:

Yr_n: الدخل الحقيقي في الفترة الحالية.

yr_0: الدخل الحقيقي في الفترة الأساس

TC: معدل النمو.

n: عدد السنوات.

- **معيار معادلة سنجر للنمو الاقتصادي:** سميت معادلة سنجر نسبة إلى "**سنجر**" الذي وضعها سنة 1952، وهي معيار لقياس درجة نمو اقتصاد الدول، وهي:

$$D=SP-R$$

D: يمثل معدل النمو السنوي للدخل الفردي.

P: يمثل إنتاجية رأس المال.

S : معدل الادخار الصافي.

R: معدل السنوي للسكان.

وافترض "**سنجر**" قيما للمتغيّرات، وهي:

S=6%　　　**P**=0.2%,　　　**R**=1.25%,

غير أنّ هذه النسب التي تمّ تحديدها آنذاك، تعرضت إلى انتقادات كثيرة، للأسباب الموالية:

- ✓ يمثل **(S=%6)** نسبة الادخار الصافي من الدخل القومي واقع فترات إعداد هذه النسبة. أمّا فيما يتعلق بالوقت الحالي، فإنّ الدول النامية قادرة على ادخار نسبة أكبر.
- ✓ يعد معدل النمو السكاني المقدر ب **R=%1.25**، الأقل مقارنة بالمعدل الفعلي السائد في الدول النامية، إذا تتفاوت نسبة معدل النمو كثيرا.
- ✓ نسبة الاستثمارات المقدرة بـ **P=%0.2**، هي في الواقع بعيدة عن النسب، التي تحققها معظم الدول النامية.

ب- المعايير الاجتماعية: تُقاس درجة النمو بمدى تطور الأسس الاجتماعية للمجتمع والمرتبطة بالصحة والتعليم والتغذية.

- ❖ **المعايير الصحية:** تستخدم في هذه المعايير، كلّ المقاييس التي تبيّن مدى التقدم الصحي للدولة حيث:

- ✓ يحسب عدد الوفيات نسبة إلى 1000 نسمة من السكان أو عدد الوفيات لكل 1000 مولود.
- ✓ معدل توقع الحياة عند الميلاد أي متوسط العمر للفرد.
- ✓ حساب عدد الأفراد لكلّ طبيب، وعدد الأفراد لكل سرير في المستشفى.

وتستعمل هذه المعايير في قياس درجة النمو للمجتمع.

- ❖ **المعايير التعليمية:** تعتمد المعايير التعليمية على العناصر الموالية لتحديد درجة التقدم، وهي:

- ✓ نسبة الأمية.

✓ نسب المسجلين في المراحل الدراسية.
✓ نسبة الإنفاق على التعليم.

وتقارن هذه النسب بمحددات المنظمة العالمية للتربية والثقافة(اليونسكو) لتحديد مدى تقدم المجتمع أو تخلفه.

❖ **معايير التغذية:** تعد معايير التغذية من معايير تحديد مدى التنمية، وتقاس بسوء التغذية أو نقصها وفق الأدوات التي تستعمل لتحديد مدى تحسن أو تدني التغذية هي:

✓ متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية.
✓ نسبة النصيب الفعلي من السعرات الحرارية إلى متوسط المقررات الضرورية للفرد.

ويتمّ قياس النتائج حسب محددات الهيئات الدولية المتخصصة في الغذاء، مثل منظمة الغذاء والزراعة العالمية. بالرغم من أنّ هذا المعيار أداة من الأدوات التي تبيّن مدى رفاهية المجتمع أو تدهور حالته، إلاّ أنّه من الصعب جمع المعلومات والإحصائيات الضرورية لتحديد ذلك.

ت- المعايير الهيكلية: تأخذ هذه المعايير بعين الاعتبار درجة النمو والتقدم حسب القطاعات الحساسة للنشاط الاقتصادي للدولة، وهذا حسب:

❖ الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية من إجمالي الصادرات.
❖ نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.
❖ نسبة الإنتاج الصناعي إلى الناتج المحلي.
❖ مقارنة الدول حسب المؤشرات الاقتصادية.

الفرع الثاني: مقاييس التنمية الاقتصادية

تتمثل مقاييس التّنمية الاقتصادية في ثلاثة عناصر، وهي:

أ- **مقاييس نوعية الحياة المادية:** إذا تمّ الأخذ بمؤشر "**مجلس التنمية لما وراء البحار**" (ODC*) لقياس التنمية الاقتصادية، فإنّه يعتمد على دراسة أهمّ العناصر التي تحكم نوعية الحياة للأفراد. ومؤشر نوع الحياة المادية (PQLI*) عبارة عن تجميع لثلاثة من المؤشرات المتاحة والتي تعكس تنوع الحاجات الأساسية للإنسان، وهي توقع العمر عند الميلاد ومعدل وفيات الأطفال ونسبة الأمية، بحيث أنّ كلّ مؤشر منها، خصصت له قيمة مقياسيه، تبدأ من الصفر إلى المائة، وهي توضح أفضل وأسوأ الحالات، التي يعمل بها المقياس؛ ويعد هذا المعيار أداة لقياس درجة التنمية في الدولة، غير أنه انتقدت مقاييس نوعية الحياة المادية لصعوبة الاعتماد على بعض العناصر فقط وهي كما يلي:

- ❖ تعتمد مقاييس نوعية الحياة المادية على بعض الحاجيات الأساسية من جوانب الحياة، مهملة بعض العناصر التي تعتبر ضرورية لتحديد ذلك.
- ❖ الاهتمام بالنتائج وإهمال الوسائل والجهود المبذولة في الحصول على النتائج.
- ❖ إهمال القدرة الشرائية للفرد.

ب- **مقياس التنمية البشرية:** تبنت منظمة الأمم المتحدة مقياس التنمية البشرية من خلال البرنامج الإنمائي لسنة 1990. وقد أطلق المقياس باسم "**دليل التنمية البشرية**" (HDI)، أو ما يسمى بمعيار التقدم البشري. ويتكون من ثلاثة متغيرات، وهي:

- ❖ توقع الحياة عند الميلاد، أو متوسط العمر للفرد.
- ❖ معيار التّحصيل العلمي المكون بدوره من قسمين:
  - ✓ معرفة القراءة والكتابة.
  - ✓ متوسط عدد سنوات الدراسة في المؤسسات التعليمية.

* - CDO : Conseil du développement outre-mer.
* - LIPQ: Physical Quality Of Life Index.

❖ متوسط نصيب الفرد من الدخل المعدل بالقدرة الشرائية.

ويحتوي الدليل على أهمية تطبيقية لأنّه يوفر فرصة التخصيص لمختلف الموارد بالاتجاهات، التي تضمن الارتقاء بمستوى التنمية البشرية، حيث يعمل على إمكانية ترتيب أوضاع الدول الأكثر حاجة للعون الدولي بمختلف أشكاله.

ت- مقياس كوسوف (KOSOV): ينسب هذا المقياس إلى "**فلاديمير كوسوف**"، حيث يميز بين مؤشرين أساسين، ويتعلق الأول بالنمو والذي يعبر عنه بمعدل الناتج الاجتماعي، أمّا الثاني فيرتبط بقياس التنمية والمعبر عنها بالناتج الاجتماعي بالإضافة إلى درجة تغيّر الهيكل الاقتصادي نحو القطاعات الأكثر حيوية. ويتمّ قياس درجة التنمية على أساس هذين المؤشرين عن طريق حساب محصلة التغيرات الهيكلية التي تعبر عنها النسب للقطاعات المكونة للنشاط الاقتصادي. وبالرغم من أهمية هذا المقياس في معرفة مدى التنمية في الدول، إلا أنّه يصطدم بمشكلة تحديد القطاعات الأكثر حيوية في الدولة، فالتنمية هي عملية مصيرية ودائمة يتعامل بها عدد من الأفراد بهدف إحداث تغيير جذري لأوضاع المجتمع المتخلف ليتحول إلى مجتمع اقتصادي واجتماعي وثقافي وعلمي وحضاري جديد، يتمتع فيه الفرد بنوعية من الحياة أفضل ممّا كان عليه سابقا، والتنمية أيضا هي عملية مستمرة ومخططة ومقصودة تهدف إلى تغيِير البنية الهيكلية للمجتمع لتوفير الحياة الكريمة والأفضل للأفراد[1].

المطلب الخامس: تمويل التنمية الاقتصادية

يقصد بتمويل التنمية توفير الأموال (السيولة النقدية) من أجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت لزيادة الإنتاج والاستهلاك. وقد عُرفت عملية تمويل التنمية بأنّها الوسائل اللازمة للحصول على الأموال وتقسيمها وفق الاحتياجات، وعرفت أيضا بأنّها " تلك التدفقات المالية

[1] – ايديسون سيف الإسلام، أولويات التنمية في الاقتصاد الإسلامي وأثرها على التوازن الاجتماعي "حالة اندونيسيا", رسالة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، غير منشورة، جامعة اليرموك, سبتمبر 1999, ص 25.

المحلية والأجنبية الموجهة لإنجاز وإحقاق برامج ومشروعات التنمية الضرورية لهيكل الاقتصاد الوطني وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع "[1].

الفرع الأول: مصادر تمويل التنمية الداخلية

تعتبر المصادر التمويلية الداخلية للدولة وسيلة ضرورية لتجسيد التنمية، حيث تكوُن في صورة ادخار اختياري أو إجباري. و سنتطرق إلى هذه المصادر بالتفصيل فيما يلي:

أ- **الادخار الاختياري:** الادخار الاختياري مصدر من مصادر التمويلات الداخلية لجمع الأموال من أجل تنفيذ برامج التنمية، حيث تضع الدولة أسس وقنوات لجمعه، وهذا في شكل:

❖ **مدخرات القطاع العائلي:** تنشأ مدخرات القطاع العائلي باختيار الأفراد، حيث ترتفع بارتفاع الأجور وانخفاض الضرائب والأسعار، كلّ هذه العوامل تجعل الأفراد يدخرون من رواتبهم، وتكون هذه المدخرات في شكل:

✓ مدخرات تقاعد وأقساط التأمين.
✓ الودائع في البنوك وصناديق التوفير.
✓ الاستثمار المباشر لاقتناء أراضي.
✓ تسديد الديون والالتزامات السابقة.

❖ **مدخرات قطاع الأعمال:** يقصد بمدخرات قطاع الأعمال كلّ المشاريع الإنتاجية التي تنتج أرباحا من المبيعات التي تحققها خلال فترة استغلالية، حيث تتفرع إلى نوعين: النوع الأول يخص القطاع العام، والثاني يخص القطاع الخاص. وتتكون مدخرات قطاع الأعمال الخاص بفعل الأفراد أو المؤسسات بمختلف أنواعها، أما مدخرات قطاع الأعمال العام فهي تخص الضرائب والقروض والإصدار النقدي. ويقصد به التمويل بالعجز، وهو زيادة في حجم السيولة النقدية عن طريق إصدار نقود جديدة.

[1] – السبتي وسيلة، تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب دراسة واقع المشاريع التنموية في ولاية بسكرة, رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية, غير منشورة، جامعة بسكرة, 2005, ص8.

ب- الادخار الإجباري: يعتبر الادّخار الإجباري وسيلة من الوسائل التّمويلية التي تعتمد عليها الدّولة، حيث تقوم باقتطاعه إلزاما على بعض الأفراد أو الهيئات من مداخلهم، ويكون في شكل:

- ❖ **الادخار الحكومي:** إذا كان الفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والمصروفات موجبا، فيعني ذلك فائضا، ومن ثمّ يوجه إلى تمويل الاستثمارات وتسديد ديون الدولة في حالة وجود مديونية، أمّا إذا كان الفرق سلبيا فيعني ذلك عجزا، حيث تلجأ الدولة إلى تمويل هذا العجز بالسحب من مدخرات القطاعات الأخرى أو عن طريق طبع نقود جديدة.
- ❖ **الادخار الجماعي:** يعتبر الادخار الجماعي نتيجة لاقتطاعات إجبارية على بعض الجماعات وفق قوانين مشرعة، من أمثلتها قوانين أرصدة صناديق التأمينات الاجتماعية.

ت- التمويل المصرفي: يتمّ التمويل المصرفي من طرف المصارف أو البنوك، حيث تعمل كواسطة بين أصحاب الفائض المالي (المدخرين) وأصحاب العجز المالي (المستثمرين)، وتوفر بعض مدخراتها لتمويل استثمارات لذاتها، أو لإعادة إقراض المستثمرين من طرف البنوك، منها البنوك التجارية، وبنوك الأعمال، والبنوك العامة، والبنوك المتخصصة (الزراعية والعقارية والصناعية)، وتختلف كذلك من حيث طبيعة نشاطها.

ث- التمويل التضخمي: يتم اللجوء إلى التمويل التضخمي في حالة حدوث عجز نتيجة زيادة النفقات على الإيرادات، ويكون هذا التمويل بإصدار كتل نقدية جديدة أو الاقتراض من البنك المركزي والبنوك التجارية.

الفرع الثاني: مصادر التمويل الخارجية

يواجه بعض الدول مشكلة عدم كفاية مدخراتها الداخلية في تنفيذ برامج وسياسات التنمية، فتضطر إلى مصادر أجنبية من أجل سد العجز، حيث تتنوع المصادر الخارجية إلى:

أ- **التدفقات والتحويلات من الهيئات الدولية:** تكون التدفقات والتحويلات من الهيئات الدولية في شكل قروض بفوائد على المدى البعيد، وأهمّ الهيئات التي تمنح هذه القروض، هي:

- صندوق النقد الدولي.
- البنك الدولي للإنشاء والتعمير.
- الهيئة الدولية للتنمية ومؤسسة التمويل الدولية.

- ❖ **المنح والإعانات:** المنح والإعانات هي مساعدات تعطيها الدول الغنية إلى بعض الدول النامية والدول الفقيرة. وتكون على شكل أموال، وسلع، وخدمات استهلاكية واستثمارية، ومعونات فنية.
- ❖ **الاستثمارات الأجنبية:** يتمّ تمويل برامج التنمية أو بعضها عن طريق استثمارات الموارد الأجنبية من خلال رؤوس أموال، لإنشاء مشاريع في الدول النامية، وتكون في صيغة مباشرة أو غير مباشرة.

- ✓ **الاستثمار الأجنبي المباشر:** ينشأ الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال امتلاك رأس مال المشروع الإنتاجي من طرف المستثمر الأجنبي الذي يمنحه الحق في الإدارة والتّسيير.[1]
- ✓ **الاستثمار الأجنبي غير المباشر:** يتمثل الاستثمار الأجنبي غير المباشر في شراء أشخاص طبيعيين أو معنويين أجانب لأسهم مشروعات دولة ما، بحيث ليس لهم الحق في التسيير أو الإدارة.

[1] – للمزيد حول دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تفعيل التنمية انظر:
زغدار أحمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الدول العربية كشكل من أشكال دعم التحالفات الاستراتيجية لمواجهة المنافسة، مجلة العلوم الاقتصادية، 2011.

المبحث الثالث: مفهوم وتطور الصـــــــــناعة

يعد قطاع الصناعة من القطاعات الحساسة في النشاط الاقتصادي، حيث يلعب دورا هاما في التنمية والنمو الاقتصادي، وأسهم بدرجة كبيرة في تقدم الدول العظمى التي أصبحت تتحكم في باقي الدول النامية والمتخلفة اقتصاديا وسياسيا، وهو السبب الرئيس في ظهور العولمة في العصر الحديث. والصناعة ليست حديثة النشأة، بل وجدت مع وجود الإنسان وتطورت على مر الزمن حسب تزايد حاجاته ومتطلباته، وأصبح اليوم يعمل على إيجاد الأداة السريعة لإنتاج أكبر قدر من السلع والخدمات بأقل تكلفة. ويتطلب الحديث عن الصناعة تحديد مفاهيمها. كيف تطورت عبر التاريخ؟ وهل تغيّر مفهوم الصناعة بالتطور التكنولوجي وظهور العولمة؟ سنتطرف إلى ذلك بالتفصيل فيما يلي:

المطلب الأول: التطور التاريخي للصناعة

توجد عدة مفاهيم للصناعة بمختلف جوانبها، حيث عرفها البعض بأنّها كلّ نشاط ينتج الثروة من خلال تحويل المواد الخام واستغلال مصادر الطاقة لتحويلها إلى سلع وخدمات نهائية قابلة للاستهلاك. والصناعة هي عملية تطوير كلّ الأنشطة التي يقوم بها الإنسان لتغيير شكل أو طبيعة المادة الخام إلى منتجات نافعة لاستخدامها في حياته، فبعدما كان يعتمد في عملية التحويل على الجهد البدني، أصبح اليوم يعتمد على الآلات والطرق التكنولوجية لتحديث الإنتاج وتطويره وزيادته مع تزايد الطلب. وتعد الصناعة من الميزات التي يتميّز بها الإنسان عن باقي المخلوقات، حيث يوصف بأنّه كائن صانع. وترتبط الصناعة بمدى قدرة العقل البشري على إحداث التكنولوجيا التي تتعلق بكلّ نشاطات ومهن الإنسان، سواء كانت إنتاجية أو خدماتية، وعرفت على أنها ذلك النشاط الصناعي وكلّ الخطوات المتخذة من قبل الوحدات الاقتصادية في المجتمع لتحويل المواد الخام والسلع الوسيطة إلى سلع استهلاكية نهائية، حيث يميّز هذا التعريف الصناعة عن باقي القطاعات الأخرى، مثل الزراعة والخدمات. ويقصد بالصناعة كذلك، بأنّها وحدة النشاط الصناعي التي تضم كل الوحدات الإنتاجية للقيام بإنتاج سلع متقاربة أو مشابهة للمادة الخام أو لطريقة الصنع، ويتضح من خلال

المفاهيم السابقة أنّ مصطلح الصناعة يصعب تحديده بصفة دقيقة، من حيث مضمونه أو من حيث أبعاده ومحدداته، وهذا راجع للأسباب الموالية[1]:

- صعوبة تحديد مفهوم الوحدة الإنتاجية في الصناعة: فهل يقصد بها المنشأة أو الشركة أو المؤسسة أو المصنع؟ إذ المنشأة أو الشركة أو المؤسسة تستحوذ على عدة مصانع تنتج سلعا مختلفة، ومن ثمّ يطرح الإشكال حول نوع الصناعة التي يندرج تحتها عنوان الوحدات الإنتاجية؛ فمثلا الوحدة الإنتاجية هي التي تمتلك المصانع المنتجة للملابس من النسيج والجلد، فكيف يتمّ تصنيف هذه المنتجات (صناعات نسيجية أو جلدية؟). فتنوع مصادر المواد المستعملة في إنتاج السّلع تعقد تحديد نوع الصناعة.
- صعوبة تحديد طبيعة النشاط الذي تقوم به الوحدة، فهل عملية تركيب سلعة من قطع مستوردة من الخارج في ورشة يعتبر نشاطا صناعيا؟[2]
- صعوبة تصنيف الوحدات الإنتاجية ضمن الصناعات من منطلق استعمال السلع التي تنتجها، بحيث توجد مشكلة تحديد بعض السلع التي تندرج تحت تصنيف الصناعة، فهل يتمّ التحديد من جانب الطلب أو من جانب العرض؟

الفرع الأول: التطور الصّناعي

أدى تزايد حاجات الأفراد من سلع وخدمات وتنوعها، إلى التفكير في ترقية الصناعة وتطويرها والوصول إلى أفق التقدم، من خلال استغلال ثروات وطاقات بشكل أمثل. وقد ساعدت الصناعة الدول المتقدمة في الوصول إلى درجة كبيرة من التقدم، بحيث تعد عنصرا هاما لتمييز وترتيب الدول اقتصاديا، بعد التطور الصناعي الذي شهده العالم في أول مراحله عبر الثورات في نهاية القرن الثامن عشر في دول أوروبا وأمريكا.

[1] – بامخرمة احمد سعيد، اقتصاديات الصناعة, دار النشر الزهراء, الرياض, 2006, ص15.

[2] – بامخرمة احمد سعيد ، اقتصاديات الصناعة, مرجع سابق, ص16.

أ- **الثورة الصناعية**[1]: أحدثت الثورة الصناعية سلسلة من التغيّرات الجذرية خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر نتيجة لتطور العلوم الطبيعية والتطبيقات العلمية، من بينها الطاقة الكهربائية والبخارية، والآلات الميكانيكية، والاستفادة منها في نقل طرق الإنتاج التقليدية إلى أساليب جديدة في العمليات الإنتاجية وفي إدارة وتقسيم العمل، وامتدت نتائجها لتشمل جميع المظاهر الاجتماعية، حيث تعتمد بصورة أساسية على الاستخدام الواسع للطاقة لتحل محلّ الجهد اليدوي، وعلى الأساليب المبتكرة في العمليات الإنتاجية وتقسيم العمل، ومن مظاهرها: استبدال الجهد البشري بالآلة، والتوسع في استخدام الطاقة الكهربائية للأغراض الصناعية، وكذا المعادن، مثل الحديد والصلب، إلى جانب ظهور وسائل وطرق جديدة للنقل، وتسيير الاتصال السلكي واللاسلكي، واتساع حركة الاختراع والاكتشاف، وحلّ إنتاج الورشة والمصنع بدل الإنتاج في البيت الضيّق النطاق، وعملت على التحضر واتساع المدن. وقد كانت بداية الثورات الصناعية في انجلترا ثم امتدت إلى دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. والتغيرات التي مست انجلترا، خلال القرن الثامن عشر ميلادي من ارتفاع في تعداد السكان وزحفهم من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وظهور اختراعات فنية في صناعة النسيج والحديد، ساعدت على القيام بنظام الإنتاج في المصنع. كما عرفت هذه الفترة، نشوء مدرسة جديدة للفكر الاقتصادي للمفكر "**أدم سميث**"، تنادي بحرية التجارة وحرية المنافسة للحد من تدخل الحكومات في الاقتصاد الذي يمثل عقبة في نمو الصناعة وتطورها[2]. وقد ساهمت كلّ هذه العوامل والظروف، في التقدم الصناعي بانجلترا في ذلك الوقت، وتفوقها عن باقي الدول الأخرى، حيث كانت تزود الأسواق المحلية والخارجية بالصناعات المختلفة وبأقل تكلفة، فاكتسبت خبرة في الإنتاج وتنوعه.

ب- **الثورة الصناعية في الولايات المتحدة الأمريكية:** بعد حصول المستعمرات الأمريكية سنة 1776 على استقلالها، تمكنت من إتباع السياسات الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية، بإنشاء

---

[1] – للمزيد حول الثورة الصناعية انظر:
Tom Kemp, Historial Patterns Of Industrialization, Richard C Lay Edition, Great Britain, 1978, Pages 9-22.

[2] – الشنواني صلاح, قريطم عبد الهادي، التطور الصناعي وإدارة الإنتاج, شباب الجامعية للطباعة, الإسكندرية,1981, ص44.

مختلف الصناعات بالرغم من أنّها واجهت مشاكل عدة ، من نقص في رأس المال واليد العاملة الفنية، وغير ذلك من الصعاب التي قد تواجه دولة حديثة النشأة؛ وعرفت الولايات المتحدة هي الأخرى، تطورا صناعيا خلال القرن الثامن عشر، حيث اتسمت ثورتها الصناعية بفترتين تفصل بينهما فترة الحرب الأهلية سنة 1861 بين الشمال والجنوب، وفي فترة ما قبل الحرب الأهلية، تميزت الولايات المتحدة الأمريكية بالطابع الزراعي، حيث عرفت صناعات ضئيلة وقليلة جدا، تعمل على نطاق محدود، وتخدم الأسواق المحلية فقط. أما فيما يتعلق بفترة ما بعد الحرب، فقد عرفت التوسع في استخدام الآلات في مختلف النشاطات، مثل صناعة الحديد والصلب، والنسيج، والمنتجات الجلدية، وبناء السفن، وكانت الطلبات العاجلة للجيوش سببا رئيسا في استخدام الآلات والماكينات لتوفير الحاجيات المتنوعة والمتزايدة، وانتقلت بذلك الاختراعات والابتكارات التي عرفتها انجلترا إلى مختلف صناعات الولايات المتحدة الأمريكية.

الفرع الثاني: مفاهيم حول الصناعة

تمّت الإشارةُ إلى مفاهيم حول الصناعة في بداية المبحث بصيغة عامة. و في هذا المطلب نسرد أهم المفاهيم حسب الفكر والنظريات الاقتصادية، فيما يلي[1]:

أ- **مفهوم الصناعة في التاريخ الاقتصادي:** يستند هذا المفهوم إلى استغلال الأساليب الجديدة لإنتاج الثروة، حيث ارتبط هذا المفهوم باستبدال اليد العاملة بآلات مسيّرة بالطاقة، والتي تنتج مواد صناعية بكميات كبيرة، ولاستغلال كلّ عوامل الاقتصاد في الإنتاج لابد من:

- جمع المصانع التي تنتج نفس المنتجات الوسيطة، واستغلال الفضلات لتقليل التكاليف.
- توحيد الإشراف على الإنتاج لخفض أصناف سلعة معينة.
- لابد من التخصص في الإنتاج والتوسع فيه.

ب- **المفهوم الإحصائي للصناعة:** تتألف الصناعة حسب هذا المفهوم من عدة منشآت، وتعتبر المنشأة عنصرا من عناصر نشاطات الاقتصاد؛ ويعتمد المفهوم الإحصائي على نوع النشاط

[1] – القريشي مدحت، الاقتصاد الصناعي, دار وائل للنشر, عمان, 2005, ص2-25.

الاقتصادي للصناعة، باعتباره جوهر مفهومها المتبع في المقياس الدولي للتصنيف الصناعي، ثم إن المفهوم الإحصائي هو مفهوم تصنيفي يقيم الروابط بين مجموعات من المنشآت أو الصناعات، ويعتمد كذلك على النشاط الاقتصادي أو نوع الصناعة.

ت- **مفهوم الصناعة في النظرية الاقتصادية:** تتألف الصناعة من منشآت تنتج سلعة أو عدد من السلع، بحيث تتضمن كلّ منشأة على وحدة اقتصادية تقوم بخلط عناصر الإنتاج لإنتاج السلع، ويديرها مسيّر واحد يقوم باتخاذ القرارات. وقد عرف "**فورتمان**" الصناعة بأنّها مجموعة من المنشآت التي تنتج سلعة واحدة متجانسة تجانسًا مطلقًا؛ وقد لقي هذا التعريف نقدا من قبل الاقتصاديين لعدم واقعيته، إذ أنّه لا توجد صناعة ومنشأة تنتج سلعا متجانسة بشكل مطلق، حتّى في حالة وجود منشآت تنتج سلعة واحدة ولو كانت بديلة. فالمفهوم الواقعي للصناعة هو أنّها مجموعة من المنتجين لسلع بديلة قريبة لبعضها البعض ويجهزون بها مجموعة من المشترين. كما عرفها "**شوبرلان**" على أنّها مجموعة من المؤسسات التي تنتج سلعا من نفس النوع، غير متجانسة مطلقا.

المطلب الثاني: أنواع الصناعات والسلع الصناعية

تهدف مختلف الاستراتجيات المتعلقة بترقية الصناعة إلى تحديد الصناعات الواجب إنشاؤها والسلع والخدمات التي سوف تقدمها إلى السوق. فما هي أنواع الصناعات وسلعها؟ سنتطرق إلى ذلك فيما يلي[1]:

الفرع الأول: أنواع الصناعات

للصناعة أنواع حسب موضوعها أو شكلها، وهي مبينة فيما يلي:

أ- **أنواع الصناعات وفق الموضوع:** تتفرع الصناعة إلى ثلاثة أنواع رئيسة وفق موضوع الصناعة هي:

[1] – القرشي مدحت ، الاقتصادي الصناعي, مرجع سابق, ص27.

- ❖ **الصناعات الاستخراجية:** تعد الصناعات الاستخراجية من أهمّ الصناعات حسب موضوعها، حيث تعتبر أساس كلّ الصناعات الأخرى، باعتبار أنّها تقوم بالتحويلات الأولية لمواد خامة، وتظهر هذه الصناعات في التصنيع الثقيل، والتعدين، وهي بذلك، تقدم منتجات خامة وشبه خامة. وتتطلب توفير مواد خام واستثمارات كبيرة وتكنولوجيا عالية، وتنتشر في المناطق التي توجد فيها معادن ومواد خامة.
- ❖ **الصناعات التحويلية:** يستخدم في الصناعات التحويلية سلع شبه مصنعة لإنتاج سلع تامة الصنع وتتميّز بـ:

  - ✔ أنّها قابلة للاستهلاك النهائي.
  - ✔ تستخدم اليد العاملة المؤهلة لإنتاجها.
  - ✔ تُوفِر فرصًا أفضل لتحقيق اللامركزية بسبب قدرتها على التكيف والتنوع.
  - ✔ وهي تنقسم بدورها إلى مجموعتين:

  * **صناعات سلع التجهيزات:** صناعات سلع التجهيزات هي الصناعات التي تنتج سلعا بصفة عامة للشركات، مثل أدوات الآلات، والسيارات التجارية، والمعدات الزراعية، وآلات الطيران، وبناء السفن، وسطح المكتب، وصناعات السلع الاستهلاكية الموجهة للاستهلاك المباشر، ومن أمثلتها السيارات، والدراجات، والأجهزة المنزلية، وأجهزة الراديو، والتلفزيون، ومستحضرات التجميل.
  * **الصناعات الخدماتية:** الصناعات الخدماتية هي صناعات تقوم بإنتاج وتوفير خدمات ذات طبيعة صناعية، مثل تصليح الآلات والأجهزة وإنتاج الطاقة الكهربائية.

- ❖ **صناعة المعرفة:** تعد صناعة المعرفة أداه فعالة في التطور الصناعي وتجديده، حيث تركز عليها الدول المتقدمة كثيرا لتحديث اقتصادياتها والسيطرة على العالم، وهي تتعلق

بإنتاج تكنولوجيا المعلومات(الانترنت، الاتصال...)، وإنشاء مراكز أبحاث وتشجيعها خدمة لترقية القطاعات الاقتصادية، والتي ترفع من أدائها، وتتطلب هذه الصناعة أدوات مادية وبشرية ذات كفاءة عالية[1].

ب- أنواع الصناعات من حيث الشكل: تنقسم الصناعة من ناحية شكلها إلى صناعات كثيفة رأس المال والعمل، وصناعات معوّضة للاستيراد بهدف التصدير وصناعات كبيرة ومتوسطة، وهي:

- **الصناعات الكثيفة رأس المال والعمل:** صناعات كثيفة رأس المال والعمل هي تلك الصناعات التي تتطلب كميات كبيرة من الأموال والموارد المالية ويد عاملة كبيرة ومؤهلة لإنتاج سلعة أو خدمة ما. ويقصد بكثيفة رأس المال والعمل على أساس النسبة الكبيرة من رأس المال المطلوب لكمية العمل المطلوب، وتشمل هذه الصناعات عموما من حيث كثافة رأس المال، الصناعة المتعلقة بإنتاج النفط والتكرير، والاتصالات السلكية واللاسلكية، ووسائل النقل مثل: السكك الحديدية وشركات الطيران، ويفسر رأس المال المكثف في جميع الصناعات المذكورة سالفا، بمجرد الحصول على أول وحدة من سلعة أو خدمة تنتجها، حيث تتميّز الصناعات الكثيفة رأس المال بمستويات عالية من الاستهلاك والأصول الثابتة في الميزانية العمومية.
- **الصناعات المعوضة للاستيراد بهدف التصدير:** يقصد بالصناعات المعوضة للاستيراد بهدف التصدير الصناعات المنتجة للسلع والخدمات لتعويض الواردات مع الانتقال من حالة المستورد إلى حالة المصدر لها.
- **الصناعات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة:** يتمّ إنشاء الصناعات ذات المشاريع الكبيرة والصغيرة والمتوسطة، بهدف إنتاج السلع والخدمات لكل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، حيث تحدد هذه السلع فيما إذا كانت صناعات كبيرة أو صغيرة أو متوسطة:

---

[1] – للمزيد حول صناعة المعرفة انظر: السيد معين أمين, مدخل إلى الاقتصاد في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية الحالية, عمان، 2010, ص58-70.

- ✓ **الصناعات الكبيرة:** تعرّف الصناعات الكبيرة بأنّها المشاريع التي تنشأ على نطاق واسع الاستخدام والتوظيف بعدد كبير من العمال وباستثمار كثير (الآلات والمعدات الثقيلة) والمزيد من رأس المال، وهي تشمل إنتاج أنواع مختلفة من المنتجات مثل السيارات والاسمنت...
- ✓ **الصناعات الصغيرة والمتوسطة:** وهي التي تعتمد على ما لا يزيد عن 250 موظف، حيث يختلف التعريف من دولة إلى أخرى، ولكن عادة ما يقوم التعريف على العمالة والأصول أو مزيج من الاثنين، فبعض الدول لديها مفاهيم للشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعات التحويلية والخدمات أو الصناعات المتخصصة أو حسب الشركات التي لديها حيازة الأسهم من قبل الشركات الأم.

الفرع الثاني: أنواع السلع الصناعية

تتشكل السلع الصّناعية من ثلاثة أصناف، وهي:

أ- **السلع الإنتاجية:** وهي السلع التي تقوم بإنتاج سلع أخرى مثل الآلات والمعدات الإنتاجية.

ب- **السلع الوسيطة:** السلع الوسيطة هي السلع التي تُنتج من أجل إدخالها في صناعة سلع نهائية. مثل إنتاج الاسمنت، الفولاذ، المواد الكيمائية، القطن والصوف.

ت- **السلع الاستهلاكية:** السلع الاستهلاكية هي سلع نهائية قابلة للاستهلاك بشكل مباشر من قبل المستهلكين، مثل المنتجات الغذائية والملابس.

ملخص الفصل الأول

تطورت المفاهيم الاقتصادية عبر التاريخ خاصة في نهاية القرن الماضي وفق التكنولوجيا والوسائل المعلوماتية الاقتصادية الجديدة، ولم تستفد بعض الدول من هذه التطورات في تحديث اقتصادياتها. فالدول المتقدمة التي بدأت التنمية من نقطة الصفر، استطاعت أن تحقق نتائج إيجابية في مختلف مجالات الحياة، ومازالت تطور وتجدد وتنتج سلعا وخدمات مبتكرة، تخدم البشرية. أمّا فيما يتعلق ببعض الدول النامية والتي عايشت الاختراعات والإنجازات المعتبرة التي عرفتها التنمية باختلاف أنواعها، لم تستطع الاستفادة منها، في تدعيم اقتصادياتها. فهل هذا يعود لانعدام الإرادة لدى حكامها؟ أم يرجع ذلك إلى عوامل حالت دون تحقيق التنمية المرجوة؟ ولو اعتبرنا أنّ أحد هذه الأسباب هو الذي أخر التنمية، ففي حالة مقارنتها بالدول المتقدمة فيلاحظ أنّ هذه الأخيرة عانت من الحروب العالمية ومن أثارها، غير أنّها أسهمت بقدر كبير في بناء الاقتصاد وتأسيس الصناعة ووسائل الرقي. وينتمي أغلب المفكرين في الاقتصاد إلى الدول المتقدمة، حيث يبذلون جهودا في دراسة الظواهر الاقتصادية والاجتماعية، ويحللون الظروف والمعطيات لإيجاد الحلول الناجعة. وقد حددت مفاهيم التنمية، والاستراتيجية، والصناعة، وغيرها من المصطلحات الاقتصادية من طرف الدول المتقدمة التي تطمح إلى تغيير المستوى المعيشي للأفراد، وتطوير مجتمعاتها. فمن خلال ما تمّ تقديمه من تحديد معاني التنمية والاستراتيجية والصناعة وفق وجهات نظر مختلفة لمفكرين اقتصاديين أو لهيئات ومنظمات دولية، نجدها تتفق على أنّ التنمية والصناعة والاستراتيجية ثلاثة عناصر أساسية مترابطة ومتكاملة، فالصناعة جزء لا يتجزأ من التنمية، ولا تقوم تنمية بدون قطاع الصناعة. وتعد الاستراتيجية الوسيلة والأداة لتحديد الإمكانات وحصر الموارد والبحث عنها، وتحديد متطلباتها في شتى المجالات، وكيفية تسييرها وفق ما يخدم مصالح المجتمع، إضافة إلى أنّها المرآة العاكسة للحياة الحاضرة والمستقبلية، وتكون فعالة بمدى فعالية وأداء القائمين على إعدادها. وتتمّ تحديث مفاهيم التنمية، الصناعة والاستراتيجية، من فترة لأخرى، لتأثرها بعوامل ومتغيرات جديدة في العالم، تنتجها العولمة والتطور التكنولوجي والبحث العلمي، زيادة إلى تجدد حاجات الأفراد والدول. وقد عرف العالم استراتيجيات عديدة لترقية القطاع الصناعي، بحيث أعطت إيجابيات وسلبيات حسب ظروف الدولة التي اعتمدتها لتحقيق التنمية الصناعية.

الصناعة قطاع من القطاعات الاستراتيجية، لما لها من دوّر كبير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومع تطور تفكير الإنسان على مرّ الزمن في البحث عن الأدوات السريعة والتي يمكن بواسطتها الحصول على أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات، نظرا لتزايد الطلب عليها مع تزايد السكان وتنوّع حاجياتهم ورغباتهم، والتي كان يُعتمد في عملية إنتاجها على الجهد اليدوي، ومن ثم أسهم بفضل الأبحاث العلمية والتطور التكنولوجي في تعويض الآلاف من اليد العاملة بالآلات المنتجة؛ وتقتضي القطاعات الحيوية توفير التكنولوجيا العالية حيث يأخذ قطاع الصناعة حصة الأسد من البحث والتطور التكنولوجي، لما يشترطه من وفرة الإمكانيات المادية والبشرية إضافة إلى القنوات التي توفر له التكنولوجيا الجديدة. ولتنفيذ أهداف التنمية الصناعية، يتم وضع استراتيجية تتماشى والإمكانيات المادية والبشرية المتاحة للدولة وطموحاتها, آخذة بعين الاعتبار العوامل الموجودة على الساحة المحلية والدولية؛ حيث تتميز هذه الاستراتيجية بالمرونة نتيجة ارتباطها بتغيّر الموارد وتحديث الأدوات التكنولوجية وتطور البحث العلمي الصناعي، وهي المتغيرات التي تتحكم في توجيه عملية التصنيع. وفرضت على الدول صياغة استراتيجية محكمة من فترة إلى أخرى من أجل تحسين وإنتاج أكبر كمية من السلع والخدمات والاستحواذ على السوق المحلية والدولية، في ظل النظام العالمي الجديد، و يتميز معد الاستراتيجية بدراية كاملة للقطاع الصناعي من حيث مقوماته من حيث الملكية، ومن حيث نوعية الصناعة، وما تهدف إليه عملية التصنيع، إضافة العوامل الأساسية التي ترقى بالصناعة؛ واستنادا إلى ما ذكر سابقا، نتطرق إلى كل هذه العناصر بالتفصيل فيما يلي:

المبحث الأول: مقومات الصناعة

على الرغم من أهمية سياسات التصنيع، والسياسة الاقتصادية العامة والقوانين التي تتحكم فيها من جهة، وأثر كل هذه العوامل على عملية التصنيع في أي مجتمع من جهة أخرى، يوجد عناصر موضوعية هامة ومؤثرة في الصناعة يرتكز النظام الاقتصادي ــ لإعداد الاستراتيجية التنموية لقطاع الصناعة ــ على نوع النظام المطبق في المجتمع،[1] وباعتبار الاقتصاد قطاع استراتيجي كبير لا يقوم إلا باستمرارية الدولة، وهو يتفرع إلى عدة مجالات مع تطور المجتمع والعالم، حيث تكون الدولة ملزمة المساهمة والإسهام في أول مراحل بناء مختلف قطاعاتها، وتبسط كافة سلطتها عليه، ويكون لها الحرية في الاستمرار في التحكم فيه بصفة مطلقة أو تقليل القيود عليه وفق ما تتطلبه التغيرات المحلية والدولية؛ حيث يفرض عليها في البداية، الاهتمام بإنشاء مشروعات البنية والتجهيزات الأساسية في المجتمع، والتي تعد ضرورية في عملية التنمية والتصنيع، كما تُحدّد في الإستراتيجية نوع الصناعة المراد إقامتها.

المطلب الأول: مقومات الصناعة من جانب الملكية

تحديد ملكية المشاريع الصناعية هي أحد السياسات التنموية لقطاع الصناعة، والتي ترتبط بمدى وفرة الموارد المادية والإمكانيات البشرية والفنية، التي تسمح بترقية المنتجات المحلية وإنشاء منتجات جديدة، واستناد إلى ذلك تتضح مساهمة القطاع العام والخاص باختلاف نوعيته، محليا كان أم أجنبيا، في مختلف المشاريع، حيث تؤخذ بعين الاعتبار المشاريع غير القابلة للاحتكار من قبل القطاع الخاص كالصناعات العسكرية[2].

---

[1]– تعتبر مقومات الصناعة أهم البنود التي تختارها الدولة لبناء قاعدة صناعية تهدف إلى تحقيق تنمية وقدرة تنافسية للمنتج المحلي، للمزيد عن أهمية التصنيع وأسسه انظر: Hollis Ghenery, Sherman Robinson :Industrialization And Growth A Comparative Study, World Bank Research Publication, Oxford University Press, Washington, Usa, 1986, pages 98-102.

[1]– بامخرمة احمد سعيد، اقتصاديات الصناعة، مرجع سابق، ص 68-71.

الفرع الأول: القطاع الصناعي العام

يعتبر القطاع الصناعي العام المحرك الرئيس للاقتصاد الوطني، حيث تقام المشاريع الحكومية على أساس اعتبارات هامة تتعلق بظروف الدولة المادية والبشرية والسياسية لأجل تنفيذها، وتعود على المجتمع بالرفاهية والتقدم؛ وقد تكون الدولة أمام مشكل نقص موارد الصناعة والتي تنتج بدورها عراقيل، تحد من سيرورة التنمية، في مختلف القطاعات الحكومية، وتؤدي إلى تراجع التنمية ومعدل نمو الاقتصاد.

أ- **أهم الاعتبارات لامتلاك الدولة المشروعات:** يعود امتلاك الدولة للمشروعات الصناعية إلى نوعية الصناعة ومتطلبتها من جهة، والخصائص والإمكانيات التي تمتلكها الدولة من جهة أخرى؛ وبناء على هذين الأساسين نتطرق إلى أهم اعتبارات الدولة في امتلاكها للمشروعات فيما يلي:

- ❖ تتطلب الصناعة رأس المال كبير لتنفيذ المشروعات الكبيرة، مثل مشاريع تكرير البترول، الحديد والصلب.
- ❖ يعرف بالمشاريع الصناعية أنها تتطلب فترة زمنية لإنشائها، حيث لا تعطي أرباح حقيقية إلا في المدى البعيد، إذ تلتزم المنظمة بتغطية التكاليف الاستثمارية في فترات زمنية طويلة، وبالتالي يكون العائد المنتظر ظئيل، واحتمال تعرض المشاريع للخسائر.
- ❖ تشترك الدولة جزئيا في بعض المشروعات الاستهلاكية والجزء الأخر يوجه للاستثمار لضمان الحد الأدنى من الأرباح.
- ❖ تفرض الحكومات رسوما جمركية على المشاريع الأجنبية لحماية المنتجات المحلية والاقتصاد.
- ❖ انخفاض الاستثمار الأجنبي في المشروعات الصناعية في بعض الدول النامية.
- ❖ تعلق بعض المشاريع الصناعية بالأمن القومي والدفاع.

- ❖ تملك الدولة للبعض المشاريع الاستراتيجية تخوفا من الاستعمار الاقتصادي الأجنبي، والذي قد يعطي فرص التدخل في الشؤون الداخلية.
- ❖ تعمل المشاريع الصناعية الحكومية على حماية المستهلكين من الاحتكار، من خلال توفير السلع والخدمات لهم.[1]

ب- المزايا الاقتصادية للمشروعات الحكومية: تتمتع المشاريع الصناعية الحكومية بمزايا اقتصادية، توفر لها المناخ الملائم للتحقيق أهدافها؛ وهي ملخصة في العناصر الموالية:

- ❖ تميز الدولة بالسلطة والنفوذ وإصدار مختلف القرارات المالية، يسمح لها بتوفير المال الكافي لتمويل مشاريعها بالعملة المحلية من خلال زيادة مواردها بما يخدم الصناعة، أو بالعملة الأجنبية من خلال رقع صادرتها أو علاقاتها بمختلف الهيئات والمنظمات الدولية وهذا في شكل قروض أو مساعدات مالية.
- ❖ يمكن وضع المشاريع الصناعية الجديدة بسهولة في أي سياسة وطنية للصناعة، والتي يتم إدماجها مستقبلا في الاقتصاد الوطني.
- ❖ تستفيد المشروعات الصناعية العمومية من علاقاتها بالجمارك، وهذا من خلال تسهيل عملية الحصول على مختلف حاجياتها من المواد الخام والخدمات وغيرها من متطلبات الإنتاج عن طريق الاستيراد.
- ❖ تقوم المؤسسات الحكومية بتفضيل الشراء من العناصر الفاعلة في السوق المحلية والدولية، وتعمل على تسهيل التسويق وإمكانية إبرام اتفاقيات مع مختلف الدول والمنظمات والتكتلات، من أجل الحصول على المساعدات الفنية والتكنولوجيا الجديدة.
- ❖ يمكن معالجة الخسائر الناتجة للمشاريع الحكومية، من خلال تدخل الدولة في برنامج وطني لإعادة هيكلتها وتغطية العجز من ميزانية الدولة.

---

[1]- إسماعيل محمد محروس، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1997، ص18-25.

ب- العيوب الاقتصادية للمشروعات الحكومية: بالرغم من الايجابيات الناتجة عن امتلاك الدولة للمشاريع الصناعية، والتي تعود على الأفراد بمنافع عدة، خاصة المشاريع غير المنتجة (الاستهلاكية)، إلا أنها تبقى مسيرة عشوائيا وبدون هدف في بعض الدول، ومن ثم هدر الأموال العمومية في مشاريع فاشلة وغير خاضعة للمراقبة، ولهذا قد تنتج المشاريع الحكومية سلبيات كثيرة تؤثر على سير الاقتصاد، وهي كما يلي:

- المدة التي يتم فيها إعداد سياسات وبرامج التصنيع، قد لا ترتكز على قاعدة بيانات حقيقة للواقع والمستقبل والتي تؤدي إلى انحراف الأهداف المسطرة، وتضاربها مما يعرقل سيرها.
- قد تضطر الدولة إلى القيام بمشاريع صناعية كثيرة، حيث يكون الدافع سياسيا في بنائها، ليس من أجل تحقيق تنمية وتطور للالتحاق بالدول الرائدة، ولكن لغرض بسط سلطتها في توجيه والتحكم في أنشطة الاقتصاد، بحيث تتدخل في عناصره الفعالة (الأسعار والأجور والعاملين، وفرض أشخاص على إدارة تلك المشاريع)، الأمر الذي يؤدي إلى عدم تحقيق الأهداف الاقتصادية.
- تعمل بعض الدول على الاهتمام كثيرا بإنشاء مشاريع صناعية من أجل التدخل المستمر في إدارتها لممارسة النفوذ والسلطة.
- إذا كان هدف الدولة غير مؤسس على تحقيق التنمية الجديدة، وإنما من أجل ممارسة السلطة والتحكم في الاقتصاد، فإنها سوف تنعدم روح المبادرة والتطور في المشاريع الصناعية، وبالتالي تنتج مشروعات هيكلية فقط تتميز بالروتين[1].

الفرع الثاني:القطاع الصناعي الخاص

يهدف القطاع الخاص باستمرار ــ مستغلا مركزه القوي في السوق في غياب المنافسين في بعض الأحيان ــ إلى تحقيق أقصى ربح ممكن لمشروعه؛ ويتحقق ذلك عن طريق العمل على تخفيض تكاليفه إلى أدنى حد ممكن، والعمل بأقصى كفاءة ممكنة والبيع بأعلى سعر. نتطرق في هذا

[1] - والاس ديفيد، التنمية الصناعية المستديمة، العدد 16، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات، 1997.

الفرع إلى أهم عوامل نجاح القطاع الصناعي الخاص، والفوائد العائدة على التنمية الاقتصادية، وأخيرا إلى عيوبه وهذا فيما يلي:

أ- **عوامل نجاح القطاع الخاص:** من البديهي أن استراتيجية صاحب الأعمال الخاصة هي تحقيق الأرباح وتعظيمها والاستحواذ على السوق، حيث يضع أهدافه في سياسات وبرامج واقعية، يعمل على تنفيذها ومراقبتها بما يخدم مصالحه الشخصية، واستنادا إلى ذلك تظهر عوامل نجاح المشاريع الخاصة في العناصر الموالية:

- يعمل على تحديد وتدقيق ووضوح الأهداف من المشروع الصناعي والمؤسس على تحقيق أقصى ربح ممكن، والعمل على زيادته واستمراره.
- تعتمد استراتيجيه التصنيع والمتعلقة بالمشروع الخاص، على توظيف العدد الضروري من العاملين فقط، والتي تسهم في عملية الإنتاج بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.
- يعمل على تقليل تكاليف الإنتاج من خلال الحصول على عوامل الإنتاج بأدنى سعر ممكن.
- يركز في تنفيذ استراتيجيه التصنيع على التوسع في استعمال مبدأ التحفيز والرقابة والمحاسبة للعمال باختلاف مناصبهم[1].

ب- **الآثار الايجابية للقطاع الخاص على التنمية الاقتصادية:** يسهم القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية للدولة من خلال تميزه بالحيوية والديناميكية، وبدوره المكمل لدور الحكومة في الاستثمار، وأهم هذه الآثار هي:

- تنويع الإنتاج من سلع وخدمات والتي تسمح بتلبية حاجيات المجتمع من ناحية الجودة والنوع والشكل والأداء، حيث يعتمد على دراسة السوق وتحليل معطياته، وبالتالي معالجة عزوف المواطن على المنتجات المحلية[1].

---

[1]- إسماعيل محمد محروس، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مرجع سابق، ص31.

- ❖ المساهمة في الدخل الوطني، من خلال زيادة الضرائب والرسوم نتيجة زيادة المشاريع الخاصة.
- ❖ توفير مناصب عمل جديدة، والتي قد تقلل من مشكلة البطالة التي يعاني منها المجتمع.

ب- عيوب القطاع الخاص: من بين العيوب والتي قد تنتج عن المشاريع ذات الملكية الخاصة الاحتكار، وسوء توزيع الدخل، واتخاذ سياسات إعادة الهيكلة لنشاطها بما يخدم مصالحها الذاتية، على حساب المصلحة الوطنية. نتطرق بالتفصيل إلى هذه العيوب فيما يلي:

- ❖ **الاحتكار:** يؤدي الاحتكار إلى ارتفاع الأسعار، وخاصة في حالة اختفاء المنافسين بسبب ارتفاع الضرائب والرسوم الجمركية، إلا أن الحكومات تواجه هذه الاحتكارات بـ :

  - ✓ السماح بدخول السلع الأجنبية المنافسة.
  - ✓ تخفيض الضرائب والرسوم الجمركية بما يخدم المصلحة العامة للبلاد.
  - ✓ تشجيع أكثر من منتج على دخول الصناعة الواحدة، من خلال تسهيل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإعطائها الدعم المادي والمعنوي.

- ❖ **سوء توزيع الدخل الوطني:** يؤدي امتلاك المشاريع من طرف فئة قليلة من المجتمع، إلى ظهور تفاوت في توزيع الدخل بين الأفراد، وبالتالي ظهور نظام الطبقية.
- ❖ **تقليد السياسات الناجحة ونتائجها السلبية:** يتبع بعض مالكي المشاريع الخاصة خطى بعض المتفوقين في صناعة معينة، دون الأخذ بعين الاعتبارات التغيرات التي قد تعرفها الدولة محليا ودوليا، ومن ثم ترتفع كمية الإنتاج التي لا تتناسب مع الذوق والطلب عليها. كما أن هذه السياسات المقلدة، تنتج طاقات عاطلة في هذه الصناعة، وعليه تضطر إلى الانسحاب من السوق، والذي ينتج ارتفاع أسعار السلعة المنتجة لانخفاض العرض، وزيادة نسبة البطالة، من خلال تسريح العمال.

---

[1]-عبد الغفور حسن كنعان المعماري، اقتصاديات الإنتاج الصناعي، عمان، دار زائل للنشر، الطبعة الأولى، 2010، ص 65.

- **الاعتماد على التمويل الأجنبي:** قد يعتمد القطاع الخاص على التموين الأجنبي، مما يؤدي إلى خلق ضغط واستنزاف لموارد الدولة من النقد الأجنبي لتسوية مشترياته.
- قد يكون هدف بعض الخواص من إنشاء المشاريع الصناعية من أجل تبيض أموالهم، وبعد تحقيق هدفهم ينسحبون من السوق، فيحدث ندرة في السلع والخدمات؛ أو من أجل تحقيق الربح فقط وتعظيمه، مهملا الشروط الصحية للإنتاج.

المطلب الثاني: مقومات الصناعة من جانب نوعها

يمكن النظر إلى استراتيجية التصنيع من زاوية نوع صناعاتها، من حيث أنها صناعات خفيفة أو استهلاكية، ثقيلة أو إنتاجية، وهي مفصلة فيما يلي:

الفرع الأول :استراتيجيه الصناعات الخفيفة (أو الاستهلاكية)

وهي الاستراتيجية المتعلقة بنمط التصنيع البسيط غير المعقد، حيث تعتمد على قوى السوق المرتبطة بالعرض والطلب، ويؤدي ارتفاع الدخل إلى ارتفاع مرونة الطلب على السلع الاستهلاكية الصناعية[1]. وترتكز هذه الإستراتيجية على البدء بإقامة الصناعات الاستهلاكية الخفيفة مثل الملابس والأغذية، ثم الانتقال بعد ذلك لإقامة صناعات السلع الوسيطية، وهي الصناعات التي تنتج مستلزمات الإنتاج الضرورية للصناعات الأخرى، مثل صناعة الغزل والنسيج، وصناعة مواد البناء والأسمدة وغيرها، ثم الانتقال في النهاية إلى إقامة الصناعات الرأسمالية الثقيلة مثل صناعة الآلات والمعدات، وهي الصناعات التي تحتاج إليها الصناعات الأخرى، سواء الاستهلاكية أو الوسيطية، وهذا النمط من التصنيع اتبعته الدول الصناعية الغربية في أول مراحل التصنيع. [2]

---

[1] – شافعي محمد زكي، التنمية الاقتصادية، القاهرة، دار النهضة العربية للنشر، الجزء الأول، 2005، ص89-92.

[2] – انتهجت معظم الدول النامية في بداية صناعتها استراتيجيه التصنيع الخفيف، خاصة الدول التي لا تمتلك ثروات معدنية، وتعتمد هذه الصناعات على تكنولوجيا ويد عاملة بسيطة، ثم اهتمت بالصناعات الثقيلة نتيجة تحقيقها مداخل سمحت لها ببناء قواعد صناعية ضخمة، للمزيد انظر: قريشي مدحت ، الاقتصاد الصناعي، مرجع سابق، ص: 103-114.

الفرع الثاني: استراتجيه التصنيع الثقيل

تعتمد استراتيجية التصنيع في البداية على تنمية وإقامة الصناعات الرأسمالية الثقيلة مثل الآلات والمعدات، على أساس أن إنتاجها سيولد الطلب عليها مستقبلا، باعتبار أنه يشجع على إقامة الصناعات الاستهلاكية والوسيطية، التي تعتمد على هذه الآلات والمعدات المنتجة. إذ تركز استراتيجية التصنيع الثقيل أساسا على السوق المتوقعة مستقبلا وليست على السوق الحالية. كما يوجد عدة عوامل تؤثر على نمط الاختيار بين التصنيع الخفيف والثقيل، والتي تمثل مقومات التصنيع بشكل عام والتصنيع الثقيل بشكل خاص في الوقت ذاته.

الفرع الثالث: العوامل التي تتوقف عليها اختيار المشاريع

يتوقف اختيار المشاريع ذات الكثافة الفنية والكثافة في رأس المال، على عدة عوامل يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- **الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج** : وتتعلق بمدى وفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج في الدول، إذ أن العناصر الأكثر وفرة وعرضا، تتميز بانخفاض أسعارها نسبيا والعكس صحيح؛ ويمكن أن تتأثر هذه الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج (العمل، رأس المال) بالسياسات التي تتبعها الحكومة، ويكون ذلك إما بالتدخل من خلال تحديد حد أدنى لأجور العمل الذي يؤدي إلى رفع مستوياتها، أو تحديد أسعار الآلات عن طريق تخفيض أو إلغاء الرسوم الجمركية على استيرادها.

ب- **نوع الصناعات التي يتم إقامتها:** يجب على الدولة أن تقوم بتحديد النوع الذي تطمح إلى تصنعيه في إستراتيجية الصناعة، هل هي صناعات ثقيلة أم خفيفة؟ فالثقيلة بطبيعتها تعتمد على استخدام فن إنتاجي كثيف رأس المال، عكس الخفيفة (الصناعات الاستهلاكية)، والتي تعتمد على الفن الإنتاجي كثيف العمل.

ت- مدى إمكانية وسهولة الإحلال: ويتعلق بعناصر الإنتاج في عملية إنتاج السلع، حيث تعتمد بعض الصناعات على طريقة فنية محددة أي نسبة محددة من عناصر الإنتاج (الآلات، العمالة)، ويكون من الصعب إحلال عنصر محل آخر في عملية تصنيعها، بمعنى عدم تغيير العمالة بالآلات أو العكس.

المطلب الثالث: مقومات الصناعة من جانب الهدف

إن الغرض من دراسة هذا الجانب، هو تحديد الهدف من عملية التصنيع، سواء من خلال إحلال الواردات أو التوجه نحو التصدير، وعليه يجب دراسة ما يلي:

- رأس المال الواجب توفره للقيام بالمشروع.
- عدد اليد العاملة المؤهلة وغير المؤهلة لاستخدامها في المشروع الصناعي.
- نوع استخدام التكنولوجيا في عملية الإنتاج، بسيطة كانت أم معقدة ومتطورة، وكيفية الحصول عليها؛ وقد لجأت بعض الدول إلى حماية صناعاتها خلال المرحلة الأولى من التصنيع بفرض رسوم جمركية وضرائب على السلع المستوردة.[1]

ويتم إعداد إستراتيجية التصنيع على أساس الهدف منها، بالتركيز على ترقية المنتجات المحلية لحل مشكلات الدولة من جهة، أو بهدف نقل الصناعة إلى المستوى العالمي من جهة ثانية لتصديرها، نتطرق إلى الحالتين فيما يلي:

الفرع الأول: الأهداف على المستوى المحلي

تعتمد الإستراتيجية الصناعية من حيث الهدف على المستوى المحلي، على حل مختلف المشاكل التي تتخبط فيها الدولة، حيث تلجأ للتصنيع كأداة لترقية مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، والتي تعاني من مشاكل تضعف أدائها، من خلال:

أ- إنعاش الاقتصاد الوطني عن طريق تخفيض فاتورة الواردات وتعويضها بالمنتجات المحلية، ومن ثم تقليل العجز أو تحويله إلى فائض في ميزان المدفوعات.

---

[1]- العسكري احمد شاكر، التسويق الصناعي، عمان، دار وائل للنشر، 2000، ص 85-86.

ب- اكتساب الدولة التكنولوجيا الجديدة بإنتاجها أو استيرادها، والعمل على تأهيل اليد العاملة المحلية.

ت- حل المشاكل الاجتماعية ومنها مشكلة البطالة، من خلال إنشاء مشاريع ومؤسسات صغيرة ومتوسطة، التي تتيح أكبر قدر ممكن من المناصب الجديدة للأفراد.

ث- دراسة أسباب فشل السياسات الصناعية السابقة.

الفرع الثاني: الأهداف على المستوى العالمي

يتم إعادة وتعديل إستراتيجية التصنيع للدولة، وفق التغيرات التي يعرفها العالم في ظل التحديات الدولية المستمرة، إذ أصبحت كل دولة بما فيها المتقدمة، مهددة بالمنافسة القوية، خاصة مع ظهور دول حديثة وناشئة في التصنيع، أخذت مكانة كبيرة في السوق العالمية. وتهدف الإستراتيجية التنموية للصناعة على المستوى العالمي إلى ما يلي:

أ- رفع القدرة التنافسية للمنتجات المحلية إلى المستوى العالمي، حيث تعمل الدولة على معالجة عزوف المواطن عن المنتجات المحلية، من خلال صياغة استراتيجية صناعية تسمح بذلك.

ب- مواجهة أثار الانفتاح الاقتصادي بترقية الصناعات المحلية، لمنافسة المنتجات الأجنبية، والتي قد تؤثر على الاقتصاد الوطني بالسلب، واستنادا إلى ذلك تقوم الدولة بتوفير كل الأدوات لترقية الصناعة المحلية.

ت- عملية الانضمام إلى مختلف التكتلات الإقليمية والمنظمات الدولية، والاستفادة من المزايا التي تمنحها إلى الدول الأعضاء فيها، وهذا لا يتحقق إلا بترقية الصناعات المحلية إلى المستوى العالمي.

ث- الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية لصالح ترقية الصناعة المحلية، حيث يتم استغلالها في الحصول على التكنولوجيا الجديدة، وبذلك يتم توجيه هذه الاستثمارات بما يخدم الاقتصاد الوطني وترقيته إلى المستوى العالمي.

المبحث الثاني:استراتيجيات التنمية الصناعية

تطرق الفكر الاقتصادي ولفترة طويلة إلى الاستراتيجيات الخاصة بالتنمية الاقتصادية بصفة عامة، وركز على كيفية تنمية قطاع الصناعة للدول النامية باعتبار أنها المتأثرة بمخلفات الاستعمار السلبية على اقتصادياتها وتنميتها بكل أشكالها، وبالأخص قطاع الصناعة الذي تأثر كثيرا، وهو ما دفع أغلب المفكرين الاقتصاديين في القرن السابق، إلى وضع استراتيجيات تتماشى مع الظروف السائدة آنذاك، حيث كانت مجرد حل ظرفي للمشاكل والتخفيف منها، ولم تستطع تحقيق الأهداف التنموية، خاصة مع ظهور التكتلات الإقليمية والعولمة. وبالرغم من أنها تميزت ببعض الإيجابيات، إلا أنها لم تخل من السلبيات والعيوب. ومع تطور البحث العلمي والتكنولوجي، وبروز الدول الناشئة التي حولت اقتصادياتها من الضعيف إلى الجيد، وأصبحت تشكل خطرا على الدول المتقدمة بمنافستها في مختلف الأسواق العالمية، اضطرت الدول ولاسيما المتقدمة منها، إلى تغيير وتعديل استراتيجياتها التنموية للسيطرة والمحافظة على مكانتها العالمية. واستنادا إلى ذلك نتطرق في هذا المبحث إلى أنواع الاستراتيجيات: الاستراتيجيات الكلاسيكية لتنمية الصناعة. والاستراتجيات الجديدة، فيما يلي:

المطلب الأول:الاستراتيجيات الكلاسيكية للتنمية الصناعة

وهي استراتيجية تصاغ من باب الهدف من هذه التنمية وتشمل على نوعين من الاستراتيجية لتنمية قطاع الصناعة، وهي استراتيجيات إحلال الواردات، واستراتجيات بهدف التصدير.

الفرع الأول: استراتيجية الصناعة لهدف إحلال الواردات

يتضمن معنى إحلال الواردات الكثير من الغموض، ويقصد به حسب المفهوم العادي تخفيض كمية استيراد سلعة ما أو خدمة، من خلال إنتاجها محليا؛ وتطبق هذه الاستراتيجية كثيرا من طرف الدول النامية، من أجل تخفيض فاتورة الواردات، وتختلف أسباب اختيارها من دولة لأخرى. [1]

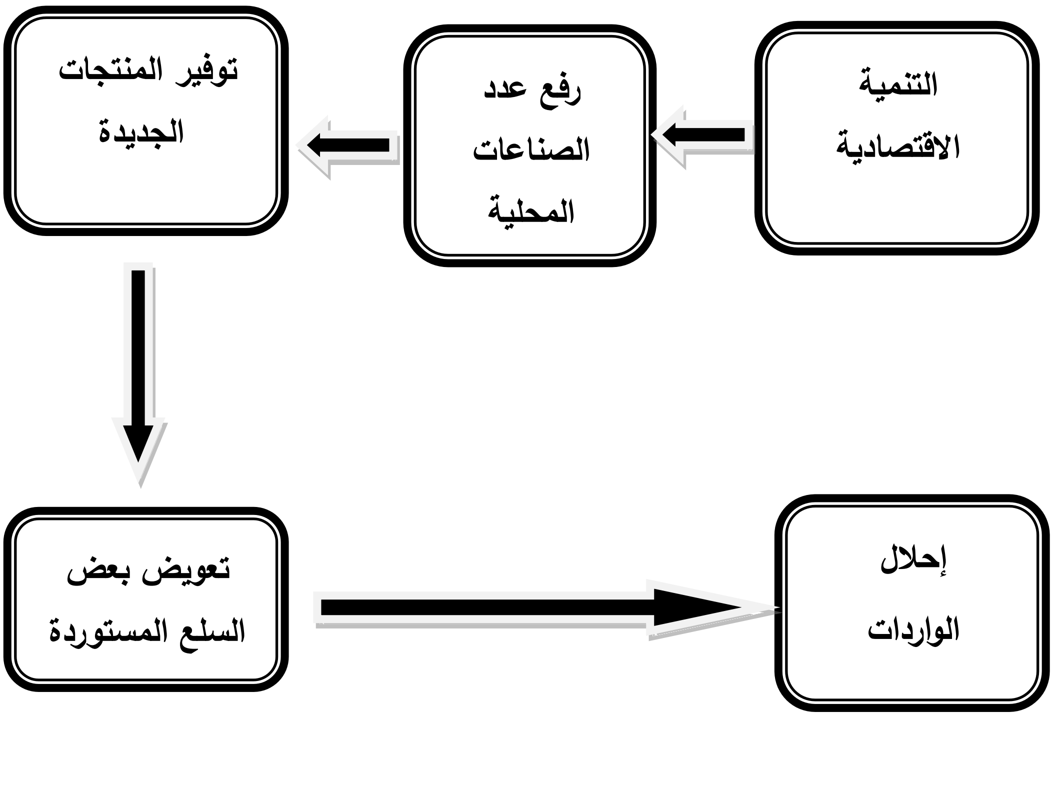
ويمكن تلخيص أسباب اختيار استراتيجية الإحلال وأهم عيوبها فيما يلي:

1- للمزيد حول إستراتيجية التصنيع من جانب إحلال الواردات انظر:عبد الغفور حسن، كنعان المعماري, اقتصاديات الإنتاج الصناعي عمان, دار وائل للنشر, الطبعة الأولى, 2010, ص263 و 264.

أ- **أسباب اختيار استراتيجيه التصنيع لهدف الإحلال:** تعود أسباب اختيار استراتيجيه التصنيع بهدف الإحلال إلى عدة عناصر منها: طبيعة معدل نمو الدولة، وأثر الأزمات أو العقوبات الاقتصادية على الاقتصاد، ومشكل العجز في ميزان مدفوعاتها، وهي مبينة بالتفصيل فيما يلي:

- **طبيعة النمو:** تنتهج في بعض الدول سياسة الإحلال لتحقيق التنمية الاقتصادية ومعدل النمو العالي. وتزدهر السوق الوطنية بمنتجات الصناعات المحلية الجديدة التي تهدف إلى إشباع الطلب عليها. ويساعد الإحلال مع مرور الزمن على زيادة معدل النمو في الصناعات الصغيرة. ويمكن تلخيص استراتيجية إحلال الواردات فيما يلي:

الشكل رقم -2-1 مراحل استراتيجيه إحلال الواردات



المصدر: عبد الغفور حسن كنعان المعماري، اقتصاديات الإنتاج الصناعي،مرجع سابق ، بالتصرف.

- **الأزمات العالمية والعقوبات الدولية:** تضطر بعض الدول إلى الاعتماد على استراتيجية الإحلال لتعويض المنتجات المستوردة بالمنتجات المحلية، مثلما حدث في الأزمة العالمية[1] لسنة 1929 و1986 و2006، وكذلك قرارات المنظمات الإقليمية والدولية بفرض عقوبات وعادة ما تكون بالحصار الاقتصادي[2]على بعض الدول النامية لإجبارها على تعويض المنتجات الضرورية المستوردة.
- **عجز المدفوعات:** تتجه الدولة نتيجة تعرضها إلى العجز المستمر في ميزان مدفوعاتها، إلى استراتيجية التصنيع من أجل إحلال الواردات لتقليل فاتورة الاستيراد.

ب- سلبيات استراتيجية الإحلال: يتم إعداد استراتيجيه الإحلال وفقا لسياسات التنمية الاقتصادية التي يركز فيها على إقامة الصناعات المحلية عن قناعة واختيار، أو بالاضطرار إلى ذلك. إذ أن قصر المدة الزمنية في تحقيق نتائج الاستراتيجية التنموية لإنتاج وترقية السلع المحلية، لا يسمح بارتقاء السلع المحلية إلى نوعية وكفاءة المنتجات المستوردة، نتيجة تعدد عيوب الاستراتيجية، وهي:

- أنتجت استراتيجية الإحلال صناعات استهلاكية على حساب الصناعات الوسطية والرأسمالية، حيث يشكل النقص فيها عبئا على الاقتصاد الوطني.
- إذا اقتصر هدف استراتيجية الصناعة على إحلال الواردات يؤدي ذلك حتما إلى فشل الاستراتيجية وعدم تحقيق النتائج المرجوة.

ويمكن تلخيص مزايا وعيوب هذه الاستراتيجية في الجدول الموالي:

1- للمزيد حول الأزمات العالمية انظر: الداوي الشيخ، الأزمة المالية العالمية، انعكاساتها وحلولها، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان،13 و14مارس 2009.

2- الحصار هو آلية من آليات التي قننها ميثاق الأمم المتحدة في الفصل السابع، المادة 41، والتي تنص على اتخاذ إجراء الحصار الاقتصادي على أي دولة في حالات تهديد السلم ,حيث تصوت عليه اغلبية الأعضاء, ينتج عنه عزل الدولة المحاصرة عن القيام بمعاملات تجارية واقتصادية مع باقي الدول مما تضطر إلى محاولة سد نقص السلع والخدمات المستوردة بالمنتجات المحلية, ومثال على ذلك ما حدث مع العراق في أزمة الخليج .

الجدول رقم -2-1 مزايا وعيوب استراتيجيه إحلال الواردات.

المزايـــــــــا	العـــــــــــــــيوب
• هي أسهل استراتيجية تسمح بتنمية الصناعة وتنوع هيكل الإنتاج.	• زيادة الاعتماد على الاستيراد من الخارج نتيجة إقامة صناعة معينة محلية يكون استيرادها يكلف أقل من إنتاجها. • تكون هذه الصناعات في شكل مشروعات تجميع وتركيب وبالتالي تزداد فاتورة استيراد هذه القطع.
• معالجة مشكلة عجز ميزان المدفوعات	• قد لا تنجح في تحقيق الاكتفاء الذاتي. • تتميز بمحدودية النوعية والكفاءة لإنتاج السلع القابلة لمنافسة السلع الأجنبية خاصة مع انفتاح الدولة على اقتصاد السوق.
• توفير فرص العمل وبالتالي الحد من مشكل البطالة.	• إن نقص الخبرة لإقامة هذه الصناعات يدفع بالشركات الأجنبية إلى إنتاج السلع البديلة للسلع المستوردة، وبالتالي تستورد السلع الوسيطة من الشركة الأم أو من الدول الشقيقة، وهو ما يرتفع الواردات. • يكون الدعم والتحفيز الحكومي للشركات الأجنبية بإعفائها من الرسوم الجمركية خدمة لترقية الصناعة المحلية. لكن بالمقابل هذه الدول لا يهمها إلا تعظيم ربحها والعمل على عدم نقل التكنولوجيا لهذه الدول النامية.
• أساس هذه الاستراتيجية إنتاج السلع الاستهلاكية، بالتالي توفيرها للأفراد خاصة إذا ما تعرضت صادراتها إلى عراقيل الدول المتقدمة.	• تضرر مداخل الدولة من انخفاض صادرات المواد الأولية، نتيجة استخدامها في إنتاج السلع البديلة.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على القريشي مدحت، الاقتصاد الصناعي, دار وائل للنشر, الطبعة الثانية, الأردن، 2005.

الفرع الثاني: إستراتيجية التنمية الصناعية لهدف التصدير

كانت نتائج استراتيجية التصنيع لأجل إحلال الواردات وخيمة على الكثير من الدول النامية، خلال العشرين سنة الماضية، والتي طبقتها من أجل الحد من الاستيراد، حيث لم يتم تحقيق الاكتفاء الذاتي، وأسفرت على تزايد عجز ميزان مدفوعاتها، مما اضطرت إلى تطبيق استراتيجية التصنيع لأجل التصدير. وتعاني صادرات الدول النامية للمواد الأولية من تدهور شروط التبادل وعدم زيادة حجمه كميا بالقدر المطلوب، الشيء الذي أجبرها على التركيز في إنتاج سلع وخدمات ذات ميزة تنافسية، من أجل تصديرها إلى الأسواق العالمية. وإذا كان هدف الدولة من التصنيع التصدير، فمن الضروري أنها تعمل على توفير شروط وأدوات لازمة لإنتاج سلع تنافس السلع الأجنبية، من خلال توفير التكنولوجيا والبحث الصناعي لترقية المنتجات. وإذا تحققت هذه العناصر في استراتيجية الصناعة تمكنت الدولة من تحقيق الاكتفاء الذاتي وتخفيض فاتورة الواردات، وبالتالي توفير العملة الصعبة الموجهة للواردات، لأنها قد تواجه في أغلب الأحوال صعوبات، وتصطدم بالكثير من العراقيل التي تؤدي حتما إلى فشلها. ويمكن تلخيص هذه العراقيل فيما يلي: [1]

أ- قد لا تتوفر الدولة على معدلات مرتفعة للكفاءة الإنتاجية والتسويق, فلا تستطع إنتاج سلع وخدمات تنافس مثيلاتها الأجنبية.

ب- وضع الدول المتقدمة حواجز جمركية وحماية للمنتج يعيق تصديره، حيث ترتفع تكلفته مما يؤدي إلى رفع سعر بيعه أمام المنتج الأجنبي.

ت- مشكل عدم قدرة الدول النامية تصدير منتجاتها, يجعلها تلجأ إلى الشراكة مع الشركات الأجنبية لتحديث المنتج وتطويره وإعطائه كفاءة عالية ينافس بها المنتجات الأجنبية، وبالتالي تحتكر الشركات الأجنبية عملية التصنيع بامتلاكها التكنولوجيا والتقنيات الحديثة للإنتاج ، ومن الطبيعي أن تكون هذه الشركات هي المتحكمة في التصدير، وتكون الدولة المستقبلة لهذه الشركات تحت التبعية الاقتصادية بشكل أخر.

1-انتشرت استراتيجيه الصناعة من اجل التصدير في مرحلة الستينات, في اغلب دول العالم الثالث, للمزيد انظر: السماك محمد أزهر سعيد, جغرافية الصناعة"منظور معاصر",عمان,اليازوري للنشر والتوزيع, الطبعة الأولى,2011, ص209 و 210

ث- غالبا ما تنشأ صناعات التصدير لفترة مؤقتة من أجل مجرد تحسين معدل النمو، ولا يتم إدماجها بشكل كامل ضمن محاور الاستراتيجية الصناعية دون العمل على كثافتها بصناعات جديدة. وكذلك يتم تشجيع صناعات التصدير في إقامة مناطق حرة* واستخدام رؤوس الأموال الأجنبية بنسبة كبيرة.

المطلب الثاني:استراتيجية التنمية الصناعية الجديدة

كان لظهور صناعة المعرفة والمعلوماتية، والتكتلات الإقليمية، وانتقال معظم الدول إلى اقتصاد السوق، أثر في كل المجالات، بما فيها النشاط الاقتصادي، إذ تقدمت بعض الدول وانتقلت إلى ترتيب عالمي أحسن في التنمية، نتيجة استخدامها الأمثل لهذه المعلومات والمعرفة والتقنيات، وقد تأخرت دول أخرى نتيجة ضعف استراتيجياتها التنموية التي تتميز بنقص الخبرة والكفاءات الاقتصادية؛ فأيقنت معظم الدول أن سياسة تنمية اقتصادها لا يكون بإتباع سياسة تقليدية كسياسة إحلال الواردات أو سياسة التصدير لترقية قطاع الصناعة فحسب، وإنما باستراتيجية تأخذ بعين الاعتبار ليس فقط منتجات الدول المتقدمة، وإنما سلع وخدمات الدول الناشئة*، هذه الدول التي أصبحت تمثل خطرا على كل الدول بما فيها المتقدمة. ويعود سبب انتقال دول تميزت باقتصاد ضعيف إلى اقتصاد قوي إلى الاستعمال الجيد للوسائل والتقنيات والتكنولوجيا الجديدة لإنتاج سلع وخدمات تنافس السلع الأوربية والأمريكية.

*- المناطق الحرة:هي إحدى العناصر الفاعلة التي يرتكز عليها الاقتصاد في العصر الحديث، حيث تمثل مقاطعات صغيرة في الحدود الجغرافية للدولة أو خارجها ،غير خاضعة إلى ضوابط الاستيراد والتصدير والرسم الجمركي، تتنازل الدولة من خلالها عن بعض الضرائب المستحقة على أي نشاط بهدف تحقيق المنفعة الأكبر لخدمة تنمية اقتصاد البلد ،حيث اعتمدت بعض دول العالم الثالث على إنشاء المناطق الحرة لغرض الحصول على مصادر تمويل إضافية للتنمية وهذا بجذب الاستثمارات الأجنبية بطريقة انتقائية ونقل التكنولوجيا الحديثة وحل مشاكل اقتصادية كتشغيل الأيدي العاملة المحلية للقضاء على البطالة ،للمزيد حول مفهوم المناطق الحرة وأهميتها انظر مقال لـ: أوسرير منور، دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارة)، مجلة الباحث، ورقلة، العدد02، 2009، ص 40 إلى 42.

*- الدول الناشئة « les pays émergents »، وهي الدول التي كانت تصنف في تعداد الدول النامية وأصبحت بفضل التطورات السريعة التي مست مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي تنافس الدول المتقدمة خاصة في قطاع الصناعة، وأهمها دول أسيا الشرقية وأمريكا اللاتينية، للمزيد حول الدول الناشئة انظر: رزق عبد الله، اقتصاديات ناشئة في العالم، عمان، 2009، ص25-36.

الفرع الأول: عوامل استراتيجية التصنيع الجديدة

يخضع إعداد استراتيجية جديدة لقطاع الصناعة في العصر الحالي وفي بيئة معقدة ومركبة من الأحداث الدولية، إلى عدة عوامل أهمها:

أ- **تباطؤ معدل النمو في الدول الصناعية:** تتعرض دول أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان إلى تباطؤ معدلات النمو وركود الاستهلاك في السلع.

ب- **زيادة حدة المنافسة الدولية:** ازدادت المنافسة بسبب ظهور الدول الناشئة في أمريكا اللاتينية (البرازيل, المكسيك)، وفي أسيا (كوريا الجنوبية، الهند والصين)، وفي أوربا (روسيا)؛ وقد سمحت هذه الدول بزيادة فرص الاستثمار فيها من قبل الدول الصناعية، وهذا راجع إلى تدني سعر اليد العاملة فيها.

ت- **هيمنة الدول الصناعية:** ساهمت الدول الرائدة في التصنيع في زيادة الإنتاج الصناعي بسبب توسع شركاتها عبر العالم، بما يسمى الشركات المتعددة الجنسيات المهيمنة على الحصص المالية والأسهم.

ث- **ارتفاع أسعار المواد الأولية:** يرتفع أسعار كل من البترول، الحبوب و المواد الغذائية، نتيجة استهلاكها الكثير من طرف الدول الناشئة (الصين والهند...), والمشاكل الجيوسياسية الدولية مثل الحروب (مشكل الشرق الأوسط والإرهاب...)، هذا ما أدى إلى ارتفاع تكلفة إنتاج السلع، وحث المصممين والمهندسين على البحث عن البدائل (مثل الطاقة المتجددة).

ج- **إصدار أنظمة تشريعية لحماية القطاعات الاستراتيجية:** تعزيز الأنظمة والتشريعات المتعلقة بالجودة والنوعية والسلامة والبيئة والتنمية المستدامة، وتحديد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصناعية. كل هذه العوامل تؤثر بطريقة مباشرة وغير مباشرة في مختلف قطاعات وفروع الصناعة.

الفرع الثاني: استراتيجيه تجديد وتحديث الإنتاج

كان التركيز في مراحل الصناعة الأولى على إنتاج سلع وخدمات لسد حاجيات الأفراد، بكمية أكبر وفي زمن قصير وبأقل تكلفة. أما في عصرنا هذا، ومع التطور السريع للبحث الصناعي والتكنولوجي، وسرعة المعلوماتية وتجديدها، أصبحت لا تقتصر السياسات التنموية لقطاع الصناعة على توفير المنتجات فقط بقدر ما يمكن تحديث هذه المنتجات لاستمرارها في السوق والمحافظة على موقعها فيه*.

أ- **الإنتاج:** أول خطوة في إستراتيجية التنمية الصناعية هي إنتاج سلعة أو خدمة وطرحهما في السوق، وتتم عملية الإنتاج وفق الطلب وذوق الأفراد. وتبعا لما ذكر في خطوات إعداد استراتيجية الصناعة، وهي جمع المعلومات المتعلقة بالإنتاج حسب المعطيات الداخلية والخارجية، يتم طرح المنتج في السوق حيث يتم قبوله أو رفضه، وتزامنا مع ذلك تتم مقارنته بالمنتجات الأجنبية ويتم تحديد النقص الموجود فيه، وقد انطلقت أغلب الدول الناشئة من فكرة الإنتاج لتحقيق الاكتفاء الذاتي والوصول إلى درجة المنتجات العالمية. وللقيام بعملية الإنتاج الصناعي، لا بد من عناصر رئيسة لتفعيل استراتيجيه التصنيع، وكذلك تحدد أقسام وظيفية يرأسها مسؤول ذو خبرة للتنسيق مع كافة الأقسام الأخرى لإنتاج سلعة ما وطرحها في السّوق.

❖ **العناصر الفاعلة الرئيسية في وظيفة الإنتاج الصناعي:** تعد وظيفة التصنيع سبب وجود الوظائف الأخرى ــ التسويق والتوزيع ــ فكل سلعة تطرح في السوق في شكلها النهائي للاستهلاك تشارك فيها مجموعة من الجهات، وهي ملخصة في الجدول الموالي:

*- أثرت التغيرات الدولية الراهنة على التوجه الصناعي للدول، فبعدما كان يقتصر فقط بالمتغيرات المحلية في مرحلة الاقتصاد الموجه، أصبحت الإستراتيجية الصناعية مرتبطة بالمتغيرات الدولية والتطورات التكنولوجية إضافة إلى التكتلات الإقليمية وأثرها على النمو الاقتصادي، وظهور دول صناعية جديدة غيرت مسار السياسات الصناعية، وأصبحت تنافس الدول المتقدمة، أهمها اليابان التي اكتسحت صناعاتها السوق الدولية، مزيد حول التصنيع في اليابان انظر: العزاوي محمد، نظم التصنيع اليابانية, الأردن، الطبعة الأولى،2011، ص 25-65.

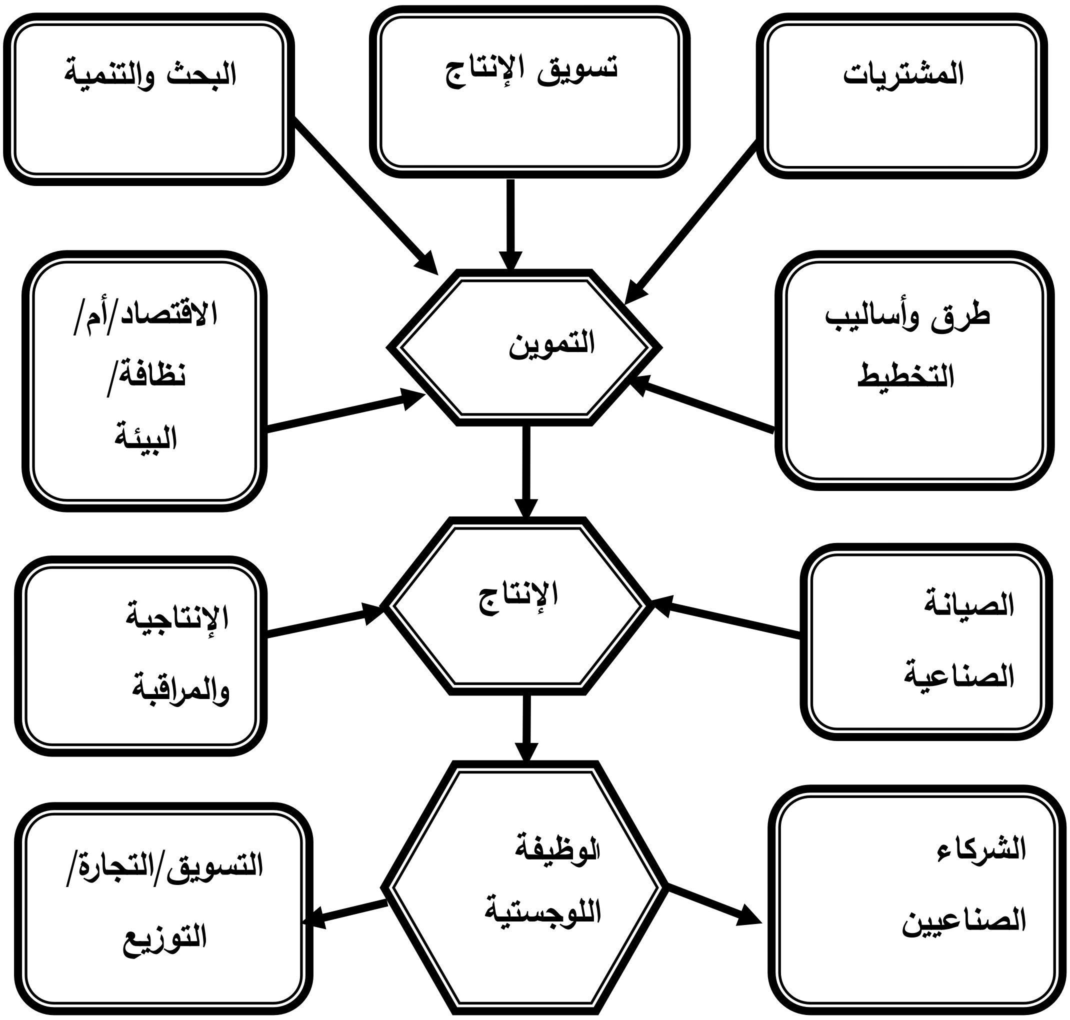
الجدول رقم 2-2 العناصر الفاعلة في وظيفة الإنتاج الصناعي.

المجموعات الصناعية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإقليمية	**الشركاء والمتعاقدين الصناعيين**	**المؤسسات الخدماتية الصناعية**
مجموعات كبيرة أكثر من 1000 موظف	المجموعات الكبرى المتعاقدة	شركات الهندسة الصناعية
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين 50 و1000 موظف	فروع الإنتاج للمجموعات الكبرى (المصانع المستقلة)	الشركات الاستشارية المنظمة
المؤسسات الحديثة الصناعية المبتكرة	الشركات الصغيرة والمتوسطة الإقليمية أو الوطنية المتخصصة في التعاقد	معدو برامج الكمبيوتر
	موردو القطع أو المواد الأولية	منظمات المراقبة ومنح الشهادات(الجودة السلامة البيئية...)

المصدر: - Brigitte bos, Sylvie Delattre: les métiers cadres de la fonction production industrielle, pec, 2008, page 8.

❖ **وظائف المؤسسة الصناعية:** تحدد في استراتيجيه الصناعة، الوظائف الرئيسية والثانوية لتنفيذ السياسات والبرامج الخاصة بعملية الإنتاج، حيث يكلف كل رئيس قسم بتنظيم وتسيير كل الفروع التابعة له والتنسيق مع مختلف الأقسام الأخرى، والشكل الموالي يبين الوظائف التي تقوم عليها المؤسسة الصناعية:

الشكل رقم-2-2 وظائف المؤسسة الصناعية.



المصدر: Brigitte Bos, Sylvie Delattre, Les Métiers Cadres De La Fonction Production Industrielle, Pec éditions, 2008, Page11.

ب- **التحديث والتجديد:** يتعرض المنتج بعد طرحه في السوق إلى المنافسة أو التقليد، مما يؤدي إلى عزوف المستهلكين عنه والتوجه إلى المنتجات المنافسة أو المقلدة والأقل سعرا، وبالتالي انخفاض الطلب عليه، واستنادا إلى ذلك تعمل استراتيجية التصنيع الجديدة بعنصر التحديث

والتجديد لأجل مواجهة أي تهديد مثل هذا. وفي هذه الحالة تكون الخطوة الثانية بعد عملية الإنتاج والتوزيع كيفية تحديثه من وقت لأخر حتى لا يتعرض إلى نقص الطلب عليه والتوجه للمنتجات الأجنبية الجديدة، وهذا ما يميز منتجات الدول المتقدمة التي يتم تطويرها من فترة لأخرى، بإدخال أخر التطورات التقنية والتكنولوجية على السلع والخدمات، وذلك بتجديد وتحديث السلع والخدمات المقدمة من فترة لأخرى. وتعد هذه الاستراتيجية الأهم في استراتيجيات الدول المتقدمة كون هذه الأخيرة بالرغم من استحواذها على الأسواق العالمية بمنتجاتها، إلا أنها تقوم بتجديد المنتجات وهذا بالبحث التكنولوجي والصناعي الذي يسمح بتطوير سلعها وخدماتها.

الفرع الثالث: تقليد التصنيع

من أثار العولمة والانفتاح الاقتصادي تقليد المنتجات، حيث تعمل بعض الدول، على تقليد المنتجات ذات العلامة المسجلة عالميا، وطرحها في الأسواق العالمية بأقل تكلفة مقارنة بالمنتجات ذات العلامة المسجلة عالميا، ويكون الطلب كثيرا عليها ولاسيما من الدول النامية والفقيرة، بالرغم من أنها لا ترتقى إلى مستوى المنتجات الأصلية ذات الجودة العالية. وقد نجحت بعض هذه الدول في أن تصبح دولا رائدة في تصديرها، وكبدت السياسة التي اتبعتها في إنتاج السلع المشابهة لبعض السلع العالمية, خسائر معتبرة في اقتصاديات الدول المنتجة للسلع الأصلية، والتي كانت سببا في تشريع قوانين لحماية المنتجات الأصلية من السرقة, لكن رغم وجود هذه القوانين إلا أن التقليد مازال إلى يومنا هذا ولم يفلح في الحد منه.

المبحث الثالث: عوامل تنمية قطاع الصناعة

يشترط توفر عوامل أساسية لتنفيذ الاستراتيجية الصناعية لأية دولة تهدف إلى تحقيق البرامج والسياسات المسطرة لتطوير اقتصادها خاصة في جانب الصناعة التي تعتبر ركيزته. وتتمثل هذه العوامل التي سنقوم بتحليلها فيما يلي:

- الاستقرار السياسي والأمني للدولة.
- التمويل والتموين الصناعي.
- التكنولوجيا والبحث الصناعي.

المطلب الأول: الاستقرار السياسي والأمني للدولة

الأمن هو محور تفكير واهتمام الدول وكذلك الأفراد، ويعتبر من الأسباب الرئيسة والجوهرية لاستمرار النظام السياسي والاقتصادي وحتى استمرارية الدولة في حد ذاتها. ففي حالة تقدم دولة ما وازدهارها بدرجة كبيرة ، وتعرضت لأي شكل من أشكال عدم الاستقرار سوف تواجه مشاكل كثيرة وفوضى تؤدي حتما إلى تخلف البلاد والرجوع بها إلى نقطة بداية التنمية. وقد شهد التاريخ القديم والمعاصر مشاكل أمنية ذات أشكال عديدة سواء كانت بفعل الاستعمار أو الإرهاب.

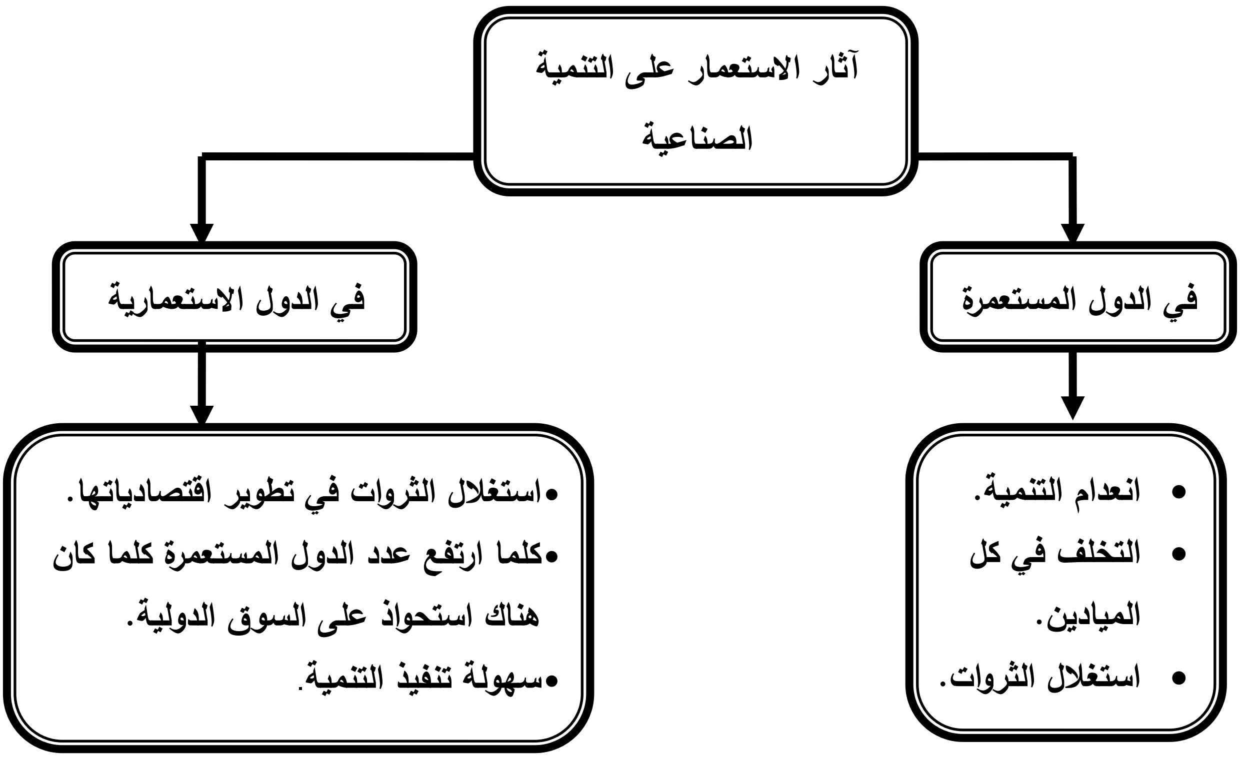
الفرع الأول: أسباب عدم الاستقرار وعدم الأمن.

قد تتعرض أية دولة في العالم إلى عدم الاستقرار، وتكون أسبابه مختلفة يمكن تلخيصها في عنصرين هما: *

* ـ عرف العالم تغيرات وأحداث هامة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وقيادة الولايات المتحدة الأمريكية العالم, غيرت وجهة التنمية في دول النامية, فقد استفادت بعض الدول من برامج تنموية ممولة من طرف الدول العظمى، من بينها كوريا الجنوبية, وتأخرت بعضها كثيرا في تنمية اقتصادها، وللمزيد حول أثار التغيرات الدولية والإقليمية على الدول النامية، انظر: غليوي برهان ، فائق محمد، هويدي فهمي وآخرون، المتغيرات الدولية والأدوار الإقليمية الجديدة, عمان, دار الفارس للنشر والتوزيع, الطبعة الأولى, 2005.

أ- **الاســــــــتعمار:** عرفت الدول النامية والمتخلفة استعمار الدول الغربية لها، والتي قامت بنهب ثرواتها لفترة طويلة من الزمن بقيادة فرنسا وانجلترا والولايات المتحدة الأمريكية. وبعد ثورات الشعوب ضد هذه القوى الاستعمارية وحصولها على الاستقلال، كانت نتائج الاستعمار وخيمة وكبيرة, حيث عرفت التخلف في كل الميادين، لكن هناك من الدول ورغم نقص مواردها استطاعت أن تنتقل من درجة التخلف إلى درجة التقدم مثل اليابان وكوريا الجنوبية والصين، والجزائر. ولا تزال الدول المتقدمة، والتي يطلق عليها الدول المستعمرة، إلى يومنا هذا تهدف إلى العمل على تخلف باقي الدول النامية، من خلال استراتيجياتها التي تعتمد على الاستحواذ على العالم. إلى جانب استغلالها لظروف الدول الأخرى كعدم الأمن وعدم الاستقرار.

أ- الشكل **رقم 2-3** آثار الاستعمار على التنمية



المصدر: من إعداد الباحثة.

ب- الإرهـــــــــاب: يعد الإرهاب عائق ومشكلة كبيرة التي تعيق التنمية، حيث تضطر الدول في العصر الحالي إلى تخصيص جزء كبير من ميزانيتها لمحاربته. كذلك يؤثر على أداء القطاعات الاقتصادية أهمها القطاع السياحي، الذي يتراجع مداخله، ويكون الإرهاب السبب الرئيس لانعدام تدفق الاستثمارات الأجنبية، أو انخفاضها، كما أنه يرفع من تكاليف بعض المنتجات التي تعتمد على اليد العاملة الأجنبية في الدول التي تعرف الإرهاب، نتيجة زيادة تكلفتها مع زيادة تكاليف أمنها، وقد تأثرت الشركات الكبرى للنفط في بعض دول العالم بالإرهاب، حيث أدى إلى ارتفاع تكاليفه ونقص إنتاجه.

الفرع الثاني: الوسائل اللازمة لمواجهة أسباب عدم الاستقرار

تعمل الدولة خطة لضمان أمن البلاد لاستمرارها من جهة، ومن أخرى تجسيد التنمية في كافة قطاعاتها، حيث تتعدد الوسائل لمواجهة أسباب عدم الاستقرار والتي توسعت هذه الوسائل إلى الإقليمية والدولية ، تكون في مستويين مستوى محلي، ومستوى دولي، وهي مبينة فيما يلي:

أ- وسائل محاربة أسباب عدم الاستقرار على المستوى المحلي: ويتم عن طريق صياغة استراتيجية اقتصادية اجتماعية تعمل على:

- توفير التعليم والصحة لكل الأفراد.
- العمل على نشر الأخلاق الحميدة.
- تحديد الحقوق والواجبات للأفراد.
- القضاء على الآفات الاجتماعية .
- تطوير وسائل الإعلام والمعلوماتية في البلدان النامية.

ب- وسائل محاربة عدم الاستقرار على المستوى الدولي: ويتم عن طريق التنسيق مع مختلف الدول والمنظمات الإقليمية والدولية لمحاربة ظاهرة الإرهاب، وفق اتفاقات مشتركة.

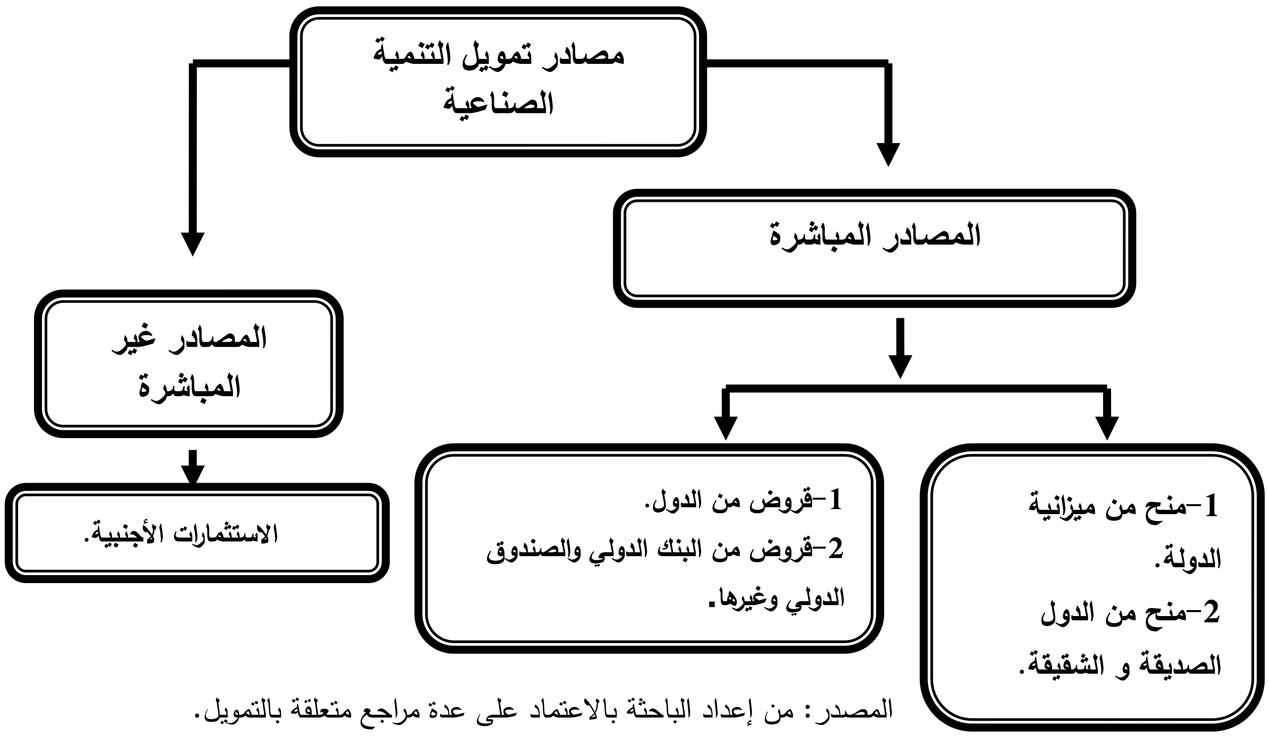
الفرع الثالث: تمويل عملية التنمية الصناعة

لتنفيذ وتجسيد التنمية الصناعية، لابد من توفير الموارد المالية الكبيرة التي يتطلبها قطاع الصناعة في المشاريع الضخمة؛ ويكون التمويل ــ لتأسيس أو تطوير أو توسيع الصناعات في البلادــ في شكل مصادر مختلفة بغية الحصول على مستلزمات الإنتاج؛ ويعد عنصر التمويل أداة ضرورية في شتى المجالات، لكن تختلف الحاجة إلى كمية الأموال ومصادرها باختلاف المشروع الصناعي، حيث تتنوع وتتفاوت قيمة أمواله، باعتبار أن القطاع الصناعي يعمل على رفع أداء باقي القطاعات ويسعى إلى تنمية البلاد وتقدمها. ويعد التمويل ضروري لإنشاء الصناعات، حيث اهتمت معظم الدراسات المتعلقة بالتمويل الصناعي ببعدين، يتمثل الأول في البحث عن المصادر التي تضخ الأموال الضرورية للبلاد، قصد تنفيذ التنمية الصناعية، أمّا الثاني فإنه يرتكز على كيفية استغلالها بالطرق الصحيحة لتحقيق التنمية؛ ويكون التمويل عادة داخليا أو خارجيا، وتعتمد قطاعات النشاط الاقتصادي على تمويل الحكومة أو الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية، وذلك بشكل مباشر مثل البنوك الدولية في شكل قروض، أو غير مباشر كالاستثمارات الأجنبية. ونظرا لأهمية التنمية خاصة المتعلقة بترقية الصناعة وتطويرها نتطرق في هذا المطلب إلى أهمية التمويل الصناعي، وأنواعه ومصادره.

أ- **طبيعة التمويل الصناعي:** تتمثل التنمية الصناعية كما ذكرنا سابقا في إنشاء مشاريع صناعية في شكل مؤسسات أو شركات إما صغيرة أو متوسطة أو ضخمة، وتتطلب عملية إنشاء هذه المشاريع الأموال الضخمة للآجال الطويلة المدى، ثم تحتاج إلى توسيعها بالقروض المتوسطة، وتتطلب بعد ذلك تمويلا ثالثا وأخيرا، وهو التمويل للآجال القصيرة، لغرض تسيير عمليات الإنتاج. وتعد حاجة المؤسسات الصناعية إلى التمويل الطويل المدى، لمواجهة متطلبات تكوين رأس المال الثابت، أي شراء الأصول الثابتة أو استبدالها، وتجديدها بذات حياة المشروع الطويل، من خلال توسيع الطاقات الإنتاجية القائمة لصالح قطاع التنمية الصناعية ككل؛ ومن خلال الاستراتيجية التي تضعها الدولة تحدد كيفية التمويل لإنشاء الصناعات المحلية أو تطويرها، حيث تخصص الدولة غلافا ماليا ضخما، إذا كانت تتميز بناتج محلي خام كبير

يسمح لها بإنشاء أو تطوير الصناعات المحلية، أو تلجأ إلى الاقتراض الطويل المدى من البنوك الدولية أو تتجه إلى الشراكة الأجنبية للحصول على رؤوس الأموال لتأسيس الصناعات؛ كما يكون التمويل من ميزانية الدولة جد آمن خاصة إذا ما فشلت سياسات التنمية الصناعية، ولكن التمويل بالاقتراض من الهيئات الدولية يكلف الدولة أعباء قد تزيد من التبعية الاقتصادية وعجز ميزانية الدولة، إضافة إلى التدخل في السياسية الاقتصادية وتوجيهها مثل فرض تخفيض الإنفاق الحكومي. وللتمويل غير المباشر والمتمثل في الشراكة مع الشركات الأجنبية ايجابيات وأخطار في آن واحد. ووفق التشريعات والحوافز التي تقدمها الدولة لهذه الشركات، قد تعمل هذه الأخيرة على تنمية الصناعة المحلية ورفع الدخل الوطني بارتفاع الناتج المحلي الصناعي؛ أو العكس تكون الشراكة في صالح أصحاب رؤوس الأموال المباشرة بجمع الثروة لا غير، أو تبييض الأموال على حساب الاقتصاد الوطني، ومن ثم الضرر بالمنتجات المحلية وتدهورها.

الشكل رقم -2-4 مصادر تمويل التنمية الصناعية



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على عدة مراجع متعلقة بالتمويل.

ب- أهمية التمويل في التنمية الصناعية: ذكرنا في الفصل الأول تمويل التنمية وأهميته. وأن عملية تنفيذ التنمية الصناعية تحتاج إلى عنصر التمويل باعتباره أساسيا ومحركا للتنمية، وبدونه لا وجود لهذه التنمية؛ وتختلف درجة التنمية الصناعية حسب الأموال المضخة في القطاع الصناعي، فكلما كانت الكمية كبيرة، تمكنت الدولة من تحقيق مشاريع كثيرة وكبيرة، وكلما قل التمويل كانت الصناعات قليلة وبسيطة وقليلة الإنتاجية والإنتاج. وتلعب عملية التمويل دورا رئيسا وفعالا في تجسيد برامج التنمية الصناعية. وتبقى مشكلة بعض الدول في ترقية صناعاتها هي إيجاد مصادر تمويلية تتيح لها رفع منتجاتها إلى أعلى مستوى. ويقصد بالتمويل مدى قدرة الدولة على توفير وتوجيه الجانب المادي خدمة لتنمية القطاع، حيث يوجد دول غنية كبعض الدول العربية التي تمتلك مصادر نفطية تعود عليها بأموال كبيرة، لكنها لم تتطور صناعيا، ويرجع ذلك إلى سوء استخدامها في التنمية وفي السياسات الصناعية حيث جل اهتمامها بتوفير السلع والخدمات لأفرادها فقط؛ فمنها من تعتمد على الاستيراد، ومنها من تشتري أسهم أو شركات صناعية عالمية حيث يكون الإنتاج والتسيير من طرف الأجانب، ومن ثم لا تكتسب الدولة التكنولوجيا ولا الكفاءة المهنية لعمالها، إذ كثيرا ما تجلب بعض الدول العربية الغنية اليد العاملة الأجنبية، عكس الدول المتقدمة التي تعتمد على إمكاناتها البشرية، وعلى اليد العاملة غير المحلية إلا في الجانب البسيط، ومن ثم لا ترقي هذه الاستراتيجية بالتنمية إلى وجهتها الصحيحة، لأن العالم يتغير من فترة لأخرى، وأهم تحولاته العولمة والمشاكل البيئية، التي أثرت كثيرا على السياسات التنموية. واستنادا إلى ذلك فالتمويل ضروري وهام، ويساهم بدرجة كبيرة في تحقيق النتائج الايجابية إذا استخدم في مصلحة الصناعة المحلية، وليس من أجل توفير السلع والخدمات, وإنما من اجل تطوير الصناعات وتجديدها واكتساب يد عاملة ذات كفاءة عالية وتكنولوجيا جديدة تسمح بمنافسة الكفاءات الغربية.

المطلب الثاني: التكنولوجيا ودورها في التنمية الصناعية

ازدادت حاجيات الأفراد وتنوعت فازداد تفكير الدول في البحث عن البديل الأمثل للآلات بغية إنتاج السلع والخدمات بأقل تكلفة وفي أسرع وقت ممكن.

لا يمر يوم واحد إلا وظهرت في العصر الحديث تقنيات جديدة في الميدان التكنولوجي في كل مجالات الحياة. ورغم تطور الدول المتقدمة في البحث والتطور التكنولوجي من أجل تحقيق النمو والازدهار على المستوى المحلي والدولي، إلا أنها مازلت تبحث في هذا المجال حيث استحوذت بفضل هذا التطور والبحث العلمي على السوق العالمية وتحكمت في اقتصاد الدول النامية والمتخلفة وحتى في الجانب السياسي؛ ويعد قطاع الصناعة أحد اكبر القطاعات التي تتطلب أدوات تكنولوجية متطورة لما لها من خصائص ومتطلبات لتنفيذها والتحكم فيها، ويظل العقل البشري هو الأداة الرئيسة للقيام بأشواط كبيرة قي مجال البحث والتقدم الصناعي. ويتناول هذا المبحث تحديد مفهوم البحث التكنولوجي والبحث الصناعي وكيف يمكن الحصول عليهما في ظل التحديات الدولية والتكتلات الإقليمية.

الفرع الأول: مفهوم التكنولوجيا

يتسع دور التكنولوجيا في الحياة شيئا فشيئا، ولم تعد كلمة التكنولوجيا غريبة على العامة من الناس، فقد اقتحمت التكنولوجيا ميادين التعليم والاقتصاد والصناعة، واخترقت مجالات متعددة مثل الطب والهندسة وعلوم الأرض والفضاء، بل إنها أصبحت جزءا أساسيا في التسليح والحرب، فالدولة التي تخوض حربا ما بأسلحة تقليدية أو غير متطورة تكنولوجيا سيكون مصيرها الخسارة؛ وتعتبر التكنولوجيا مصدرا لتلقي الخبرة والمعرفة ونشرهما، خصوصا بوجود شبكة الإنترنت كأحد مظاهر التطور التكنولوجي وسهولة استخدام الناس لها.

وفي عام 1995 تحدث " **جاك ديلور**" في تقريره لمنظمة اليونسكو عن مدى تأثير التكنولوجيا على الحياة الاقتصادية واصفا الحياة الاقتصادية العالمية بأنها ستتحول من النمط الصناعي الذي عم في القرنين التاسع عشر والعشرين إلى اقتصاد المعرفة والتكنولوجيا والحياة العلمية. ويتجلى تأثير التكنولوجيا على الاقتصاد العالمي في نقله إلى اقتصاد معرفي يرتكز على البحث العلمي والصناعي لتطوير الاقتصاد بصفة عامة وقطاع الصناعة بصفة خاصة. فالتكنولوجيا مصطلح حديث، نشأ لنشأة الصناعة، وتطور بدرجة سريعة لاهتمام الدول المتقدمة بالبحث العلمي في مختلف القطاعات.

أ- **المفهوم الاقتصادي والقانوني للتكنولوجيا:** كلمة التكنولوجيا حديثة النشأة وقد ظهرت بعد الثورة الصناعية التي عرفتها قارة أوربا وبلدان أمريكا في القرن السابع عشر، حيث لم يتم تحديد

المعنى المرادف لها في اللغة العربية، إلا من الجانب الاقتصادي كونها ترتبط بعملية الإنتاج والإنتاجية، وكثيرا ما تطرق لها المفكرون من الجانب القانوني لما لها من تعاملات مع كافة الهيئات والمنظمات وهذا لتسهيل وترتيب عملية نقلها وفقا للقوانين الدولية.

ب- **التكنولوجيا لغة:** هي مصطلح لاتيني يتكون من مقطعين، هما TECHNE بمعنى الفن والصناعة وLOGOS بمفهوم الدراسة والعلم. ومن هنا يقصد بكلمة التكنولوجيا "علم الفنون والصناعة"[1]. وتعرف في اللغة الانجليزية بـ "TECHNOLOGY " وهي علم دراسة الصنائع وكلمة TECHNIQUE تعني أسلوب أداء المهنة.[2] في حين لا يوجد لها اسم في معجم اللغة العربية رغم كثرة استخدامه في كل التخصصات، لكن بقيت محصورة في القطاع الصناعي بشكل واضح.

ت- **المفهوم الاقتصادي للتكنولوجيا:** التكنولوجيا أداة رئيسة وضرورية لنقل الاقتصاد إلى أعلى درجة من التطور. فالاقتصاديون لا يهتمون بالتكنولوجيا في حد ذاتها, بل بكيفية تحسين المستوى المعيشي والاقتصادي للأفراد والمجتمع، وهذا من خلال إدخال التقنيات التكنولوجية الحديثة في كل النشاطات[3]. وعرفها جاك برونسون JACK BARANSON بأنها " تصميم المنتج وفنون وأساليب الإنتاج وأنظمة الإدارة المستخدمة في تنظيم وتنفيذ خطط وبرامج الإنتاج[4]، وهي أيضا " الجهد المنظم الرامي لاستخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب أداة العمليات الإنتاجية".

---

[1]- عطية سلمان أنس السيد، ضمانات نقل التكنولوجيا للدول النامية من الوجهة القانونية, رسالة دكتوراه، «غير منشورة»، كلية الحقوق، اليرموك، 1996، ص 16.

[1]- هيكل عبد العزيز فهمي، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية, دار النهضة العربية، بيروت، 1986، ص86.

[3]- محمد كرايمة، نقل التكنولوجيا، مرجع سابق ص 17.

[4]- Bruno Martinet, Jean Michelribult , La Veille Technologiques Concurrentielle Et Commerciale, Les Editions D'organisation, Paris, 1989.

[4] ـ قادم إبراهيم، الشروط المقيدة في نقل التكنولوجيا, أطروحة دكتوراه, ص11.

ث- **المفهوم القانوني للتكنولوجيا:** لا يوجد تعريف قانوني لتكنولوجيا, حيث يذكر "**شابيرا**" (SCHAPIRA) أن التكنولوجيا هي فكرة اقتصادية دخلت نطاق القانون الدولي، لأنها تكون محل نقلها، ولا يتم ذلك إلا بعقد يحدد فيه الشروط بين الطرفين؛ إذا عملية نقل التكنولوجيا هي تمثل الوسيط بين القانون والتكنولوجيا، وبرغم من تعدد الدراسات القانونية لعقود نقل التكنولوجيا، إلى يومنا هذا، فإنه لا يوجد مفهوم قانوني صريح لكلمة التكنولوجيا.[1]

الفرع الثاني: العلاقة بين العلم والتكنولوجيا

العلم هو معرفة " لماذا " know why"، أما التكنولوجيا فهي معرفة" كيف " know how". والعلم هو نسق معرفي، ينصب على البحث في السببية العلمية وعلاقاتها؛ بينما التكنولوجيا تنصب على الكيفية التي تتعلق بتطبيق العلم في مجال الإنتاج بالمعنى الواسع، ويعد العلم كذلك مصدر القوانين والنظريات العامة، في حين أن التكنولوجيا عبارة عن تطبيق هذه النظريات والقوانين في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية؛ إذن فالتكنولوجيا هي معارف استهدافية، ترتبط بمجال إنتاج السلع والخدمات وغايتها زيادة العائد الإنتاجي.

الفرع الثالث: عناصر التكنولوجيا، خصائصها وطرق الحصول عليها

للتكنولوجيا عناصر وخصائص تميزها عن باقي الأدوات التي تسهم في عملية التنمية، وطرق الحصول عليها. نتطرق إلى كل هذا فيما يلي:

أ- **عناصر التكنولوجيا:** يعتمد التطور التكنولوجي على مدى العناصر الموالية:

- **المعارف والمعلومات** من الطبيعة الفنية مثل: طريقة الصنع وأسلوب الإنتاج، وهذا العنصر هو الذي يتبادر إلى الذهن لأول مرة عند الحديث عن التكنولوجيا.
- **التكنولوجيا المدمجة في العناصر المادية**، وهي بصفة أساسية الآلات والتجهيزات. ويطلق عليها البعض التكنولوجيا المضافة إلى رأس المال.

- ❖ **القدرة على تنظيم العناصر المختلفة لعملية الإنتاج،** وهو ما يعرف بتكنولوجيا الإدارة والتنظيم.

ب- خصائص التكنولوجيا: التكنولوجيا لها خصائص تميزها عن باقي الأداة التي تدخل في تنفيذ التنمية، لتحصيل النتائج الايجابية، فهي تنتج بمدى قدرة العقل البشري في الابتكار والاختراع، لتحديث السلع والخدمات وإنتاج سلع جديدة تحسن الحياة في كل الميادين، ويمكن تلخيص هذه الخصائص في العناصر الموالية[1]:

- ❖ علم مستقل له أساليب ونظريات يهدف إلى تطبيق المعرفة في مختلف الميادين لأجل تجديد وتحديث الآليات والتجهيزات وتعظيم الفنيات والتقنيات لإنتاج سلع وخدمات للأفراد.
- ❖ هي عملية شاملة وواسعة لجميع العمليات الخاصة بالتصميم والتطوير والإدارة.
- ❖ تهدف التكنولوجيا إلى حل المشاكل بمعالجة مختلف الظواهر.

ت- طرق الحصول على التكنولوجيا: يوجد طرق وقنوات تمكن الدول من اكتساب التكنولوجيا، حيث يتم ذلك حسب القوانين التي تشرعها الدولة في الحصول على هذه التكنولوجيا. وترتبط كذلك بمدى قدرة الدولة على استغلال الكفاءات الأجنبية والاستفادة منها، وليس لتحديث الصناعة المحلية فحسب، وإنما لاحتكاك اليد العاملة المحلية باليد العاملة الأجنبية والأخذ منها ما يفيد ويطور الصناعة. وأهم طرق الحصول على التكنولوجيا الجديدة هي:

- ❖ **الشراكة الأجنبية:** ويقصد بها بناء مشاريع صناعية بالشراكة مع دول أجنبية متقدمة صناعيا.

---

[1]- أوكيل محمد سعيد، اقتصاد وتسيير الإبداع التكنولوجي, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 1994، ص 25-65.

- ❖ **الاستثمار الأجنبي:** فتح السوق المحلية أمام الاستثمارات الأجنبية يؤدي إلى كسب التكنولوجيا وهذا وفق الاتفاقات المبرمة.
- ❖ **إنشاء مراكز بحث صناعية:** ويتم بتوفير ميزانية كافية لمراكز البحث التكنولوجي لمختلف القطاعات.
- ❖ **تدريب العمال:** تعمل المنظمة على إعداد برنامج تدريبي في الخارج لفائدة العمال المحليين في المنشأة الصناعية من أجل اكتساب التكنولوجيا.

ملخص الفصل الثاني

عرف العالم عبر العصور تطور في الأدوات والتجهيزات ذات تقنيات عالية لتسيير قطاعات النشاط الاقتصادي، وكانت الصناعة المستفيد الأكبر من هذا التطور، باعتبار أنها ترتكز على التكنولوجيا والبحث العلمي، بهدف تحديث عملية الإنتاج، والتي تسمح بتوفير السلع والخدمات وتجديدها في وقت زمني قصير يلبي حاجيات الأفراد ورغباتهم المطلوبة وغير المطلوبة.

وتتطلب عملية وضع الاستراتيجية لتنمية وترقية الصناعة دراية كاملة بأهم العناصر التي تتحكم في المشروع الصناعي، من مقومات واختيار الاستراتيجية اللازمة لقطاع الصناعة، أخذة بعين الاعتبار توفير العوامل اللازمة لتجسيد وتنفيذ برامج وسياسات التصنيع في الدولة. وترتكز الاستراتيجية الخاصة بترقية وتنمية القطاع الصناعي، على مقومات من جوانب أساسية وهي: ملكية المشاريع (الخاصة أو العمومية، أو المشتركة)، وهذا وفق مراسيم وقوانين الدولة، التي تحدد حرية إنشاء مؤسسات إنتاجية بالنسبة إلى الخواص المحليين أو الأجانب بما يخدم الاقتصاد الوطني، حيث تحدد الدولة المشاريع التي تريد أن تستثمر فيها صناعيا، وترتبها حسب أهميتها ومساهمتها في الاقتصاد الوطني. حيث تبدأ بعض الدول بالصناعات الثقيلة، لأجل مواكبة الدول المتقدمة أخذة بعين الاعتبار التمويلات الكبيرة التي تتطلبها، ومن ثم تضطر بعض الدول السماح للمستثمرين الأجانب دخول سوقها لأجل تصنيع هذا النوع من الصناعات، والتي تتطلب كذلك المهارات الفنية والتقنية العالية لتنفيذها؛ أما البعض الأخر من الدول يجعل الصناعات الخفيفة في مقدمة التصنيع لنقص الموارد المالية والفنية لها. كذلك تعمل الدول الطامحة إلى ترقية صناعتها بإظهار الهدف من إقامة المشاريع الصناعية، فهل تكون من أجل تغطية السوق المحلية فقط، أي لإحلال الواردات، أم لأجل اكتساح السوق العالمية؟ إلى جانب وجود أهداف أخرى خاصة في ظل التغيرات التي يعرفها العالم، إذ تعدى الهدف من التنمية الصناعية من إحلال الواردات أو ترقية الصادرات فحسب، بل الغاية منها التحكم في سياسات الدول، والتأثير في الهيئات الإقليمية والمنظمات الدولية. واستنادا إلى هذه المقومات، يقوم المسؤولون بإعداد استراتيجيه التنمية الصناعية بدراسة وتقييم المشاريع التي تم اختيارها من الجوانب الاقتصادية والمالية والفنية، حتى تتمكن من تنفيذها وتجسيدها ميدانيا؛ زمن ثم ظهرت في العصر الحديث والحالي استراتجيتين، الأولى كلاسيكية، والتي انتهجت في بداية الستينيات، خاصة من طرف الدول الحديثة الاستقلال، من

أجل بناء اقتصادها، والممثلة في استراتيجيه إحلال الواردات لغرض التخلص من التبعية الاقتصادية، ثم تطور الهدف إلى الإنتاج من أجل ترقية الصادرات.

لابد أن يتوافق إعداد استراتيجية التنمية الصناعية مع متطلبات وظروف الدولة، حيث تعمل هذه الأخيرة على توفير عوامل أساسية وهامة في تنفيذ المشاريع الصناعية وهي:

- ✓ توفير الأمن والاستقرار السياسي للبلاد.
- ✓ توفير تمويلات ضخمة من مصادر مختلفة، محلية وأجنبية، وهذا لما يتطلبه القطاع الصناعي من أكبر ضخ مالي ويكون حسب الوضعية المالية للدولة.
- ✓ الاهتمام بالبحث العلمي والتكنولوجي؛ والعمل على الحصول على التقنيات التكنولوجية الجديدة بأي الطرق بالاستيراد أو الإنتاج.

تعد ظاهرة العولمة نتيجة حتمية لتفاعل متغيرات وتحولات جديدة في الساحة العالمية، في أواخر القرن العشرين، حيث أثرت على سير الأنشطة الاقتصادية والثقافية والسياسية والتكنولوجية من خلال تطوير قطاع التجارة والاستثمار، وتنويع عناصر الإنتاج. وقد أجبرت ظاهرة العولمة الدول على إعادة النظر في السياسات والقوانين التي توجه نشاط اقتصادها، من أجل مواكبة كافة قطاعاته مع هذه التطورات لتنميته وترقيته من جهة، وحمايته من آثار العولمة من جهة أخرى. وتعد العولمة امتدادا طبيعيا للتطورات الدولية المعاصرة، حيث عرفت البشرية في العصور الماضية، تطورات في تنظيم المجتمع، من الأنظمة العشائرية إلى الأنظمة القبلية، ثم تشكلت في دويلات إلى مدن، وأخيرا في نظام دولة تحكمها مراسيم وقوانين. وقد انتهجت العولمة، الرأسمالية التي شكلت نقطة تحول وانتقال من عالمية التبادل والتوزيع والسوق التجارية والتداول إلى عالمية الإنتاج، مما يزيد في إمكانية الصراع والتنافس، والدور الذي تؤديه الشركات المتعددة الجنسية لتخرج من دائرة الوطنية إلى العالمية، وتوفير رأسمال حر بإدارة عالمية، ومن ثم أصبح الاقتصاد معولما خارج حدود الوطنية. نتطرق في هذا الفصل إلى التنمية الصناعية في عصر العولمة في ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: الدول النامية ومواكبة العولمة

المبحث الثاني: مشاكل التنمية في العالم في عصر العولمة الاقتصادية

المبحث الثالث: بعض نماذج التنمية الصناعية في العالم المعاصر

المبحث الأول: الدول النامية ومواكبة العولمة

فرضت العولمة على دول العالم أن تعيد صياغة استراتيجياتها والسياسات المطبقة في مختلف النشاطات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وفق التغيرات الدولية الجديدة. وكان على هذا الأساس التحول في السياسات الاقتصادية الكلية نحو القبول ببرامج معدة من قبل الهيئات والمؤسسات الدولية، باعتمادها على سياسات الاقتصاد الليبرالي الجديد*، الذي يوجب على دول العالم تطبيق سياسات اقتصاد السوق. واستفادت الدول الصناعية من عولمة الاقتصاد والثقافة والسياسة أكثر من غيرها، من خلال ترويج كل منتجاتها إلى الدول النامية والضعيفة، والذي نتج عنه الاستفادة من مداخل كبيرة لم تكن لتتحصل عليها في السابق، عكس الدول النامية التي بقيت مجرد دول مستهلكةً، تستقبل أفكارا وسلعا وخدمات من الدول المتقدمة، باستثناء بعض الدول التي تعرف اليوم باسم الدول الناشئة، من بينها كوريا الجنوبية، الهند، البرازيل والمكسيك، والتي تأقلمت مع هذا النظام، حيث استفادت منه كثيرا فيما يخدم مصالحها الاقتصادية؛ وقد تم ترويج شروط اندماج الدول النامية وفق آليات تنتهج حسب النظام المطبق.

المطلب الأول: العوامل المساعدة للاندماج في النظام العالمي الجديد

تعتبر الدول النامية من أكبر الدول التي تمتلك أسواقا قادرة على العمل بكفاءة، في إطار سياسات وبرامج دولية، حيث تسمح بحركة رؤوس الأموال الأجنبية خدمة لتنمية قطاعاتها المختلفة، وتوفير سلع وخدمات لأفرادها، وتقليل المشاكل الاقتصادية التي تتخبط فيها. **وتعد** خوصصة* الشركات والمؤسسات العمومية في الدول النامية المرحلة الأولى لتوجيه الاقتصاد الوطني وفق قواعد الاقتصاد المفتوح، الذي يسمح بالتأقلم مع النظام العالمي الجديد، وبالتالي الاستفادة من التنافسية العالمية، ومن ثم تنشيط قوى التنمية والعمل على تحسين أدائها الاقتصادي، من خلال احتكاكها بالمستثمرين الأجانب. كما تتأثر الدول النامية بالتكتلات الإقليمية والمنظمات الدولية، بحيث يتحتم

*– تعتبر الخوصصة أداة للاندماج في النظام العالمي الجديد وتطبيق آليات اقتصاد السوق وهذا بتخلي الدولة عن المشاريع الصناعية لصالح الخواص، محليين أو أجانب، وهي كذلك نقل عملية إنتاج السلع أو الخدمات من القطاع العام إلى القطاع خاص حيث انتهجت الدول النامية الخوصصة في بداية انفتاحها على العالم، للمزيد انظر: عبده محمد الفاضل: الخصخصة وأثارها على التنمية بالدول النامية, القاهرة, مكتبة مدبولي, 2004، ص9–15. وقاموس المصطلحات على الموقع: http://dictionary.reference.com/browse/privatization

عليها الانضمام إليها للاستفادة من مزايا تعطى للدولة العضو، حيث تعمل على إعادة هيكلة مختلف قطاعاتها وفق شروطها من أجل تحسين أدائها. نتطرق في هذا المطلب إلى أهم الهيئات والمنظمات الدولية، التي تسهم في عولمة مختلف القطاعات الاستراتيجية.

الفرع الأول: المنظمات الدولية والإقليمية والعولمة الاقتصادية

لقد أنتج الانفتاح الاقتصادي الذي انتهجته معظم دول العالم ــ والذي يرتكز على العلاقات الاقتصادية الدولية ــ مؤسسات دولية جديدة تهتم بإصدار قوانين واتفاقيات وتنظيمها، لها نفوذ يتعدى الحدود الجغرافية الوطنية. وقد تمحورت مهام هذه المؤسسات العالمية في إصدار أنظمة دولية، تخص مختلف النشاطات، ابتداء من النظام المالي الاقتصادي إلى التجاري، حيث أثرت على أداء الاقتصاد العالمي؛ وقد تشكلت مؤسسات دولية للقيام بهذه المهام تحت قيادة الدول العظمى، التي تسهم في عولمة كل القطاعات في العالم، وتتدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في تسير اقتصاديات الدول النامية والضعيفة خاصة. نتطرق إلى عناصر العولمة والمؤسسات العالمية ودورها في العولمة الاقتصادية فيما يلي:

أ- **عولمة الاقتصاد:** ترتكز المنظمات العالمية والإقليمية في عولمة الاقتصاد، على عولمة النظام النقدي وتحرير التجارة الخارجية، إذ تسهم بطريقة مباشرة وبدور رئيس في تأكيد أهمية العولمة وترسيخها، والإعداد لوحدة العالم في الجانب المالي والاقتصادي، وفق هيئات تقوم بتنفيذ سياسات وبرامج تعتمدها هذه المنظمات، وهي مستمدة من الليبرالية الرأسمالية الجديدة في مجال الاقتصاد الدولي.

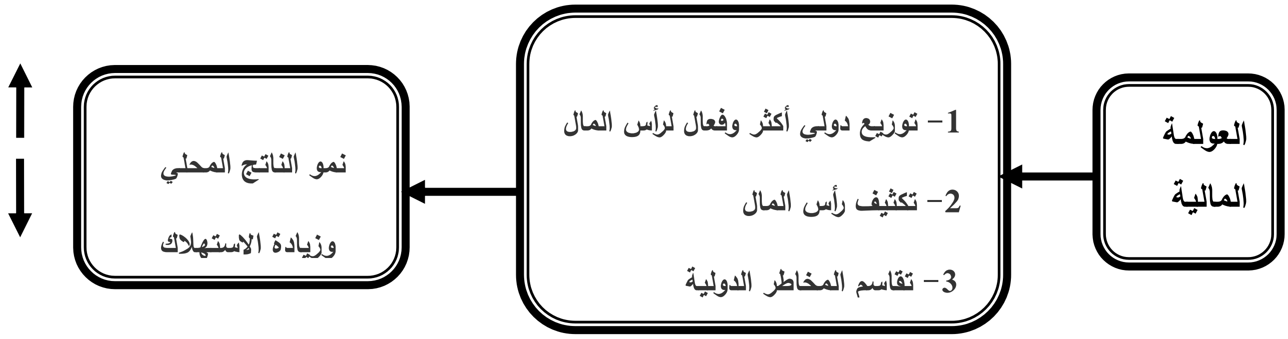
- ❖ **العولمة المالية وتنمية القطاع المالي:** يرى مؤيدو العولمة الاقتصادية أنها تؤدي إلى تطوير النظام المالي للدول، وفق شروط الدمج المالي العالمي*، ورفع أدائه من خلال توفير الأموال للمقترضين (الأسر، الشركات والحكومات) المتميزين بالإنتاجية، وخلق

* – عولمة النظام المالي تتم وفق شروط لتحقيق أهدافها وهي : أولا الشروط المنطقية للدمج المالي المتمثلة في تحرير حركة رؤوس الأموال خارج حدودها، وكذلك استبدال الموجودات بين الدول، ورفع الرقابة على التبادلات، للمزيد حول العولمة المالية أسسها ومخاطرها للمزيد انظر: Jean Pierre Allegret, Monnaies, Finance Et Mondialisation, 3eme Edition, Vuibert, 2008, Page137- 187.

[1] - Sergio L. Schmukler, Financial Globalization: Gain and Pain for Developing Countries Federal Reserve Bank of Atlanta, e c o n o m i c r e v i e w, second quarter, 2004, http://www.frbatlanta.org/filelegacydocs/erq204_schmukler.pdf. PAGE 46.

فرص الاستثمار. ويتم تحسين القطاع المالي عن طريق توفير الأجواء الأكثر شفافية وتنافسية، وفق نظام مالي فعال تنشئه المنظمات الدولية والإقليمية. [1]

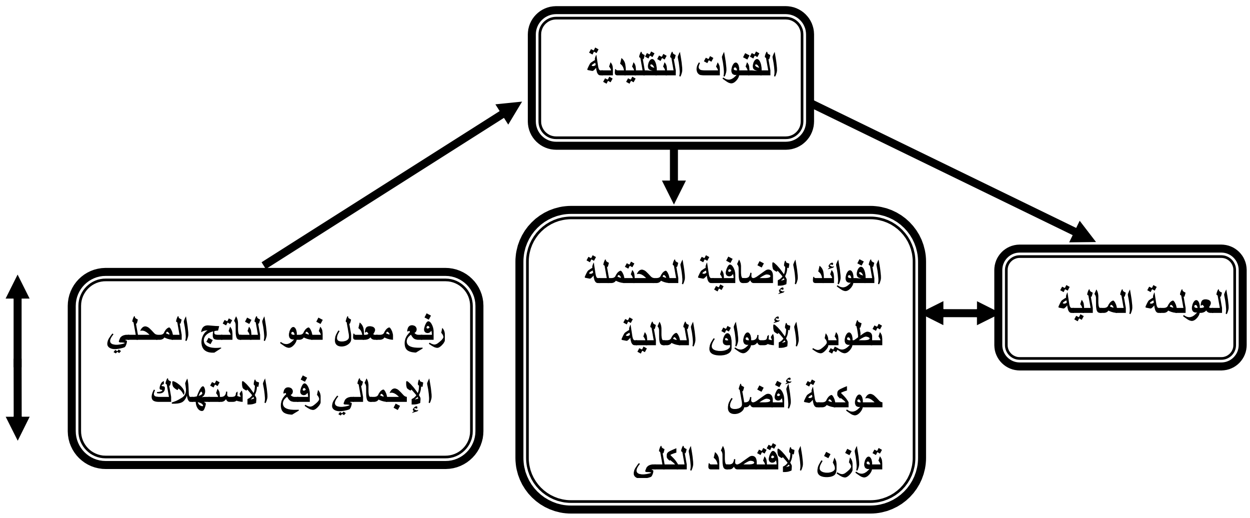
الشكل رقم 3-1 فوائد ومختلف قنوات العولمة المالية(النظرة التقليدية).



المصدر: Ayhan Kose, Eswar Prasad, Financial Globalization: Beyond the Blame Game, A quarterly magazine of the IMF, Volume 44, Number 1March 2007, http://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2007/03/kose.htm#author.

تركز النظرة التقليدية على أهمية القنوات، التي تسمح بتدفقات رأس المال، ويمكن أن يزيد نمو الناتج المحلي الإجمالي مباشرة، و ينخفض تقلب الاستهلاك...

الشكل رقم 3-2 العولمة المالية (وجهات نظر مختلفة).



المصدر: Ayhan Kose, Eswar Prasad, Financial Globalization: Beyond the Blame Game, A quarterly magazine of the IMF, Volume 44, Number 1March 2007, http://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2007/03/kose.htm#author.

ويرى "**إيهان كوز**" (**M. Ayhan Kose**) "**شانغ جين وي**" (**Shang-Jin Wei**)* ، حسب الشكل البياني رقم **3-2**، أن العولمة الاقتصادية تنتج التكامل المالي، الذي يعمل على تحقيق المنافع الكثيرة، فهي تسمح بمزيد من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول ذات الأسواق والمؤسسات المالية لتحصيل نمو أفضل، ومن جانب أخر، تسهم القنوات التقليدية في زيادة الاستثمار عن طريق التخفيف من القيود التي تفرضها مستويات الادخار المحلي المنخفضة، وتقليص تكلفة رأس المال.**

- **تحرير التجارة الدولية:** تهدف المنظمات الإقليمية والدولية إلى تحرير التجارة، من خلال الإلغاء التدريجي للتعريفات والحواجز الجمركية، ووضع قواعد من خلال التفاوض بين الدول حسب اتفاقيات ثنائية أو جماعية في مختلف القطاعات؛ ويحدث ذلك بفضل زيادة تفاعل الشركات فيما بينها في قطاع التجارة الخارجية (تبادل السلع والخدمات) وفي جميع أنحاء العالم، وهي نتيجة حتمية للاتفاقيات المبرمة بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، تحت وصاية المنظمات الدولية، وتأتي في مقدمتها المنظمة العالمية للتجارة. [1]

* - إيهان كوس M. Ayhan Kose: هو خبير اقتصادي وأستاذ الاقتصاد في جامعة هارفارد الأمريكية، و Shang-Jin Wei شانغ جين وى هو رئيس قسم في إدارة البحوث في صندوق النقد الدولي، للمزيد حول العولمة المالية للمزيد انظر:
http://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2007/03/kose.htm#author

** – يقصد بتكلفة رأس المال هي القيمة التقديرية لمخاطر الاستثمار، وتقييم مكونات رأس المال (مثل إصدار الأسهم أو الديون)، هناك عدة طرق لحساب تكلفة رأس المال، والذي يعتمد على المتغيرات التي يستخدمها المحلل، للمزيد حول مفهوم وكيفية حساب تكلفة رأس المال انظر:
Regean Brault, Pierre Giguere, Comptabilité Du Management, 5eme Edition, Les Presses De L'université Laval Editions, Canada, 2006, Pages788 – 791.

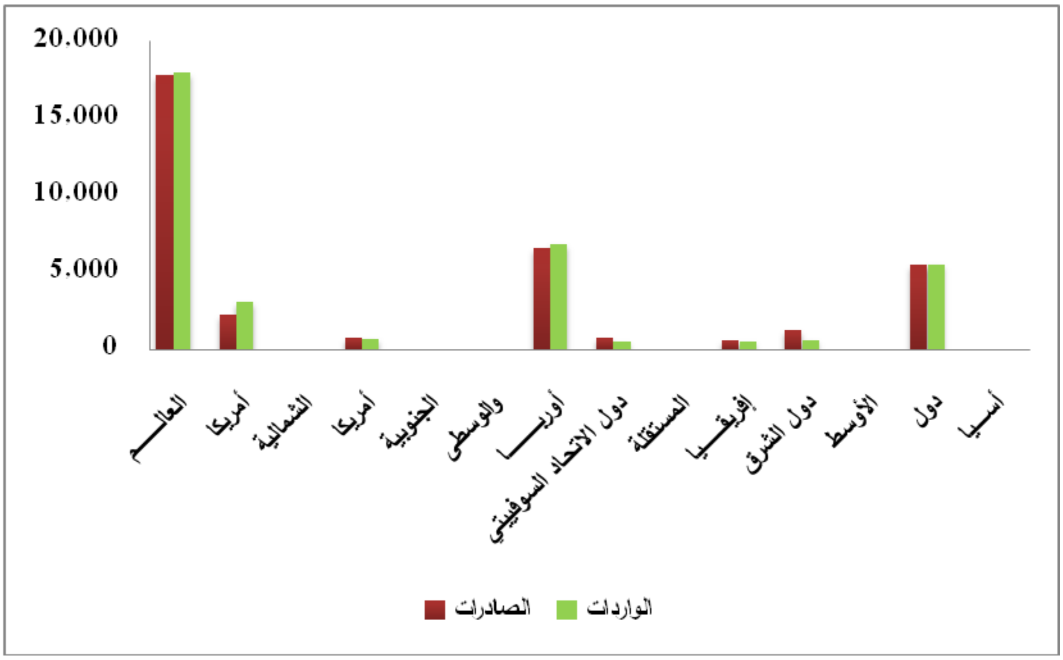
[1] - للمزيد حول تاريخ التجارة الدولية انظر: Naji Jammal, Commerce International, Mondialisation, Enjeux Et Applications, 2eme Edition, Erpi Editions, Saint – Laurent (Quebec), 2009 , Page 3,4.

الجدول رقم 3-1 تطور التجارة الدولية خلال **2005 - 2011 (بليون دولار).**

المناطق	الصادرات					الواردات				
	القيمة	التغيرات السنوية %				القيمة	التغيرات السنوية %			
	2011	2005-2011	2009	2010	2011	2011	2005-2011	2009	2010	2011
العالم	17,779	10	23-	22	20	18,000	09	23-	21	19
أمريكا الشمالية	2,283	08	21-	23	16	3,090	05	25-	23	19
أمريكا الجنوبية والوسطى	749	13	23-	26	27	727	16	25-	30	24
أوربا	6,601	07	22-	12	17	6,854	07	25-	13	17
دول الاتحاد السوفييتي المستقلة	788	15	36-	31	34	540	17	33-	24	30
إفريقيا	597	11	30-	29	17	555	14	15-	15	18
دول الشرق الأوسط	1,228	15	31-	27	37	665	12	15-	13	16
دول آسيا	5,534	126	18-	31	18	5,568	13	20-	33	23

المصدر: تقرير حول التجارة الخارجية العالمية لسنة 2012، المنظمة العالمية للتجارة،
http://www.wto.org/french/res_f/booksp_f/anrep_f/world_trade_report12_f.pdf

الرسم البياني رقم 3-3 تطور التجارة في العالم لسنة 2011.



من خلال الشكل البياني **رقم 3-3** الذي يبين تطور التجارة الخارجية في العالم لسنة 2011، يلاحظ ترتيب أداء دول العالم في التجارة الخارجية، حيث سجلت أكبر كمية للصادرات والواردات في أوربا، نتيجة إلى السياسات المطبقة تحت تكتل الاتحاد الأوربي، وفق تضامن مشترك فيما بينهم ولوائح تنظيمية واستراتيجيات اقتصادية تهدف بالدرجة الأولى إلى ترقية اقتصاد الاتحاد الأوربي، تليها دول أسيا التي جاءت في المرتبة الثانية، وهذا راجع لظهور اقتصاديات ناشئة، وعلى رأسها كوريا الجنوبية واليابان والصين، بحيث أثرت على سير التجارة الخارجية العالمية كثيرا، وأصبحت تنافس الدول الأوربية والأمريكية، ثم يأتي بعدها دول أمريكا الشمالية؛ أما المراكز الأخيرة، فكانت من نصيب دول الشرق الأوسط وإفريقيا، ويرجع ذلك إلى اهتمام أغلبها بتصدير الصناعات الاستخراجية، وسوء السياسات التنموية التي عادة ما يكون الهدف منها الاستهلاك فقط.

ب- عولمة الفكر الاقتصادي والسياسي: تنتمي المنظمات الاقتصادية الدولية إلى مدرسة فكرية واحدة وهي الليبرالية الرأسمالية بقيادة الدول العظمى، التي تترجم المفهوم الإيديولوجي الليبرالي، سواء على الصعيد الاقتصادي أو السياسي بواسطة إمكاناتها المادية الضخمة، فهي تعمل جاهدة على تحويل مراكز الأبحاث والجامعات والمؤسسات الإعلامية إلى المستوى العالمي،

بهدف نشر وتعميم أفكار اقتصاد السوق ومحاسنه؛ وقد عملت الدول العظمى ومازالت تعمل على ربط المساعدات الاقتصادية لصالح الدول الضعيفة والنامية، التي تعاني من المشاكل الاقتصادية، بنهج الليبرالية السياسية، حتى تستفيد من قروض ومزايا من المنظمات الدولية، وتكفلت هذه الأخيرة بعولمة تشريعات وقوانين دولية خاصة بكل القطاعات، بما فيها حقوق الإنسان التي تستخدم كأداة في التدخل في شؤون الدول الداخلية.

ت- **الآثار السلبية للعولمة على الدول النامية:** من خلال ما سبق ذكره بشأن العوامل الفاعلة في اندماج الدول النامية في النظام العالمي الجديد، نستخلص الآثار السلبية من هذه العوامل التي يفترض أنها مساعدة على ترقية اقتصاديات هذه الدول، حيث تبين عدم صحتها وفشلها في تحقيق التنمية، ولم تكن إلا سبيلا لبسط الاستعمار غير المباشر على الدول الضعيفة، عن طريق تصدير منتجاتهم بمختلف أنواعها إليها، حيث سعت الدول الصناعية إلى إلحاق الدول النامية بالاقتصاد العالمي عن طريق الشراكة، التي تهدف إلى: [1]

- سيطرة الدول المتقدمة على ثروات الدول النامية (النفط، البترول والمواد الطبيعية) خدمة لشركاتها الصناعية، وبأسعار متدنية، حيث يتم تحويلها إلى منتجات تامة تصدر إلى هذه الدول بأسعار باهظة، ومن ثم تحويل اقتصاديات الدول النامية إلى اقتصاديات استهلاكية فقط.
- التدخل في السياسات الداخلية للدول من خلال توجيهها بما يخدم مصالح الدول الصناعية.
- لم تكن الشراكة مع الدول الكبرى إلا من أجل تصدير أكبر نسبة من منتجاتها، حيث تبين أن إنشاء المشاريع الاقتصادية المشتركة لم يخدم اقتصاد الدول النامية، بقدر ما خدم اقتصاديات الدول الكبرى، حيث استفادت كثيرا من الإعفاءات الجمركية والمزايا التي تمنحها الدول المستقبلة للاستثمارات الأجنبية[2].

[1] - Westra, Richard, and MyiLibrary, Political Economy and Globalization, 124 Vol, London, New York, Routledge, 2010.
[2]- Gérard Kébabdjian, Les Sept Piliers De La Mondialisation Economique, Http://Www.Redcelsofurtado .Edu.Mx/Archivospdf/Kebab8.Pdf.

الفرع الثاني: العولمة والصناعة

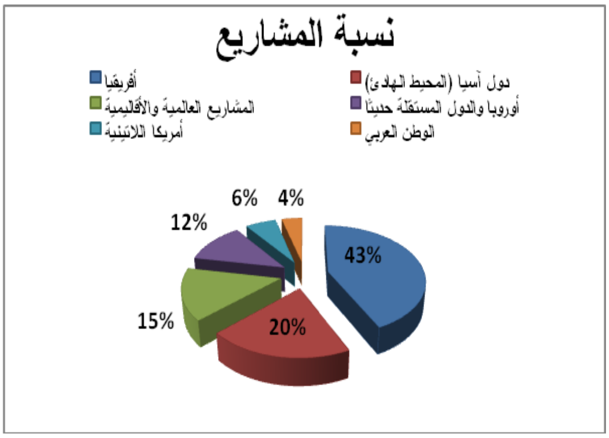
اهتم النظام العالمي الجديد كثيرا بعولمة القطاع الصناعي لارتباطه بالاقتصاد، وتأثيره عليه، من خلال مساهمته في الناتج المحلي الخام للدولة، وفي ترقية الصادرات الصناعية خاصة الصناعة التحويلية. ولتحديد آثار العولمة على الصناعة، فيوجد عناصر فاعلة والتي تؤدي إلى عولمتها، حيث تتحقق عولمة الصناعة من خلال عولمة الاقتصاد العالمي، حيث تتم هذه العولمة وفق قوانين وقرارات تلزمها منظمات دولية لتطبق خاصة على الدول النامية للقيام بالتنمية الاقتصادية، ويكون هدفها إعادة هيكلة الاقتصاديات الضعيفة، وفق شروط مسبقة، لإخراجها من دائرة التخلف، وأهم هذه المنظمات التي لها دور كبير في وضع سياسات وبرامج تنموية، والتي تأسست معظمها مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية، نتيجة تدهور اقتصاد أغلب دول العالم؛ وجاءت لحل المشاكل العويصة. وتتمثل في:

أ- **منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية:** تهدف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية إلى دعم جهود الدول الأعضاء فيها، بتقدّيم مساعدات في مجال المعرفة والتكنولوجيا بهدف تشجيع التصنيع والتنافسية وحماية البيئة. وتتجه سياسة المنظمة إلى المجتمع المدني، وترتكز على الشراكة مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني المتعلّقة بالصناعة. وقد أنشأت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "**اليونيدو**" "**برنامج شراكة تعهديه**"، من أجل تشجيع الشراكة مع الشركات الدولية المدعومة من الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، وتعزيزها. وتتضمّن هذه الشراكة المساهمة في أنشطة البرمجة والتعاون التقني...[*][1]

* – تنقسم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية إلى فروع في العالم، منها المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين والتي تقوم بالتنسيق مع المنظمة الأمم وفق البرامج المسطرة للقطاع الصناعي، للمزيد حول دور المنظمة انظر موقع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين: http://www.aidmo.org/

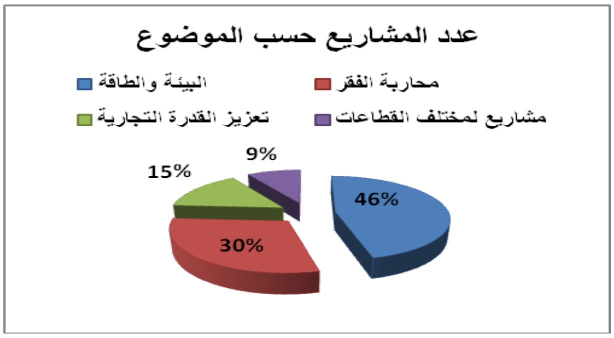
[1] - ONUDI, RAPPPORT ANNUEL 2012,PAGE 4 .

الرسم البياني رقم 3-4 مساهمة المنظمة العالمية للتنمية الصناعية في مشاريع التنمية في العالم لسنة 2012.



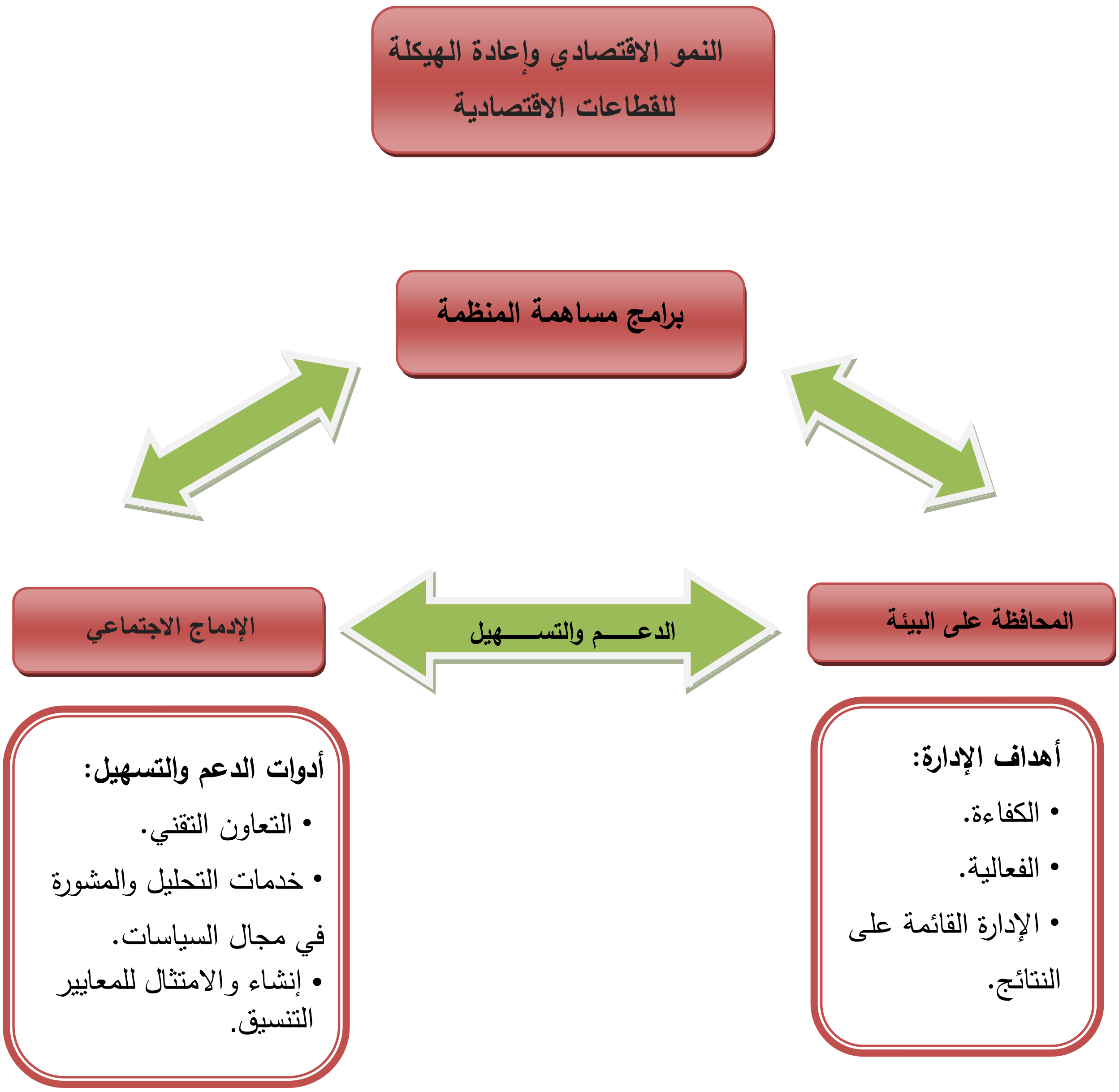
منحت المنظمة العالمية للتنمية الصناعية مساعدات مالية وتقنية لصالح الدول التي عرفت أزمات في اقتصادها، في سنة 2012، حيث أخذت قارة إفريقيا النسبة الأكبر من المساعدات بـ 43% من مجمل المساعدات، ويرجع ذلك إلى الحالة السيئة التي تتميز بها قطاعاتها الاقتصادية والاجتماعية، بسبب تدني دخلها الخام، والمشاكل التي تعرفها بسبب الحروب والآفات الاجتماعية، ثم تليها باقي القارات المبينة في الرسم؛ ويمكن تلخيص أهم المساعدات المقدمة حسب القطاعات لنفس السنة في الرسم البياني الموالي:

الشكل البياني رقم3-5 مشاريع المنظمة العالمية للتنمية الصناعية حسب الموضوع لسنة 2012.



من خلال الرسم البياني أعلاه والذي يظهر مدى اهتمام المنظمة بقطاع البيئة والطاقة، حيث أخذت أكبر نسبة بـ 46%، ويعود ذلك إلى المشاكل البيئية والمناخية، التي أنتجتها الصناعة والتطور التكنولوجي، حيث تعمل المنظمة على الحد من مظاهرها التي أصبحت تهدد الكون. حيث تم توجيه ما نسبته 30% لمحاربة الفقر، و9% لباقي المشاريع. حيث يبين الشكل الموالي استراتيجية التنمية الصناعية التي تتبعها المنظمة:

الشكل البياني رقم 3-6 مساهمة المنظمة العالمية للتنمية الصناعية في مجال التنمية الصناعية المستدامة.



المصدر: التقرير السنوي للمنظمة العالمية للتنمية الصناعية لسنة 2012، ص5.

ب- المنظمة العالمية للتجارة العالمية: تهدف منظمة التجارة العالمية إلى تنظيم التجارة الدولية، وتعمل منسق لمفاوضات تجارية متعدّدة الجوانب، حيث تقدّم من خلاله آليات لحل الخلافات التجارية.[1] وتضمّ المنظمة اتفاقيات تسيير جوانب مهمّة لحقوق الملكية الفكرية وتجارة الخدمات، وتتعاون المنظمة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، من أجل تحقيق تماسك أكبر في النظام التجاري العالمي.

ت- صندوق النقد الدولي: يهدف صندوق النقد الدولي إلى تشجيع التعاون النقدي الدولي واستقرار سعر الصرف، وتحفيز النمو الاقتصادي ومستوى العمل، وتقديم المساعدات المالية المؤقّتة للدول، لتغطية عجز ميزان مدفوعاتها؛ ويقدّم مختلف المساعدات المالية والتقنية إلى الدول الأعضاء. وقد تطورت نشاطات البنك الدولي التي كانت ترتكز في السابق فقط على المشروعات الفردية، إلى تقديم قروض من أجل تفعيل سياسات وبرامج اقتصادية، تهدف إلى إصلاح وتوجيه الموارد المحدودة للدول الضعيفة والنامية، التي تعاني من مشاكل اقتصادية كبيرة، وتسمح أيضا بتخفيض العجز أو التضخم وتعزيز المؤسسات العامة، من خلال استثمارات أكثر فاعلية؛ وتمكن صندوق النقد الدولي والبنك من تحقيق تقدم كبير في إبرام اتفاقات مع مختلف الدول، إذ سمحت السياسات بإعادة هيكلة اقتصاديات الدول المقترضة من أجل تخفيف أعباء الدول الفقيرة المثقلة بالديون، بموجب مبادرة تخفيف هذه الديون المثقلة المعتمدة عام 1996. ويبقى الصندوق المسؤول عن إجراء حوار مع سلطات الدولة المعنية بسياسات الاقتصاد الكلي والقضايا الهيكلية ذات الصلة، بينما يحتل البنك الدولي مركز الصدارة في القضايا الاجتماعية والهيكلية.[2]

---

[1]- موقع الانترنت للمنظمة العالمية للتجارة الدولية: http://www.wto.org/indexfr.htm.

[2]- الصفحة الرئيسة لموقع صندوق النقد الدولي، http://www.imf.org

الجدول رقم 3-2 أهم الدول الأعضاء في الصندوق النقد الدولي وصلاحياتهم بالتصويت.

الدولة	**النسبة**	**الدولة**	**النسبة**	**الدولة**	**النسبة**
أمريكا	%16.77	**المملكة المتحدة**	%4.86	**كندا**	%2.89
اليابان	%6.02	**الصين**	%3.66	**روسيا**	%2.69
ألمانيا	%5.88	**ايطاليا**	%3.19	**هولندا**	%2.34
فرنسا	%4.86	**العربية السعودية**	%3.16	**بلجيكا**	%2.09

المصدر: تقرير عن أهم الدول العضو في صندوق النقد الدولي، 15جويلية 2008،
www.imf.org/external/np/sec/memdir/members.htm.

ث- البنك الدولي: هو هيئة مالية عالمية تأسست سنة 1944، ويوجد مقرها في واشنطن، ويعمل لديها أكثر من تسعة آلاف موظف في أكثر من 100 مكتب في مختلف أنحاء العالم. مهامه تقديم المساعدات المالية والفنية للدول النامية عبر العالم، ويعتبر البنك الدولي هيئة مالية، تهدف إلى الحد من الفقر ودعم عملية التنمية، ويتألف من مؤسستين مشكلتين من 188 دولة، وتتمثل المؤسسة الدولية الأولى في: هيئة البنك الدولي للإنشاء والتعمير[1] (**IBRD** : International Bank for Reconstruction and Development)، وتهدف إلى الإنشاء والتعمير للحد من الفقر في الدول المتوسطة الدخل والدول الأفقر المتمتعة بالأهلية الائتمانية. والثانية في: المؤسسة الدولية للتنمية (**IDA**: International Development Association)، هدفها هو مساعدة الدول الأشد فقراً في العالم[2]. ويرتكز عمل البنك الدولي على استراتيجية تتضمن

[1]http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTABOUTUSARABIC/EXTIBRDARABIC/0menuPK:4442568~page PK:64168427~piPK:64168435~theSitePK:4442342,00.html
[1] - *www.worldbank.org*
[1] - http://www.larousse.fr/archives/economie/page/106

محاور لتسهيل عمله وتحقيق نتائج أفضل لرفع أداء الاقتصاديات الضعيفة للدول الفقيرة جدا والهشة، وكذلك الدول التي تعاني من حروب وصراعات، إضافة إلى الدول المتوسطة الدخل التي لا تستطيع تلبية حاجياتها الضرورية. ويمكن تلخيص استراتيجية المؤسسة الدولية للتنمية في محورين، يتمثل **الأول** في **استراتيجيات محاور التركيز والقطاعات** للحد من الفقر في قطاعات محددة أو جانب من جوانب عملية التنمية، ويكون ذلك وفق مشاورات واسعة النطاق مع الأطراف المعنية، و**الثاني** في **استراتيجيات المساعدة القطرية**، وتهدف إلى تحديد المجالات الأساسية التي يمكن للبنك الدولي أن تقدم المساعدات الفاعلة لأي بلد لمواجهة الفقر.

الفرع الثالث: الشركات المتعددة الجنسيات والعولمة

من أهم ظواهر العولمة ـ الشركات المتعددة الجنسيات ـ حيث تعتبر وسيلة من وسائل التحكم في النشاطات المختلفة في كافة القطاعات عبر العالم. وقد نشأت بالحجم الكبير، وتمارس نشاطات مختلفة خارج حدودها الجغرافية، من خلال شركات تابعة لها في جميع أنحاء العالم، وفق شروط مسبقة مع الدولة المستقبلة لها، وترتكز على مركز واحد رئيسي لصنع القرار وهي الشركة الأم، وتسمى كذلك الشركات المتعددة الجنسيات بشركات عابرة.[1]

أ- **نشأة الشركات المتعددة الجنسيات:** ظهرت الشركات المتعددة الجنسيات لأول مرة في القرن التاسع عشر، في عام 1914، وتوسعت في القرن الحادي والعشرين، من خلال انضمام شركات واندماج وتحالفات استراتيجية أخرى، في تكتلات تمثل تركيزا ضخما لرؤوس الأموال. وهي وسيلة لنقل رؤوس الأموال والتكنولوجيا إلى الدول وتبادل الخبرات. وتتميز الشركات المتعددة الجنسيات بسلطة فرض الأسعار أو إلزام الحكومات على اتخاذ إجراءات معينة؛ حيث يعد رأس المال والسلطة في ظل العولمة أداتين استراتيجيتين لجلب القدرة التنافسية إلى الدول المواكبة لاقتصاد السوق؛ وباعتبار أن الشركات المتعددة الجنسيات لها إمكانيات مادية وتكنولوجية، فهي المخرج الوحيد للدول الضعيفة لرفع أداء اقتصادها حسب وجهة نظر مؤيدي العولمة الاقتصادية، ويرى بعض معارضي العولمة أن إعطاء أهمية لهذه الشركات هو تضخيم وتمويه

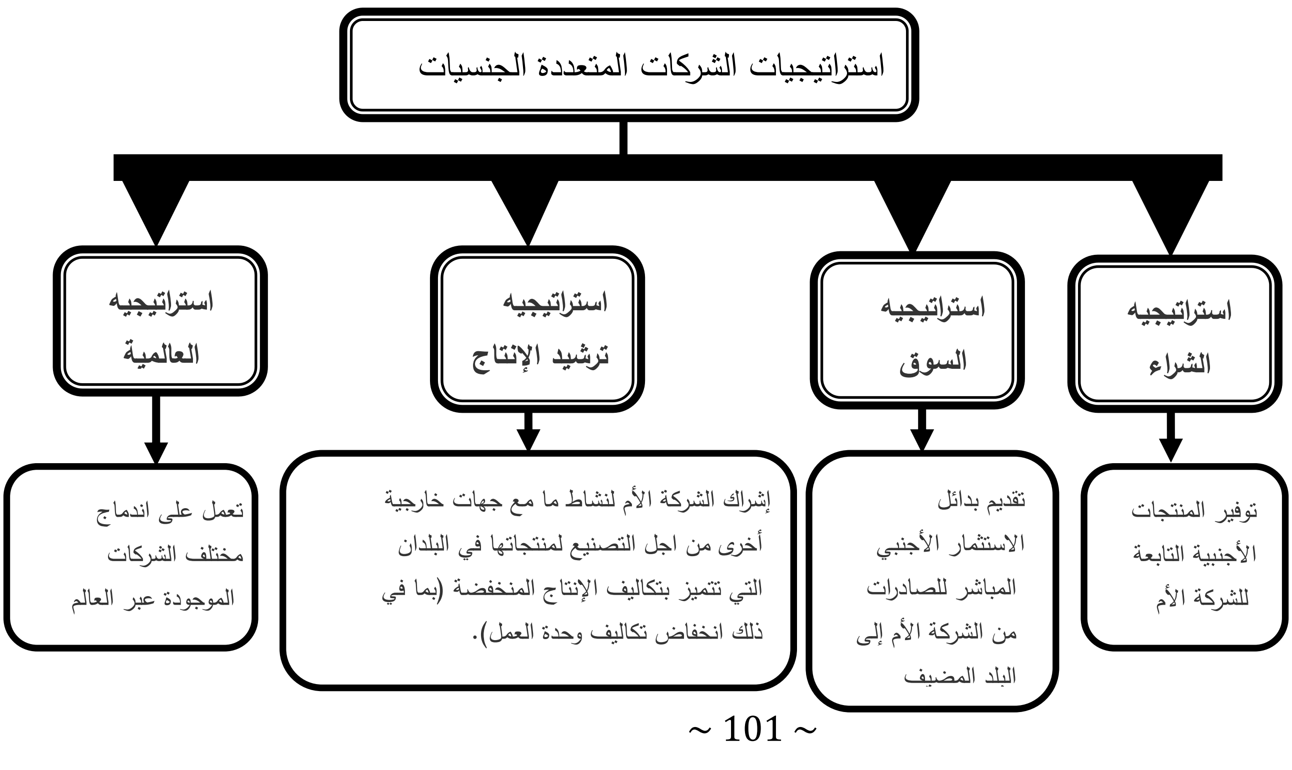
لأغراضها، بحيث أنها تحول السلطة التشريعية والتنفيذية للدول المستقبلة لها إلى دمى تسييرها الشركات المتعددة الجنسيات بما يخدم مصالحها فقط.

ب- أشكال دخول الشركات المتعددة الجنسيات دول العالم: يوجد قنوات عديدة تتم منها اقتحام الدول، لغرض استغلال نشاط ما خارج حدودها وفق استراتيجية محكمة من أجل تحقيق أهداف مسطرة، بفضل الموارد البشرية والمالية والتكنولوجية التي تستحوذ عليها، وهي تتخذ الأشكال الآتية:

- شركة تابعة جديدة.
- الاستحواذ على شركة قائمة في الدول المستقبلة.
- استخدام واحدة من أشكال جديدة للاستثمار مثل الاستعانة بمصادر خارجية والدعم التقني والتحالف لأجل الإدارة والتمويل الاستراتيجي أو الإنتاج المشترك مع شركة أجنبية.

أ- استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات: تعتمد الشركات المتعددة الجنسيات على استراتيجيات تتضمن سياسات وبرامج لتنفيذ مختلف مشاريعها في مختلف أنحاء العالم. وهي مبينة في الشكل الآتي:

الشكل رقم 3-7 استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على عثماني حسين، الشركات المتعددة الجنسيات في عولمة الاقتصاد، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الاقتصاد، الجزائر، 2004، ص : 55-63. و Jean-Louis Mucchielli : Alliances stratégiques et firmes multinationales, une nouvelle théorie pour de nouvelles formes de multinationalisation, Revue d'économie industrielle, France, Vol 55, 1991. P : 118-134.

المطلب الثاني: أسس ومراحل عولمة الصناعة.

تؤدي عولمة الصناعة إلى عولمة الاقتصاد، فقد أثرت ظاهرة العولمة على الجانب الاقتصادي كثيرا، نتيجة تحرير اقتصاديات الدول من قيود الحماية، التي كانت الدول تفرضها في مختلف المجالات، حيث ظهرت تكتلات وتحالفات استراتيجيه لشركات صناعية عملاقة، وأصبحت تتحكم في العصر الحالي في السوق العالمية، وحتى أنها تقود اقتصاديات وسياسات لدول كثيرة أهمها الدول النامية، وتأتي أسس عولمة الصناعة، انطلاقا من آليات تتطلب الانتقال من مرحلة الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، باعتبار أن العولمة تتطلب تسهيلات وتنازلات تحد من سلطة الدولة.

الفرع الأول: أسس عولمة الصناعة

لاندماج قطاع الصناعة في النظام العالمي الجديد، لا بد من تفاعل الاقتصاد الوطني مع هذه المتغيرات الدولية بتحرير الاقتصاد من سلطة الدولة، وتطبيق آليات اقتصاد السوق، والتي تتطلب تنازلات وتسهيلات لمواكبة العولمة ونتائجها؛ وتتمثل أهم هذه الأدوات حسب مؤيدي العولمة فيما يلي:

أ- تحرير اقتصاد الدولة من التسيير المركزي والحكومي.

ب- خوصصة الشركات الحكومية لغرض تحسين الإنتاج المحلي.

ت- رفع القيود الجمركية على المنتجات الأجنبية لغرض إعطاء فرصة للمنتجين المحليين الاحتكاك بالمنافسين والتعلم منهم في الإنتاج الأمثل.

ث- الانضمام إلى المنظمات العالمية والإقليمية بغرض الاستفادة من المزايا التي تمنحها هذه الهيئات إلى الدول الأعضاء من أجل ترقية صناعتها.

ج- إنشاء مشاريع شراكة مع شركات دولية كبرى، للاستفادة من التكنولوجيا الجديدة واستغلالها، وترقية البحث العلمي والتكنولوجي.

الفرع الثاني: مراحل العولمة الصناعية

يسمح انفتاح الأسواق على بعضها البعض باستقبال المنتجات الصناعية المختلفة نتيجة خفض تدخل الدولة في توجيه الاقتصاد الوطني، فعنصر التكنولوجيا والمعلوماتية، إضافة إلى توفير رؤوس الأموال لدى فئة معينة، والتحالفات الإقليمية التي أصبحت تؤثر في السوق العالمية، يجعل عملية عولمة الصناعة في العالم تتفاعل في فترة زمنية قصيرة؛ حيث تأخذ بعين الاعتبار مراحل عولمة القطاع الصناعي، عنصري الخبرة والمخاطرة، للوصول إلى هدف الاستحواذ على أهم الشركات الصناعية في العالم. ويمكن تلخيص خطوات عولمة الصناعة بصفة خاصة والاقتصاد بصفة عامة في أربع مراحل هي:

الجدول رقم 3-3 مراحل العولمة الصناعية

المراحل	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	المرحلة 4
أمثلة صناعية	خدمات قانونية سماسرة عقاريون...	خدمات مالية مرافق تجارة...	منتجات تتطلب بحث علمي وتطور تكنولوجي دقيق كالأدوية ومنتجات آلية والطيران	شركات استشارية معلوماتية منتجات
تطور صناعي	ظهور المعولمون الأوائل الذين يؤمنون بان صناعتهم على وشك العولمة نسبة للمزايا التي تتمتع بها العولمة	تتطور الصناعة بتمركز أشخاص معينين على أهم الصناعات	تجمع الصناعة في أيدي معينة حيث يستحوذون على الأسواق الناشئة وتصبح أكثر أهمية في العالم	سيطرة جهات معينة على الصناعة نتيجة للتحالفات الإقليمية
الأفعال	أصحاب الرؤى يقودون	الشركات تستحوذ على أهم التحالفات الدولية	تستحوذ الشركات على التفاعلات في السوق العالمية	يطور تنظيم للتعلم
قضايا رئيسية يجب معالجتها	حواجز وعقبات سياسية وتنظيمية رد فعل التنافسي تكوين مهارات عالمية وتحديد زمن تطبيق استراتيجيه العولمة	تشخيص المنتجات المشابهة عبر الأسواق تحديد منطقة التي تتفاعل في عناصر عولمة الصناعة بناء تحالفات إقليمية ودولية	العمل على الاستفادة من الكفاءة العالمية لتطوير استراتيجيات الاسواق الناشئة ...	جذب وتطوير الاحتفاظ بالمهارات العالمية وابتداع وتطوير عمليات لإدارة العوامل غير السوقية

المصدر: بول كير كبرايد، تر رياض الابرش، العولمة الضغوط الخارجية، الرياض، مكتبة العبيكات، الطبعة 1، 2003، ص37.

المبحث الثاني: مشاكل التنمية في العالم في عصر العولمة الاقتصادية

تواجه التنمية في مختلف قطاعاتها مشاكل عديدة ومتزايد من فترة للأخرى، حيث لم تعد التنمية سهلة بالنسبة للدول المتقدمة، فالتطورات التكنولوجية والصناعية أثرت كثيرا على سيرها واستمرارها؛ وتنقسم المشاكل (المعوقات) إلى محلية وعالمية، حيث أصبح اهتمام المفكرين بمختلف توجهاتهم إلى تحديد هده العراقيل والمشاكل التي تقف في وجه التنمية للحد منها وجعل استمرارها من أهم الأهداف التي تطمح إليها الدول*؛ أهم هذه المشكل ملخصة فيما يلي:

المطلب الأول: مشاكل على المستوى المحلي

تطرقت معظم الدراسات والكتب إلى ثلاثة مشاكل تعتبر من أهم المعضلات التي تقع فيها الدول النامية، وتحاول البحث عن الحلول لها في إستراتيجية تنموية تضعها وفق المتغيرات الدولية؛ ويشهد العالم اليوم مشاكل عديدة، من مشكل المجاعة الذي يهدد الكون نتيجة التغيرات المناخية، ومشاكل الصحة (التلوث البيئي)؛ التي تسعى الدول والحكومات والمنظمات الدولية، إلى إيجاد مخرج لها، خلافا للاستراتيجيات والبرامج التنموية المعتمدة سابقا، بحكم أنها لم تعد كافية لتحسين المستوى المعيشي للأفراد، ومن ثم كان من الضروري أن تنضم إلى هيئات وتكتلات إقليمية تسمح بالاستفادة من منح وقروض تسهل عملية التنمية؛ نتطرق في هذا المطلب إلى المشاكل التي قد تواجه أي دولة خاصة النامية على المستوى المحلي من الجوانب الموالية:

الفرع الأول: جانب الغذاء

يُعَرِض مشكل توفير الغذاء الدولة إلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي قد ينجم عنه زوالها. فقد أثر التغير المناخي والكوارث الطبيعية، على المحاصيل الزراعية؛ خاصة في السنوات الأخيرة، والتي كانت نتائجها سلبية على الإنتاج الغذائي. كذلك أدت الأزمات العالمية والمالية منها،

* – تواجه التنمية في مختلف قطاعاتها مشاكل عديدة ومتزايد من فترة للأخرى، حيث لم تعد التنمية سهلة بالنسبة للدول المتقدمة بل العكس فالتطورات التكنولوجية والصناعية أثرت كثيرا على سيرها واستمرارها وتنقسم المشاكل (المعوقات) إلى محلية وعالمية وأصبح اهتمام المفكرين بمختلف توجهاتهم إلى تحديد هده العراقيل والمشاكل التي تقف في وجه التنمية للحد منها وجعل استمراريتها من أهم الأهداف التي تصبو لها الدول، للمزيد حول موضوع التنمية الاقتصادية وعراقيلها انظر: Jean Didier Lecaillon, Jean Marie Lepage, Et Autres, économie contemporaine « analyse et diagnostics, de boeck éditions université, 3émé édition, Bruxelles, p,468,470.

إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات في مختلف دول العالم، كما أثر استخدام بعض الدول المتقدمة المحاصيل الزراعية كمصدر للطاقة سلبا على إنتاج المواد الغذائية؛ كل هذه العناصر التي تحد من توفير الغذاء الكامل للأفراد، فإنها تعد مصدرا لإنتاج فئات معوقة في المجتمع، ما يجعل بعض الدول تركز في بحثها عن كيفية تأمين الضروريات فقط، وتبتعد عن الاهتمام بمسايرة العالم في التقدم في مختلف المجالات. وقد يعرض ارتفاع أسعار المواد الغذائية ــ الدولة ــ إلى انتفاضات شعبية وإضرابات، والتي تزيد من المشاكل الاقتصادية. وتبقى التغذية من اهتمامات الدول والمنظمات، من أجل توفير الحياة الأفضل للأفراد، وقد تم إحصاء 800 مليون فرد يعانون من سوء التغذية في الدول النامية خلال فترة 1999ــ2001، وأكبر نسبة تم إحصائها في دول جنوب الصحراء الإفريقية بنسبة 33%من السكان، وتتفاوت من دولة إلى أخرى، حيث وصلت في بعض الدول الإفريقية إلى 50%. أما في الشرق الأوسط فقدرت بـ 14% من السكان الذين يعانون مشكلة التغذية[1].

الفرع الثاني: جانب التعليم

اهتم بعض المفكرين الاقتصاديين المنتمين للمدرسة الكلاسيكية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، بدراسة أداء الاقتصاد من جانب التعليم، بقياس الدعم الاقتصادي للتعليم بدءا من المحاولة الرائدة التي أجراها "**دور**" سنة 1707 لوضع خطة للتنمية، ترتكز على برنامج تعليمي لكل الفلاحين والحرفيين في انجلترا. وأول دراسة تحليلية قام بها العالم السوفيتي "**ستريلمين** "سنة 1924، لحساب عائد التعليم على بعض الفئات من المجتمع، وفق المستوى التعليمي، حيث توصل إلى وجود علاقة بين مستوى الدراسة والإنتاجية، ووجد أيضا أن تفرغ العامل للدراسة في التعليم الابتدائي لمدة سنة واحدة يزيد من إنتاجيته، بمتوسط قدره 30%، بينما الفترة المماثلة من تدريب العمال الأميين على نظام التلمذة الصناعية، تؤدي إلى زيادة إنتاجيته بحوالي 12% و14%، ليستنتج من ذلك أن الزيادة في الإنتاجية المترتبة عن السنة الدراسية في الابتدائي تقدر بـ 2.6 أي ضعف التدريب الحرفي في الورشة،

[1] – يواجه العالم ظواهر جديدة تعرقل أداء القطاع الزراعي وبتالي عدم إمكانية تامين غذائي لكافة أفراد المعمورة، فالأزمات والحروب ناهيك عن المشاكل المناخية التي أحدثت خسائر كبيرة في المنتجات الزراعية، ومن ثم لا يمكن تحقيق تنمية إلا بمعالجة المشكل الغذائي وهدا بتطوير الطاقات المتجددة النظيفة التي تحافظ على البيئة، ومعالجة مشكل النمو الديمغرافي خاصة في الدول النامية والمتخلفة التي لا تستطيع تامين الغذاء لأفرادها، للمزيد حول هدا الموضوع والتوقعات خلال الفترات المقبلة انظر: Catherine Esnouf, M. Russel Et Autres, Pour Une Alimentation Durable, Quae Éditions, 2011, France, Pges15,21.

ومن ثم يعد التعليم قوة لدفع التنمية إلى أعلى الدرجات، وبالعكس إذا كانت الدولة لا تهتم بالتعليم فإن البرامج التنموية تصطدم بآثار الأمية وانخفاض المستوى التعليمي للأفراد.

الفرع الثالث: جانب الصحة

عرف العالم في القرن الماضي أثار الحرب العالمية الأولى والثانية، وكوارث وحروب إقليمية، أنتجت مشاكل في جميع المجالات خاصة الجانب الصحي، حيث كانت عائقا للتنمية في بعض المجتمعات بسبب اهتمامها بمعالجة أثار تفشي الأمراض، التي نتجت عن أحد الأسباب التي ذكرناها. وأظهرت كل الدراسات العلمية أنه كلما كان الفرد أو العامل يتمتع بالصحة الكاملة، تمنحه القوة لتقديم الجهد البدني أو العقلي في العمل، ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية، ويرتبط ذلك بمدى توفير الدولة للمرافق الصحية، إضافة إلى الأجر الذي يتقاضاه، والذي يوفر له التغذية الجيدة التي تقيه من الأمراض. وتعيق المشاكل الصحية التنمية، حيث تهتم الدول المتقدمة كثيرا بالجانب المعيشي والصحي الجيد للأفراد الذي يعتبر عاملا فعالا في التنمية. أما بعض الدول النامية، فتتميز بتدني الأجور وتدني مستوى الخدمات الصحية، الذي أثر على أداء الأفراد في التنمية والذي بدوره يؤثر على الإنتاج والإنتاجية، ومن ثم تجسدت العلاقة السببية بين الصحة والنمو، لأن الصحة جزء وعامل أساسي إضافة إلى التغذية والتنمية لتحقيق التقدم واستمرارية التنمية.

المطلب الثاني: مشاكل على المستوى الدولي

تميزت الساحة الدولية، في القرنين العشرين والواحد وعشرين، بمشاكل اقتصادية وسياسية، أثرت على اقتصاديات الدول بما فيها النامية والمتقدمة؛ وأجبرتها على انتهاج سياسات تقشفية وصارمة لإنعاش اقتصادها ومحاولة احتواء الآثار الناجمة من هذه الأزمات؛ وكان للحروب والكوارث الطبيعية ومشاكل البيئة أثر سلبي على التنمية. في هذا المطلب نحاول التطرق إلى أهم المشاكل التي تحد من تنفيذ التنمية.

الفرع الأول: الأزمات العالمية

أجبرت العولمة الدول على تغيير نمط اقتصادها وتجارتها الخارجية. إذ نجد أن انفتاحها الاقتصادي الواسع يؤثر على تنميتها في حال تعرض العالم أو أي دولة إلى أزمات مالية أو اقتصادية؛ وقد عرف العالم عبر الأزمنة، أزمات كثيرة مست كل الجوانب، وكانت نتائجها سلبية على أغلب الدول. وارتباط اقتصاديات الدول فيما بينها، من خلال الاتفاقيات المختلفة في مجال التجارة والشراكة, زادت من حدة أثار الأزمات على الدول (أزمة 1929 التي ضربت أمريكا والتي أثرت كثيرا على كل الدول, وبقيت أثارها لمدة زمنية طويلة، والأزمة الاقتصادية والمالية التي عرفها العالم مؤخرا، والتي أدت إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية)[1]. سنتطرق إلى مفهوم الأزمات العالمية فيما يلي:

أ- **الأزمة الاقتصادية:** وتسمى بالدورات الاقتصادية، وهي تذبذب الناتج القومي والدخل والعمالة لفترة تتراوح بين سنتين إلى عشر سنوات، وتتصف بتوسع معظم قطاعات الاقتصاد أو انكماشها؛ ويطلق على توجه الدورة الاقتصادية إلى الانخفاض والركود، حين يتراجع وينكمش الناتج المحلي لمدة لا تقل عن فصلين متتالين، وللدورات الاقتصادية أنماط غير منتظمة حيث لا يكون دورتين اقتصاديتين متشابهتين، حيث لا يوجد في علم الاقتصاد معادلة دقيقة، يمكن استخدامها للتنبؤ بالدورات والأزمات الاقتصادية، لكن الاقتصاديين عادة ما يرصدون أهم الظواهر المصاحبة للأزمات، وهي:

- ❖ انخفاض مستمر في مشتريات المستهلكين مع ارتفاع مخزون قطاع الأعمال.
- ❖ انخفاض الاستثمار.
- ❖ انخفاض الطلب على اليد العاملة.
- ❖ انخفاض الإنتاج وتباطؤ التضخم وانكماش الطلب على المواد الأولية وانهيار الأسعار.
- ❖ تراجع الأرباح يؤدي إلى انخفاض أسعار الأسهم العامة، بمجرد أن يشعر المستثمرون بحركة تراجع اقتصادي متوقع، وتقليص حجم القروض الذي يؤثر على أسعار الفائدة.

---

[1] – للمزيد حول الأزمات التي عرفها العالم منذ القرن 18 إلى العصر الحالي انظر: الداوي الشيخ،الأزمة المالية العالمية، انعكاساتها وحلولها، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، 13 و14مارس 2009.

ب- الأزمة المالية: تحدث الأزمة المالية في حالة انخفاض أسعار أحد العناصر أو أكثر المكونة للأصول، والمتمثلة في الأصول المادية التي تستخدم في العملية الإنتاجية، وهي الآلات والمعدات والعقارات، والأصول المالية، والمتمثلة أيضا في حقوق الملكية لرأس المال المادي أو للمخزون السلعي مثل حسابات الادخار والأسهم. ويكون الانهيار المفاجئ لقيمة أحد هذه الأصول بإلافلاس أو الانهيار لقيمة المؤسسات التي تملكها الدولة، وقد تتوسع الانهيارات إلى سوق الأسهم، أو عملة دولة ما، أو سوق العقارات، أو مجموعة من المؤسسات المالية، لتمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد.

الفرع الثاني: الحـــــــــــروب

قد تتأثر السياسات التنموية التي تحدد في برامج تتعلق بالقطاعات الاقتصادية والاجتماعية في أية لحظة بمشاكل الحروب. فقد عرف العالم حروبا أعطت نتائج سلبية، وأثرت على تنمية الدول، وأخرت بعضها. كما شهد العصر الحالي حروبا، أهمها حرب الخليج 1991، والحرب المعاصرة على الإرهاب. وتتأثر التنمية في بعض دول العالم بنتائج الحروب السلبية التي قد تندلع وتنعكس مخلفاتها على عملية العرض والطلب في الأسواق العالمية، وبعضها يستفيد منها.

الفرع الثالث: مشاكل البيئة والمناخ

أنتج التطور الصناعي والتكنولوجي الذي يعرفه العالم تقدم البشرية في كافة مجالات الحياة وأنتج كذلك العولمة التي جعلت كل دول العالم كأنها دولة واحدة، وبالرغم من الايجابيات التي حققها هذا التطور، إلا أنه أنتج بعض السلبيات، أهمها المشاكل البيئية، التي يعاني منها الشعوب، نتيجة النفايات الصناعية التي تتسبب في تلوث البيئة، زيادة إلى مشكل طبقة الأزون الذي أصبح يهدد العالم؛ وقد أثرت هذه النتائج على المناخ الذي تذبذب في العشرية الأخيرة، وتسبب في جفاف بعض الدول خاصة الإفريقية، كما تسبب في هدم عدة مناطق في العالم بفعل الفيضانات التي ضربت دول أسيا. وتؤثر المشاكل البيئية والتغير المناخي على مسار التنمية، حيث تلزم الدول على تخصيص مبالغ مالية لمعالجة هذه المشاكل، مما يؤدي إلى إهمال بعض القطاعات الاقتصادية لنقص تمويل سياسات وبرامج تنميتها بشكل أفضل. [1]

[1] - للمزيد عن التنمية النظيفة في ظل العولمة انظر كتاب: Peter Lang, La Mondialisation Contre Le Développement Durable ?, Presses Interuniversitaires Européennes, Bruxelles, 2006, Page101-127.

المبحث الثالث: بعض نماذج التنمية الصناعية في العالم المعاصر

يجمع بعض الباحثون والمفكرون العالميون في الدراسات المستقبلية على التغير الذي حدث في موازين القوى العالمية، والذي بدأ يظهر في المجتمع العالمي، بسبب التطور الصناعي والتكنولوجي السريع، الذي أنتج قوى دولية صناعية تتحكم في العالم، زيادة إلى الدور الرئيس للعولمة، في السنوات الأخيرة الذي أنتج تصنيفات جديدة لاقتصاديات الدول. وقد عرفت بعض هذه الدول، تحولات كبيرة في استراتيجيات التنمية التي مست اقتصادياتها، والتي أدت إلى إعادة ترتيبها في مصف عالمي جديد بعدما كانت محسوبة على الدول النامية، كالهند والصين والمكسيك وغيرها، حيث أصبحت تسمى بالدول الناشئة. وبقدر ما تقدمّت بعض الدول بالثورة الصناعية، فقد تأخرت دول أخرى، خاصة وأن أغلبية الدول المصنفة في مصف الدول النامية بقيت محاصرة بمشاكلها الاقتصادية، ولم تستطع إيجاد الحل الاستراتيجي لها للالتحاق بالدول المتقدمة أو الناشئة. فبالرغم ما حققته الدول العظمى من تقدم وتطور في الاقتصاد وبالأخص في القطاع الصناعي، إلا أنها ما زالت تجدد استراتيجياتها الصناعية بما يتوافق المتغيرات الدولية والتطورات التكنولوجية، من خلال وضع سياسات وبرامج تنموية وآليات للحد من منافسة الدول الناشئة التي أصبحت تهدد اقتصادياتها، والمشاكل والآثار السلبية التي أنتجتها العولمة في العالم. نتطرق إلى أهم الاستراتيجيات التنموية الجديدة لترقية الصناعة في بعض دول العالم والمتمثلة في نماذج للتنمية حسب كل تصنيف من التصنيفات الثلاثة لدول العالم.

المطلب الأول: استراتيجيات التنمية الصناعية في الاقتصاديات النامية

يؤدي التخطيط الاستراتيجي دورا كبيرا في إعادة صياغة السياسات التنموية لمختلف القطاعات، خاصة قطاع الصناعة في المدى القريب والبعيد للدول النامية التي تطمح إلى رفع مساهمتها في الاقتصاد العالمي، خاصة مع بروز التكتلات الإقليمية والدول الناشئة التي أصبحت تهدد اقتصادياتها. وكان من الضروري الخروج من سياسة التصنيع البسيطة وغير المجدية بالبحث

عن العراقيل التي تحد التنمية الصناعية. غير أن التنمية في أغلب الدول النامية مازالت بعيدة كل البعد عما وصلت إليه الدول الناشئة والمتقدمة، حيث ارتكزت صناعاتها على الصناعات التركيبية أو الاستخراجية (استخراج الموارد الطبيعية كالنفط والغاز)، ولم تأخذ الصناعات التحويلية قدرا واسعا من الاستراتيجية التنموية إلا في الصناعات الخفيفة. وانطلاقا من أهمية التصنيع في الاقتصاد الوطني، نتطرق إلى سياسة التصنيع في الدول النامية، حيث ميزت مسيرتها التنموية العديد من الظواهر، مع التعرض في الدراسة التحليلية إلى الاستراتيجية التصنيعية في هذه الدول من خلال دولة الأردن فيما يلي:

الفرع الأول: ملامح التصنيع في الدول النامية

لم تستطع أغلب الدول النامية تحقيق التنمية المطلوبة، خاصة في قطاع الصناعة، ماعدا بعض الدول الأسيوية والأمريكية (الصين وماليزيا وكوريا الجنوبية والمكسيك...)، والتي أصبحت تسمى الدول الناشئة؛ وقد عرف العالم بعد الحرب العالمية الثانية تجارب مختلفة في التنمية الصناعية، فمنها من أصبح نموذجا في التصنيع إلى يومنا هذا، حيث سيطرت الدول المتقدمة في البداية والتحقت بها الدول الناشئة في التصنيع وهي تعد نماذج في العالم المعاصر، ومنها ما تزال في بداية التصنيع والتي لم تستطع معالجة مشكل عزوف الأفراد على الإنتاج المحلي، والذي يعود سببه إلى نقص الجودة والقدرة التنافسية لهذه المنتجات؛ واهتمت الدول النامية خلال القرن الماضي بصناعات مختلفة، تم التركيز عليها للخروج من دائرة التخلف، بحيث انتهجت في كل فترة، سياسات لإعادة هيكلة القطاع الصناعي بما يتفق والتغيرات المحلية والدولية، وقد نجحت بعض الدول في تنفيذ أهداف سياساتها التنموية، وبقيت الأخرى متأخرة نظرا لسوء الاستراتيجيات ونقص الإمكانيات.

الفرع الثاني: المؤشرات الاقتصادية للدول النامية

واجهت الدول النامية مشاكل مختلفة لتحقيق التنمية الاقتصادية تتصل بالصناعة منذ استرجاع سيادتها إلى يومنا هذا، وأصبحت تعمل في الوقت الراهن على حماية اقتصادها من التقلبات والأوضاع الخارجية. وتحتاج الدول النامية من ناحية أخرى، إلي إعداد استراتيجيات اقتصادية صارمة، تتميز باستثمارات كبيرة في القطاع الصناعي، من أجل تحقيق مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي، تساهم في الحد من المشاكل التي تتميز بها هذه الدول (الفقر، البطالة، التضخم

والمديونية...)، وتحديث أنماط الإنتاج التي تسمح برفع القدرة التنافسية للسلع والخدمات المحلية. وقد

سنة	الأردن	مصــــــــــــر	الجزائـــــــــــر

تم اختيار بعض الدول النامية لتحديد بعض المؤشرات الاقتصادية والمتمثلة في الناتج المحلي الصناعي ونسب الصناعات بشقيها الاستخراجي والتحويلي في الفترة 2000 ـ 2008.

الجدول رقم 3-4 مساهمة الناتج الصناعي في الناتج المحلي الكلي لبعض الدول النامية للفترة **2000 ـ 2008.**

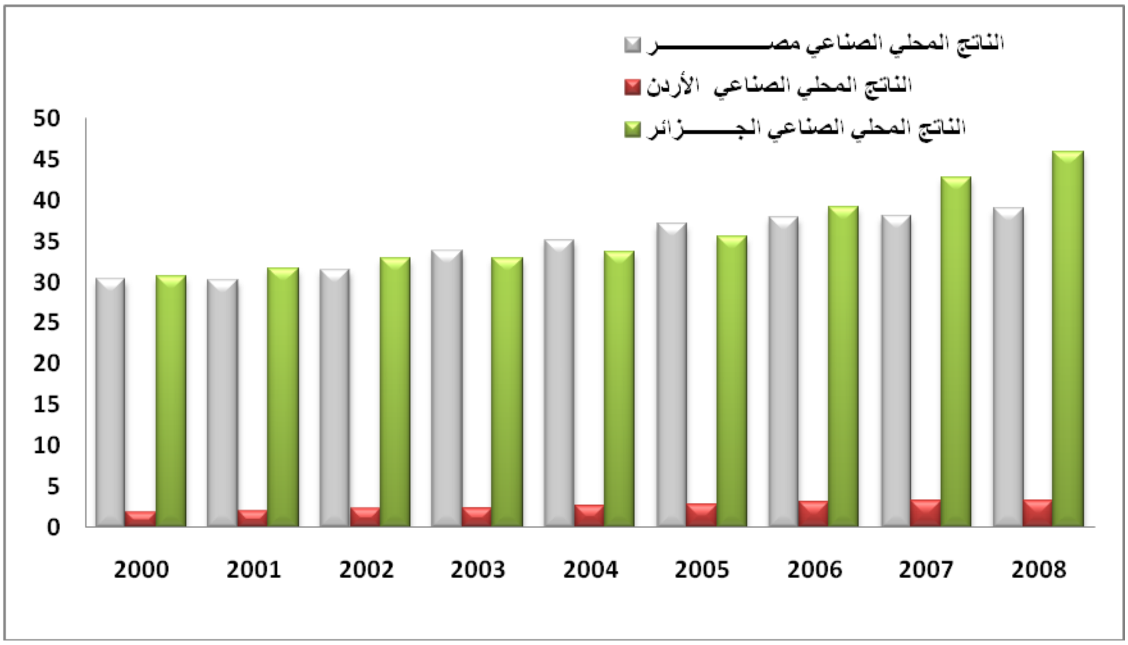
	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الناتج المحلي الصناعي *	1.85	2.01	2.31	2.36	2.66	2.85	3.09	3.24	3.35
الناتج الصناعي% **	25.54	25.76	27.09	27.04	28.60	28.90	29.50	29.40	32.40
الصناعات الاستخراجية%**	9.9	10.0	10.2	9.9	10.4	10.7	10.3	10.1	11.4
الصناعات التحويلية %**	15.66	15.74	16.88	17.18	18.25	18.23	19.16	19.30	21.00
الناتج المحلي الصناعي *	30.70	31.67	32.86	32.89	33.74	35.6	39.08	42.81	45.90
الناتج الصناعي% **	33.13	33.32	34.82	35.66	36.80	36.30	38.42	38.08	39.0
الصناعات الاستخراجية%**	13.7	14.2	15.3	17.4	18.8	19.0	21.9	61.10	68.70
الصناعات التحويلية %**	19.40	19.09	19.57	18.24	18.00	17.33	16.55	56.1	64.6
الناتج المحلي الصناعي *	30.36	30.26	31.57	33.8	35.16	37.11	37.97	38.08	39.0
الناتج الصناعي %**	58.60	53.45	53.08	54.81	56.35	61.45	61.66	61.10	68.70
الصناعات الاستخراجية%*	51.2	45.6	45.3	47.7	49.9	55.8	56.4	56.1	64.6
الصناعات التحويلية% **	7.45	7.90	7.82	7.10	6.50	5.65	5.30	5.00	4.10

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: http://www.arabstats.org/indicator.asp
وhttp://www.dos.gov.jo/dos_home_a/main/index.ht
والبنك العالمي وموقع الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر.

الرسم البياني رقم3-8 تطور الناتج الصناعي ونسبة مساهمه الصناعات التحويلية في الناتج المحلي للجزائر والأردن ومصر خلال فترة 2000-2008.

* – الناتج الصناعي بمليار دولار.

** – نسبة الناتج الصناعي بشقية من الناتج المحلي.



يلاحظ في الشكل البياني رقم **3-8** تطور في نسبة مساهمة الصناعات التحويلية من سنة لأخرى، ورغم ذلك لم تصل الدول النامية إلى درجة التنمية الصناعية التي وصلت إليها الدول المتقدمة، ويرجع ذلك إلى نقص الإمكانات المادية والبشرية، وسوء الاستراتيجيات التنموية، التي تنعدم لعنصر البحث الصناعي والتكنولوجي. وتتميز الدول العربية باعتبارها دولا نامية، بارتفاع مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي، نتيجة امتلاكها لثروات طبيعية أهمها النفط. ويعود سبب محدودية مساهمة الصناعات التحويلية في الدول العربية إلى نقص الخبرة في التصنيع. ومجرد اهتمامها بالصناعات الاستخراجية في سياساتها التنموية، أدى إلى تدني المنتجات في السوق، وعزوف المستهلك عنها، وتوجهه إلى السلع الأجنبية ذات الجودة والسعر المنخفض*.

الفرع الثالث: الصناعة في الأردن

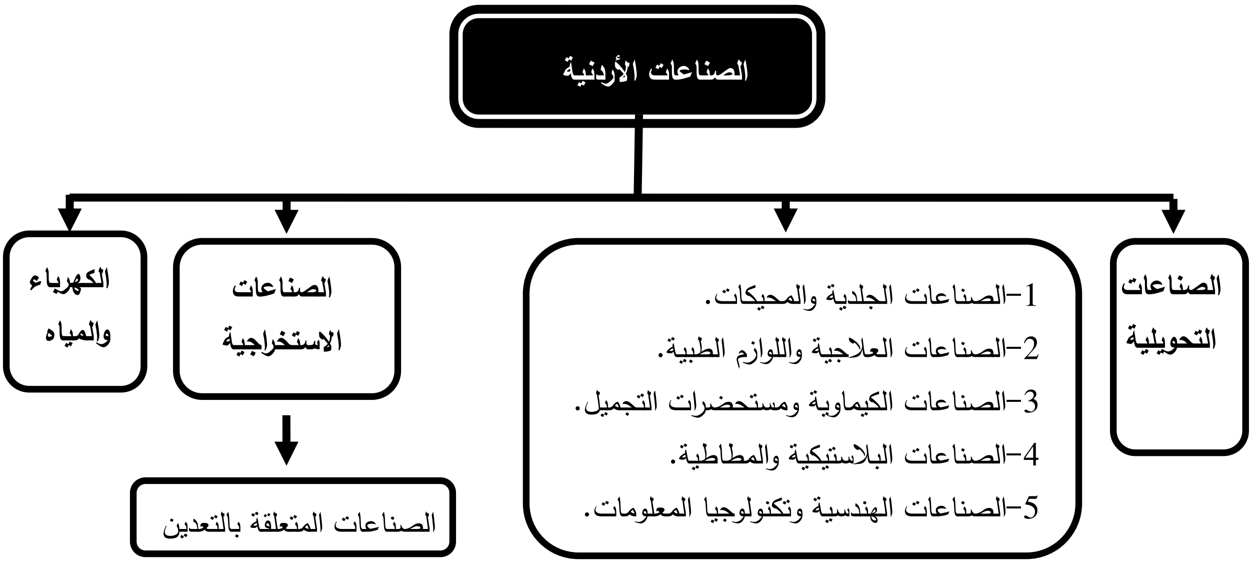
* – تعاني الدول العربية كثيرا من الاختلالات الهيكلية الاقتصادية، حيث أثرت على مردودية وإنتاجية قطاع الصناعة، فرغم انفتاح معظمها على العالم إلا أنها مازلت بعيدة عن التنمية الحقيقة مقارنة بالثروات التي تمتلكها، للمزيد حول التنمية الصناعية العربية انظر: طلعت بن ظافر، التنمية الصناعية العربية على مشارف القرن 21، دراسات المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، http://www.aidmo.org/

عرف الأردن عدة سياسات تنموية شملت كل قطاعاته الاقتصادية، في ظل تميزه بالافتقار في المواد الأولية. وبالرغم من نقص الإمكانات المادية، فقد سار بخطوات كبيرة ومستمرة في التنمية الصناعية خاصة في قطاع الصحة والمتعلق بالأدوية. وظهر الاهتمام بقطاع الصناعة في الأردن في أوائل الخمسينات, من طرف القطاع العام، حيث تم إنشاء مشاريع صناعية في مجال التعدين؛ ولنقص إمكاناته المادية للقيام بهذه المشاريع، تم الاتجاه إلى استخراج البوتاسيوم من البحر الميت والفوسفات من منطقة الحسا، إلى جانب مشاريع أخرى، وقد تكفل بها البنك الدولي للإنشاء والتعمير سنة1955، حيث تم إرسال خبراء لوضع تقرير يتناول الخطوط العريضة للتنمية الاقتصادية خاصة الصناعية. ووضع الأردن قوانين لتشجيع وتوجيه الصناعة، وكان أول مرسوم تحت رقم 27 في 1955، وقد سن الإعفاءات من الرسوم الجمركية لمستوردي الآلات والتجهيزات الصناعية، والضرائب على أرباح الشركات الصناعية لمدة ثلاث سنوات من اجل تشجعيهم على الاستثمار في القطاع الصناعي[1].

أ- **الصناعات الأردنية:** تميزت الصناعة الأردنية في أول مراحلها بالمنتجات الغذائية والمنسوجات والمنتجات الجلدية التي تطورت مع الزمن، وافتقار الدولة لأهم الثروات التي تدخل في الصناعات الإستراتيجية. فقد اعتمدت في المراحل الأولى التنمية البشرية وصناعة المعرفة، حيث سهلت عملية الاستثمار في صناعة الأدوية والمواد الكيمائية، التي تتطلب كثافة معرفية عالية، وقد انتهجت سياسات صارمة من أجل التخصص في هذا المجال من الصناعات، أهمها صناعة المعرفة, وتشجيع الاستثمار الأجنبي في الأردن.

[1]- للمزيد حول الاقتصاد الأردني انظر: مصطفى الحمارنة، الاقتصاد الأردني، المشكلات والأفاق، مركز الدراسات الإستراتيجية، عمان، 1997.

الشكل رقم 3-9 أهم الصناعات الأردنية.[1]



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على وثيقة الإستراتيجية الصناعية الجديدة للفترة 2010 – 2014، وزارة الإحصاء والتخطيط الأردنية.

ب- أهم المؤشرات الاقتصادية الصناعية للأردن: يعتبر الناتج المحلي الصناعي، والاستثمارات الأجنبية، وكمية الصادرات الصناعية، ومعامل مساهمة الصناعات التحويلية، مؤشرات اقتصادية يتم على أساسها تحديد مدى تطور قطاع الصناعة للمملكة الأردنية أو تأخره. وتتم دراسة هذه المؤشرات فيما يلي:

- **تطور الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي:** أثر التطور السريع للتصنيع في المملكة الأردنية، على مختلف القطاعات الاقتصادية وأدائها، خلال فترة التسعينات ويظهر ذلك من خلال النتائج المحققة في نهاية كل فترة زمنية مقارنة مع الدول العربية الأخرى التي تمتلك موارد كبيرة والتي لم تصل الى درجة التخصص في أحد الصناعات.

1

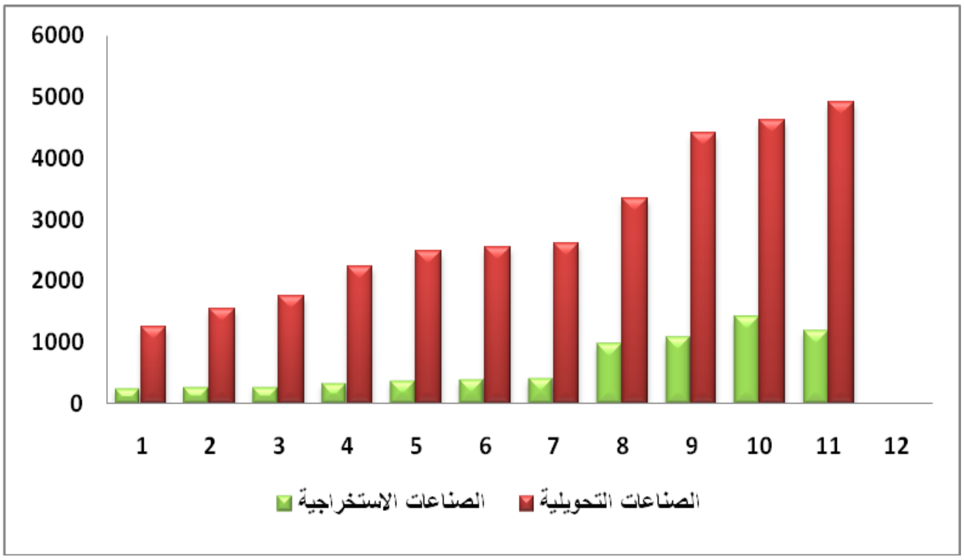
وبالرغم من ذلك، فقد تأثر الاقتصاد الأردني كباقي دول العالم، بمختلف الأزمات العالمية وتداعياتها السلبية على النمو الاقتصادي الإقليمي العالمي خاصة في الفترة الأخيرة.

الجدول رقم 3-5 تطور الناتج المحلي الأردني خلال فترة 2000-2011 (المبالغ بمليون دولار أمريكي بالأسعار الجارية).

السنوات / البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
القيمة المضافة لقطاع الصناعة	1501	1824	2035	2556	2,857	3,106	3,494	4,312	5502	6039	6110
الصناعات الاستخراجية	248	270	274	329	376	392	407	974	1081	1416	1190
النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	2,76	2,81	2,69	2,89	2,96	2,62	2,75	4,9	4.8	2.6	1 ,8
الصناعات التحويلية	1253	1554	1761	2227	2,481	2,547	2614	3338	4421	4623	4920
النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	13,53	14,73	15,16	16,46	17,17	17,79	19,39	16,7	19.2	16.9	17 ,2

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ملاحق إحصائية متعلقة بتقارير الصناعة العربية للمنظمة العربية للتنمية الصناعية للأردن خلال الفترة 2000 إلى 2011 وتقارير مديرية التنمية الصناعية الأردنية للسنوات 2000 إلى 2011 ونشرة المؤشرات الاقتصادية للقطاع الصناعي الأردني، مركز الدراسات الاقتصادية الصناعية، العدد 3، 2013.

الرسم البياني رقم **3-10** تطور الصناعات الاستخراجية والتحويلية للأردن خلال فترة **2001-2011**.



يلاحظ من الرسم البياني أعلاه مدى التطور المتزايد والمستمر للقيمة المضافة للقطاع الصناعي خلال فترة **2001-2011**، والملفت للانتباه أن الصناعات التحويلية أخذت حصة الأسد من القطاع الصناعي، ويعود ذلك الى الاستراتيجية الصناعية المحكمة التي تعتمد كثيرا على ترقية الصناعات التحويلية، خاصة ان المملكة الأردنية لا تستحوذ على موارد طبيعية، وتعد فقيرة جدا، هذا ما ألزم عليها العمل على تنشيط الصناعة، من خلال الاهتمام بالانتاج التحويلي وبصناعة المعرفة التي لعبت دورا كبيرا في عملية التطوير خاصة قطاع صناعات الادوية.

- ❖ **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن:** تعتبر المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة من العناصر الفاعلة في ترقية القطاع الصناعي الأردني ورفع أدائه، حيث تمثل المؤسسات الحرفية الصغيرة والمتوسطة أكثر من 98% من الحجم الإجمالي للمؤسسات في الأردن، وهي ركيزة محورية في الاقتصاد الأردني وتؤثر على أداء التنمية الاقتصادية من حيث مساهمتها في الاستثمار والإنتاج واستيعاب العمالة الوطنية ودعم ميزان المدفوعات عند التصدير أو إحلال الواردات، وتشير بعض التقارير إلى أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حجم الصادرات الأردنية بلغ حدود 29 %

من قيمة الصادرات الكلية.[1] ولم يتم قبل سنة 2005 التحديد الرسمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن، فقد عرفت من خلال هيئات ومؤسسات وبرامج أردنية وأجنبية عاملة في الأردن، حيث تم تحديد مفهومها على أساس عنصر اليد العاملة أو رأس المال المستثمر. كما أن قانون غرفة الصناعة لم يحدد بصورة واضحة ما هي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث عرفها القانون رقم 10 لسنة 2005 بأن المنشأة الصناعية هي أي شركة أو مؤسسة فردية، غرضها الرئيس هو الصناعة، وتعمل في قطاع صناعي معين، ورأس مالها المسجل ثلاثون ألف دينار أردني فأكثر، وعدد عمالها الأردنيين عشرة عمال فأكثر، مشتركين بالضمان الاجتماعي. وتعرفها وزارة الصناعة والتجارة كذلك بأنها مؤسسة صناعية نظرا لحجم صادراتها ومقدار رأسمالها المسجل[2].

الجدول رقم 3-6 مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن.

نوع المؤسسة الصناعية	عدد العمال	رأس المال المسجل
حرفية*	1-9	أو أقل من 30 ألف دينار
صغيرة	10-49	و30 ألف دينار فأكثر
متوسطة	50-249	و30 ألف دينار فأكثر
كبيرة	250 فأكثر	و30 ألف دينار فأكثر

المصدر: للصناعة الأردنية، تقرير إحصائي واقع الصناعة في الأردن 2011، وزارة الصناعة والتجارة الأردنية،
http://www.mit.gov.jo/Default.aspx?tabid=354

❖ تطور الطلب لبراءة الاختراع المحلية والأجنبية في الأردن خلال الفترة 2006-2012:

تميز الأردن بالتطور المستمر في عدد طلبات براءة الاختراع المحلية والأجنبية، حيث

---

[1] – غرفة صناعة الزرقاء، واقع المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محافظة الزرقاء، دراسة ميدانية، وحدة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2010، ص 1.

[2] – غرفة صناعة الزرقاء، واقع المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محافظة الزرقاء، مرجع سابق، ص2.

* – تم تصنيف المؤسسات الحرفية والتي تشكل نسبة 92% من عدد المصانع المحلية ضمن تصنيفات الصناعات الصغيرة والمتوسطة حيث تمتاز هذه المؤسسات بصغر حجمها وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية, وحاجتها إلى تلقي الدعم المحلي والأجنبي.

سمحت بتطوير مختلف القطاعات، وعلى رأسها قطاع الأدوية، بحيث يعد المصدر الأول له إلى الدول العربية؛ والجدول الموالي يوضح تطور إنتاج براءات الاختراع:

الجدول رقم **3-7** تطور إنتاج براءات الاختراعات في الأردن خلال الفترة **2006-2012.**

السنة	الطلبات المحلية	البراءة المحلية	الطلبات الأجنبية	البراءة الأجنبية
2006	75	10	428	50
2007	59	23	507	40
2008	50	10	535	11
2009	60	11	446	40
2010	43	22	431	64
2011	41	7	362	36
2012	53	4	344	70

المصدر: تقرير تطور طلبات البراءة للفترة 2006 إلى 2012 غرفة الصناعة الأردنية 2013.

❖ **الاستثمار الأجنبي في الأردن:** باعتبار أن الأردن من الدول الفقيرة دخلا، فقد اهتم بتشجيع الاستثمارات الأجنبية لجلب أكبر قدر ممكن من رؤؤس الأموال، والتي تسمح بانجاز أهم المشاريع لمختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. الجدول الموالي يبين تطور الاستثمار الأجنبي خلال سنتي 2000 و2011:

الجدول رقم**3-8** نصيب الاستثمارات الأجنبية والمحلية في سنتي **2010 و2011 في الأردن.**

البيان	2010	2011	نسبة التغير
الاستثمارات الإجمالية	1.661	1.023	-38,4%
الاستثمارات المحلية	1.437	729	-49,2%
الاستثمارات الأجنبية	224	295	31,4%

المصدر: تقرير الإحصائيات الأردنية لعام 2011، قسم السياسات الصناعية، مديرية التنمية الصناعية، وزارة التخطيط والإحصاء الأردنية.

الفرع الرابع: محاور السياسة الصناعية الوطنية 2010-2014

يقوم الأردن بإعداد استراتيجية تنموية تخص القطاعات الاقتصادية من فترة إلى أخرى محددة بخمس سنوات، إذ يعمل على وضع استراتيجية لكل قطاع اقتصادي للسنوات المقبلة، ويتم تحليل ودراسة أهم الانجازات والمشاريع قيد التنفيذ لتحديد مدى أداء هذه الاستراتيجية، والبحث عن البدائل المثلى للسياسات المستقبلية قصد تحسين وترقية الصناعة الأردنية. ويعتمد الأردن على الخبراء الاقتصاديين والصناعيين ومختلف العناصر الفاعلة في النشاط الاقتصادي لصياغة استراتيجية فعالة.

أ- **مبادئ الإستراتيجية الصناعية الأردنية 2010-2014:** جاء برنامج دعم الصناعة 2010ـ2014، المتضمن المبادئ العامة لترقية التصنيع الأردني، كنتيجة لنمو قطاع الصناعة في السوق المحلية والأجنبية في السنوات الأخيرة، والذي أثر على مختلف القطاعات والمؤشرات الاقتصادية بشكل إيجابي وأولها على الناتج المحلي الإجمالي ومعدل دخل الفرد والتجارة الخارجية، وفي مقدمتها الصادرات. وتركز المبادئ العامة للسياسة الصناعية الوطنية على رفع مساهمة القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية، وعلى توفير البيئة الملائمة لجلب أكبر قدر من الاستثمارات، وتقديم الدعم والحوافز التي تخدم القطاعات الصناعية بشكل عام، والتركيز على الصناعات التصديرية وتنمية القطاعات المساندة للقطاع الصناعي، وتطوير آليات حديثة للشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ب- **أهداف الإستراتيجية الصناعية 2010-2014 ومحاورها:** تم تحديد جملة من الأهداف الرئيسية في برامج السياسة الصناعية، وهي ملخصة فيما يلي: [1]

- ❖ تنمية قطاع الصناعة
- ❖ زيادة حجم الصادرات.
- ❖ زيادة فرص العمل الأردنية المتاحة في القطاع الصناعي.
- ❖ زيادة حجم الاستثمار الكلي الصناعي.

1- استراتيجيه التنمية الصناعية للأردن للفترة 2010 - 2014، وزارة الصناعة والتجارة الأردنية: http://www.mit.gov.jo/

وقد تعلقت المحاور التي اعتمدتها الوزارة الوصية لقطاع الصناعة الأردنية، بالجانب الفني والمالي والتكنولوجي لترقية الصناعات المحلية، إضافة إلى تنمية الصادرات وتشجيع الاستثمار، كل هذا ملخص حسب ما جاء في وثيقة برنامج قطاع الصناعة التنموي لـ 2010-2014.[1]

- ❖ الدعم الفني والمالي والبحث والتطوير والإبداع والموارد البشرية.
- ❖ تنمية الصادرات.
- ❖ تشجيع الاستثمار.
- ❖ المواصفات والمقاييس.*
- ❖ سياسة تصنيعية تتوافق مع مبدأ حماية البيئة.**
- ❖ وضع سياسات تشريعية وإجراءات حكومية لتفعيل وتسهيل تنفيذ محاور استراتيجيه التصنيع الجديدة.

المطلب الثاني: تجارب الدول الناشئة

عرفت الدول الناشئة في قارتي أسيا وأمريكا اللاتينية تطورا سريعا في الصناعة، من خلال إتباع استراتجيات ناجحة غيرت اقتصادياتها من الأسوأ إلى الأحسن، واقتحمت منتجاتها الأسواق العالمية؛ وأهم نماذج للتنمية الصناعية في هذه الدول, ماليزيا وتركيا وكوريا والهند والبرازيل. وفي هذا المطلب نتطرق إلى أهم الدول الناشئة وأهم المؤشرات الاقتصادية، حيث يتم التطرق بالتفصيل إلى نموذج كوريا الجنوبية, التي انتقلت إلى الاقتصاد الراقي والمتقدم في فترة وجيزة رغم الظروف التي مرت بها.

أ- **مفهوم الدول الناشئة:** لا يعتبر مصطلح الاقتصاديات الناشئة جديدا في العالم، ولكنه في الواقع استخدم لأول مرة في الثمانينات؛ إذ كانت الاقتصاديات الآسيوية تعرف إلى وقت قريب بأنها نامية، إلا أنها بتقدمها الواسع أصبح يطلق عليها اسم الدول الناشئة؛ ولم تصنف العديد

[1]- وثيقة استراتيجيه التنمية الصناعية للفترة 2010-2014، وزارة الصناعة والتجارة الأردنية، 2010.

*- تم وضع نقاط أساسية لتحديد المواصفات والمقاييس للصناعيين الأردنيين، وتقديم الدعم الفني لهم وفق الشروط الفنية العالمية، وأهم هذه النقاط التي تعمل على تفعيل القطاع الصناعي مع السوق العالمية.

**- تبني سياسات وممارسات التي تخدم البيئة والتي تسهم في دخول المنتجات الأردنية إلى الأسواق العالمية.

من الدول النامية التي تتميز بالتطور المستمر في قائمة الدول الناشئة، ويرجع ذلك إلى وجود معايير لتحديدها. فمفهوم الأسواق الناشئة تتباين حسب هذه المعايير التي تحددها هيئات مالية عالمية، حيث تقوم بتحديد الدول ذات البيئة الاستثمارية والوضعية المالية الجيدة، إضافة إلى عوامل أخرى يمكن إضافتها لإطلاق مصطلح ناشئ على اقتصاد دولة، وهي أن تكون لها انطلاقة اقتصادية فعلية مميزة بالتصنيع المتسارع، وتكون ركيزتها الإرادة السياسية في تحقيق التنمية والنمو الكبير للمجتمع؛ ويمكن تحديد قائمة الدول الناشئة وفق المعايير المذكورة، والتي تشمل:

- ❖ **دول عملاقة** لها استقلال اقتصادي ولها كثافة سكانية: الصين والهند والبرازيل.
- ❖ **دول ناشئة** تدعمها الولايات المتحدة وأوروبا، وهي المكسيك وتركيا وكوريا الجنوبية، وهي الأكثر ضعفا لأن اقتصادها يعتمد إلى حد كبير على القوى العظمى.
- ❖ **دول ناشئة أخرى:** تعتبر روسيا دولة ناشئة وفقا لحالة التصنيع أكثر من كونها ناشئة فعليا، وهي نموذجا فريدا وخاصا بالنسبة لهذه الدول. كل الدول الناشئة السابقة الذكر_ كانت لحكومات دورا مهما في تحريك الاقتصاد ولا زالت كذلك حتى يومنا هذا_ قامت بتوفير الدعم المادي والمعنوي للمؤسسات العمومية والخاصة بفضل الإرادة السياسية الطامحة لتحقيق مكانة في السوق العالمية، وهذا ما توصلت له بالفعل خلال القرن الماضي. وفي سنة 2008 أصبحت بعض الدول الناشئة تتشكل في مصطلح جديد وهو الدول بريك (bric)، والذي يعني الدول الأكثر قوة صناعيا واقتصاديا حيث أخذت كلمة بريك من أول حرف لكل الدول المنتمية وهي البرازيل روسيا الهند والصين. وفي 2011 أصبح يسمى بريكس (brics)* نتيجة إضافة جنوب إفريقيا إليه باعتبار أنها أصبحت قوة اقتصادية في العالم. والملفت للانتباه أنه لا توجد دولة عربية في قائمة الدول التي يطلق عليها الناشئة، فبالرغم من توفر معيار الحالة المالية الجيدة في بعض الدول العربية إلا أنهم مازالوا يصنفون في الدول النامية.

* - BRICS : B= BRAZIL, R= RUSSE, C= COREE DU SUD, S= SOUTH AFRICA.

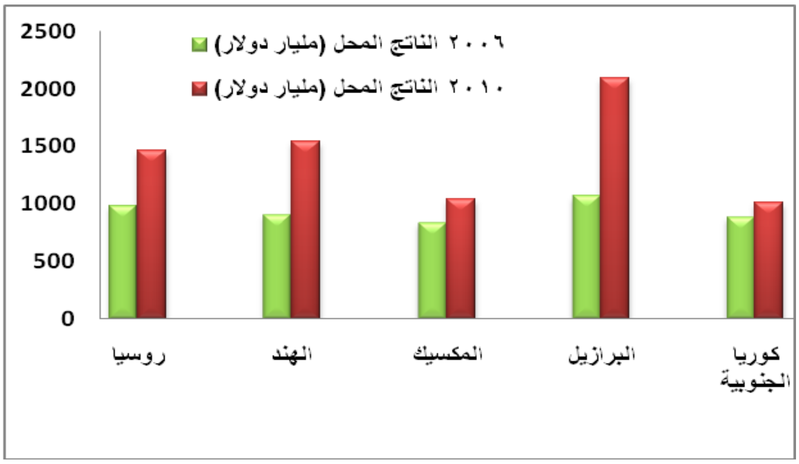
ب- **أهم المؤشرات الاقتصادية للدول الناشئة:** عرفت الدول الناشئة تطور ملحوظ ومستمر في المؤشرات الاقتصادية، نتيجة زيادة صادرتها خاصة الصناعية، والجدول الموالي يبين تطور الناتج المحلي ومعدلات النمو خلال سنتي 2006 و2010 لبعض الدول الناشئة وهي: روسيا والهند والمكسيك والبرازيل وكوريا الجنوبية.

الجدول رقم 3-9 تطور الناتج المحلي لبعض الدول الناشئة للفترة **2000 ــ 2010.**

الدولـــــة	2006		2010	
	الناتج المحلي (مليار دولار)	معدل النمو %	الناتج المحلي (مليار دولار)	معدل النمو %
روسيا	986	%5.7	1465	%2.8
الهند	906	%9.0	1538	%7.8
المكسيك	839	%3.3	1039	%3.8
البرازيل	1068	%3.7	2090	%7.5
كوريا الجنوبية	888	%5.1	1007	%3.9

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير تطور المؤشرات الاقتصادية في العالم، البنك العالمي و
http://www.statistiques-mondiales.com/pib.htm

الرسم البياني رقم3 -11 تطور الناتج المحلي لبعض الدول الناشئة خلال سنتي 2006 و2010:



من خلال الرسم البياني رقم **3-11** يلاحظ مدى تطور الناتج المحلي للدول الناشئة خلال خمس سنوات (**2006** إلى **2010**) نتيجة إلى الاستراتيجية التنموية المتبعة والتي اهتمت كثيرا بترقية الصناعات بسبب زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية، والتي بدورها ارتفعت القدرة التنافسية للمنتجات من سلع وخدمات، كما سمحت هذه الإستراتيجية بزيادة الصادرات ومنافسة الدول المتقدمة.

الفرع الأول: التنمية الصناعية في كوريا الجنوبية

تعد تجربة كوريا الجنوبية في التصنيع بمثابة نموذج للدول النامية، وحتى المتقدمة. فبالرغم ما تعرضت له كوريا الجنوبية من استعمار خرجت منه محطمة في كل الميادين؛ إلا أنها وضعت استراتيجيات للنهوض باقتصادها خاصة القطاع الصناعي؛ فكل الاستراتيجيات التي كان هدفها التصنيع ويقودها التصدير، لم يكن الهدف منها الإنتاج للسوق المحلية فقط بقدر ما كان الهدف أوسع وهو التصدير والمنافسة[1]. ومرت كوريا الجنوبية بتحول صناعي ناجح يفوق كل التوقعات، حتى أصبحت في العصر الحديث ثالث أكبر دولة نامية مصدرة للصادرات الصناعية[2]. ولا زالت كوريا الجنوبية، نموذجا للتنمية الاقتصادية، حيث انتقلت في وقت وجيز من الاقتصاد الراكد والفقير إلى الاقتصاد الراقي, وأصبحت تنافس الدول المتقدمة، وبالأخص في الصناعة. [3] حققت كوريا الجنوبية خلال العقود الثلاثة الأخيرة قفزة تنموية شاملة على كافة مستويات النشاطات أدت إلى تحويل كوريا الجنوبية من مجتمع شديد التخلف بكل المقاييس إلى مجتمع ينافس الدول المتقدمة اقتصاديا، وترجع أهمية هذه التغيرات الايجابية إلى قصر مدتها الزمنية التي تمت فيها من ناحية، وإلى تدني الاقتصاد وأحوال المجتمع الشديد من جهة ثانية خلال عملية البدء في التنمية، وأخيرا إلى حجم الانجاز التنموي الذي تم خلال تلك الفترة؛ فقد خرجت كوريا الجنوبية من الحرب الكوريتين وهذا ما بين1950 و1953

---

[1]-خديجة عرفة محمد أمين، كوريا والعولمة، دراسات أسيوية، مجلة النهضة، جامعة القاهرة، العدد12، 2003، ص133-139.

[2] – للمزيد حول التنمية في كوريا انظر: محمد السيد، النموذج الكوري للتنمية، مركز الدراسات الاسيوية، جامعة القاهرة، 1996، و Abdelouahab Rezig, Algérie, Brazil, Corée Du Sud, Tris Expériences De Développement, Opu, Alger, 2006.

[3] - Voir ouvrage la révolution industrielle inachevée du tiers monde ; perspectives et politiques de reprise-3eme partie : perspectives D'industrialisation dans les pays en développement par ajit singh –année 1988 page de 909 à 915.

*– CHAEBOL (تشابول): هو تكتل صناعي كبير يمتلكه خواص حيث تسيطر عليه شركات من كوريا الجنوبية التي تتميز بعلاقات قوية مع وكالات حكومية، حيث كانت المشاريع تملكها الأسر في كوريا الجنوبية في الفترة قبل عام 1961 وخرجت إلى حيز الوجود مع نظام بارك تشونغ هي (1961-1979). على غرار النظام زيبتسو التي وضعت في اليابان خلال عصر ميجي. هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين زيبتسو وتشاييبول chaebol وأهمها هو مصدر رأس المال حيث كان ممنوعا على تشايبول Chaebol من إعطاء حق للبنوك امتلاك الأسهم فيها، وكانت تتميز تشاييبول CHAEBOL برعاية الحكومة بمنحها امتيازات خاصة، التي أدت تحقيق النجاح الاقتصادي للتشاييبول Chaebol، وأهم الشركات التابعة لها هي سماسونغ وسيتون وهونداي، للمزيد انظر: http://www.economist.com/node/21546069

في حالة سيئة، فكثرة المشاكل في كل الميادين، والنقص الكبير للوسائل الضرورية المتاحة لم تستطع تلبية الحاجيات الضرورية للأفراد. وكان يرتكز الاقتصاد على القطاع الزراعي الذي تلاشى من أثار الحرب، فبالرغم من أن الدولة كانت تعتمد على المساعدات الأمريكية، لم تكن كافية لسد حاجياتها، بسبب آثار التدهور السياسي على الاقتصاد. نتناول في هذه الدراسة تاريخ اقتصاد كوريا الجنوبية، وفيه نسرد كافة مؤشرات التنمية خلال العقود الماضية، ونحاول تبيان الأنماط الصناعية والتغيرات الهيكلية، وأخيرا نتناول بالدراسة مراحل التنمية الصناعية الكورية.

ت- لمحة تاريخية عن الاقتصاد الكوري: كان يتميز اقتصاد كوريا الجنوبية في الستينيات بالتخلف نتيجة الحروب التي عرفتها مخلفة الفقر وعدم الاستقرار السياسي، وهي لا تمتلك إلا موارد محدودة وسوق محلية صغيرة. بدأت كوريا الجنوبية مع مطلع الستينيات في التخطيط للنهوض بالاقتصاد، حيث تم وضع خطة التنمية الخماسية وهذا في الفترة الممتدة ما بين1962 و1966، وكان من بين أهدافها الأولى، بناء البنية التحتية، والتصنيع من أجل التصدير، فأنشئت الصناعات الاستراتيجية (صناعة الحديد والصلب)، كما تضمنت هذه الخطة تشجيع القطاع الخاص ومنح المزايا للاستثمار في الصناعة، وعملت كوريا الجنوبية أيضا على استيراد التكنولوجيا للاستفادة منها في المشاريع الصناعية. كل هذه السياسات المتبعة أدت إلى ظهور الرأسمالية الصناعية الكورية في صفة شركات عملاقة تعرف باسم تشابول "CHAEBOL"[*]، وبالتالي أخرجت نتائج هذه الخطة الايجابية الصناعة من السوق المحلية إلى السوق الدولية، وعملت الدولة على الحد من التدخل في الاقتصاد وهذا لتمكين الشركات العملاقة من تحقيق التقدم وترقية الصناعة، حيث اكتفت بالتوجيه فقط. وقد حققت كوريا الجنوبية معدلات نمو مرتفعة إذ بلغ المتوسط السنوي لمعدل نمو الدخل للفرد نحو 8 مرات خلال فترة 1960ـ 1993[2]. وعرفت كوريا نقلة سريعة لاقتصادها، وهذا بفضل تغيرات هيكلية في اقتصادها، خاصة قطاع الصناعة الذي استقطب اهتمام الدولة، خاصة قطاع الصناعات التحويلية الذي أعطى نتائج جيدة في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي من سنة لأخرى، كما تمكنت كوريا الجنوبية

[2]- عرفة محمد أمين خديجة، كوريا والعولمة، مرجع سابق، ص56.

من تقليل التضخم بنسبة كبيرة حيث انخفض من 19,5 في السبعينيات إلى 6,3 في 1980، إلى جانب أن الاستراتيجيات المتبعة غيرت العجز في ميزان المدفوعات إلى فائض.[1]

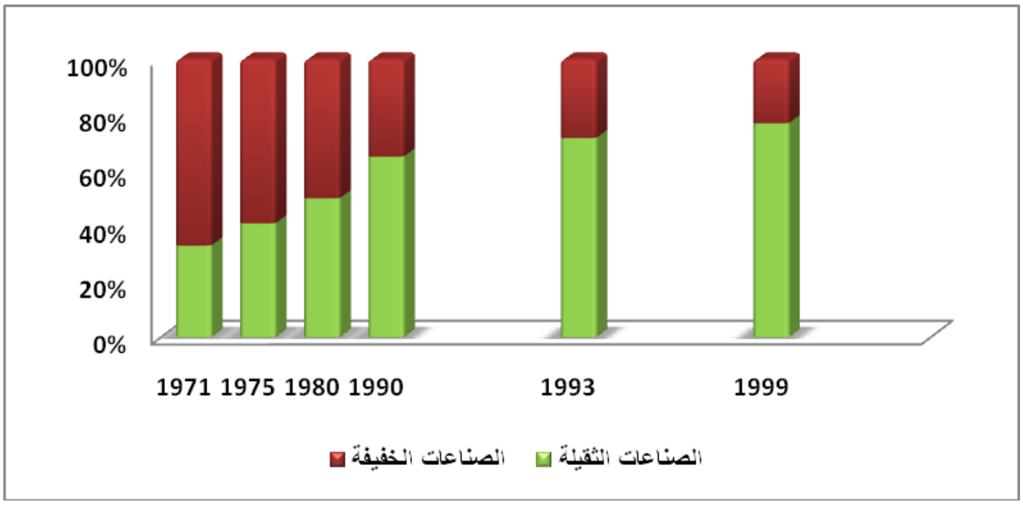
ث- تطور مساهمة الصناعات الثقيلة والخفيفة في هيكل الصناعة التحويلية: تؤدي الصناعات الثقيلة والخفيفة خارج الصناعات الاستخراجية دورا هاما في ترقية القطاع الصناعي لمدى قدرتها التنافسية في السوق المحلية والدولية؛ وكانت تجربة كوريا الجنوبية في التنمية الصناعية، انطلاقا من الصناعات الثقيلة والخفيفة، التي اكتسحت العالم وأصبحت تنافس أهم منتجات الدول المتقدمة. ويمكن تحديد مساهمة هذه الصناعات فيما يلي:

الجدول رقم 3-10 تطور مساهمة الصناعات الثقيلة والخفيفة في الصناعات التحويلية لكوريا الجنوبية للفترة **1971 ـ 1999.**

نوع الصناعة	1971	1975	1980	1990	1993	1999
الصناعات الثقيلة	%33	%41	%50	%65	%71.7	%77
الصناعات الخفيفة	%67	%59	%50	%35	%28.3	%23
المجموع	%100	%100	%100	%100	%100	%100

المصدر:تقارير اقتصادية حول تطور الصناعة للفترات 1971 إلى 1999 وزارة الصناعة الكورية.

الرسم البياني رقم **3-12** نصيب الصناعات الخفيفة والثقيلة في الصناعة لكوريا الجنوبية.



[1]- انظر كتاب : سليم محمد السيد ، النموذج الكوري للتنمية، مركز الدراسات الأسيوية، جامعة القاهرة، 1996 ص 39.

وقد أحدث الاستثمار الزائد في الصناعات الثقيلة، تشوهات حادة في تخصيص الموارد على حساب الصناعات الخفيفة الكثيفة العمل. وكان من بين الآثار الجانبية لاستراتيجية النمو الاقتصادي الموجه، والتي تؤكد على تشجيع الصادرات، ظهور نقص شديد في السلع الاستهلاكية المحلية وتفاقمه بسبب ارتفاع الأجور، والارتقاء بمستوى المعيشة في البلاد. وكانت نتيجة فرض الرقابة على أسعار السلع الاستهلاكية، أنه تم خفض منتجي السلع الاستهلاكية.

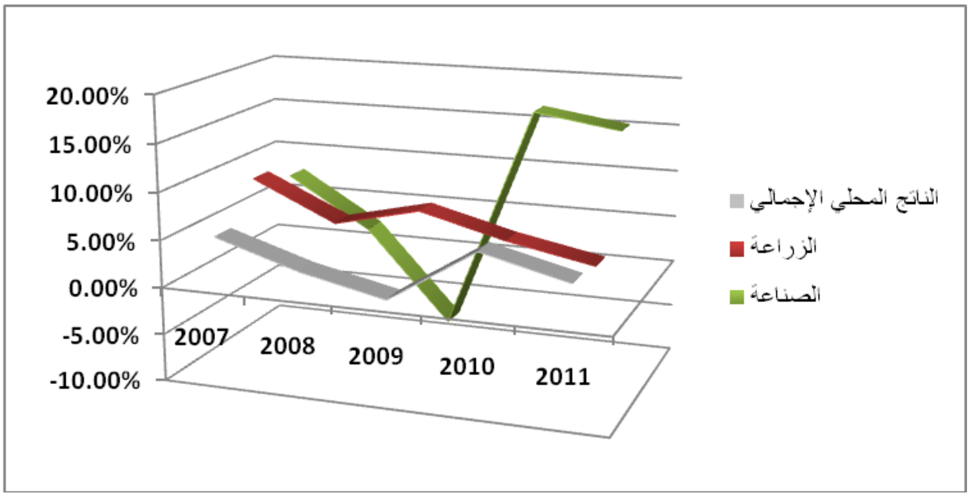
أ- **التغير الهيكلي بين قطاعات الاقتصاد المختلفة:** عرفت كوريا الجنوبية سياسات هيكلية مست مختلف القطاعات، وقد أثرت على سير التنمية والنمو لها. والجدول الموالي يبين معدلات النمو السنوي في القطاعات المختلفة للاقتصاد خلال الفترة 2007 ـ 2011.

الجدول رقم 3-11 تطور معدل النمو الحقيقي للناتج في القطاعات المختلفة لكوريا الجنوبية للفترة **2007 ـ 2011**.

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011
الناتج المحلي الإجمالي	%5.11	%2.30	%0.32	%6.16	%3.9
الزراعة	%9.24	%5.13	%7.25	%4.9	%3.12
الصناعة*	%7.6	%2.2	%7.5-	%16.6	%15.2

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على http://www.statistiques-mondiales.com/taux_de_croissance.htm و http://knoema.com/atlas/Republic-of-Korea

الرسم البياني رقم 3-13 تطور معدل نمو القطاعات الاقتصادية لكوريا الجنوبية للفترة **2007-2011**.



* - تشمل الصناعة على الصناعات التحويلية, البناء والتشييد, كهرباء, ماء, وغاز.

يلاحظ من خلال الرسم البياني أعلاه، تذبذب في معدلات نمو الناتج المحلي الكوري، حيث تراجع كثيرا نظرا لتأثره بالأزمة العالمية **2006**، إضافة إلى قطاع الزراعة الذي تأثر هو الأخر كثيرا. أما قطاع الصناعة، فقد تم إنجاز أهداف الاستراتيجية التنموية من خلال تنفيذ أهم البرامج المتعلقة بالتنمية المسطرة، حيث ساهمت في رفع القيمة المضافة لقطاع الصناعة، ومن ثم المساهمة في الناتج المحلي، وارتفع بذلك معدل نمو قطاع الصناعة من **7,6%** في **2007** إلى **15,2** في سنة **2011**.

الفرع الثاني: إستراتيجية التصنيع

عرفت كوريا الجنوبية استراتيجيات عديدة لإعادة تنمية صناعاتها ورفعها إلى أعلى المستويات، حيث مرت بمراحل عديدة أنتجت هذا التقدم الذي كان له أثر ايجابي على كافة المجالات؛ واستطاعت في فترة وجيزة أن تكون منافسة للدول الرائدة في التصنيع بفضل الاهتمام الكبير بالبحث العلمي والتكنولوجي[*].

- **مرحلة 1962 إلى 1971**: التغير السياسي الذي عرفته كوريا الجنوبية كان له أثاره على المستوى الاقتصادي، حيث تم العمل على تشجيع الصادرات وتنميتها وتحقق ذلك بوضع آليات وهي: [1]

- ✓ أسعار صرف متعددة.
- ✓ المدفوعات النقدية المباشرة بعدد من الصناعات الموجهة للتصدير دون غيرها.
- ✓ السماح باحتفاظ المصدرين بنسب مجددة من حصيلة الصادرات بالعملات الصعبة.
- ✓ السماح باستيراد السلع الخاضعة لقيود الاستيراد.
- ✓ السماح بالاقتراض بالعملات الصعبة مع صرف النظر عن نوع المنشاة الصناعية.

---

[*]– يلعب البحث العلمي والتكنولوجي في تقدم الدول والدليل أن الدول المتقدمة أنجزت كثيرا بفضل الثورة الصناعية، للمزيد انظر: دور البحث والتطوير في التنمية الصناعية، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ومركز الاختبارات والأبحاث الصناعية، دمشق، 2001 و

Monographies sur le développement technologique-le développement technologique au japon Unesco 1971-paris France-page 79 a 98.

[1]– انظر كتاب: محمد السيد، النموذج التنمية الكورية، مرجع سابق، ص 68.

- ✓ سمحت الحكومة للمصدرين بإمكانية الحصول على المدخلات الوسيطة المستوردة التي يحتاجونها في إنتاج السلع الموجهة للتصدير دون قيود وإعفائهم من الرسوم الجمركية عليها.
- ✓ منح هذه المزايا إلى المستثمرين أدت إلى تطوير الصناعة الكورية وكسب مكانة في الأسواق العالمية.

أ- **مرحلة سنوات السبعينات:** كان الهدف من هذه المرحلة بناء الصناعات الثقيلة حيث تميزت بمظاهر اقتصادية وتجارية توحي بمدى التطور الصناعي، وهي:

- ❖ **المظاهر الاقتصادية:** صنفت كوريا الجنوبية في المرتبة11 عالميا من حيث الصناعة. وتعتبر إحدى التينات الأربعة، وتتوفر على شركات عملاقة تعرف باسم شيبول CHAEBOL تخصصت في صناعات السفن، النسيج، السيارات، الأجهزة السمعية البصرية والالكترونية، وتحتل الصناعة المرتبة الثانية في النشاط الاقتصادي بعد التجارة، من حيث الناتج المحلي. ويستحوذ القطاع الصناعي على أكبر نسبة من اليد العاملة مقارنة بباقي القطاعات الأخرى. وتتمركز الصناعة في الشمال الغربي (العاصمة سيول، استوت ومناطق الجنوب الشرقي كبوسان وطايكو).
- ❖ **المظاهر التجارية:** تعتبر كوريا الجنوبية نموذجا للتطور الاقتصادي والصناعي بوجه خاص، حيث تم تصنيفها من الدول الرائدة في التنمية، وهذا وفق المؤشرات الاقتصادية المحققة خلال فترة وجيزة، خاصة أنها كانت تتميز بالتخلف والمشاكل الاقتصادية الناتجة عن الاستعمار. ويمكن تلخيص المميزات التي تم على أساسها تحديد قوة استراتيجياتها التنموية فيما يلي:

- ✓ تحتل كوريا الجنوبية المرتبة 12 حيث تضاعفت صادراتها أكثر من مرة خلال العقد الأخير.
- ✓ تحقيق فائض في ميزان المدفوعات.
- ✓ تتميز بكثرة المعاملات التجارية الدولية وفي مقدمتها الصين، الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

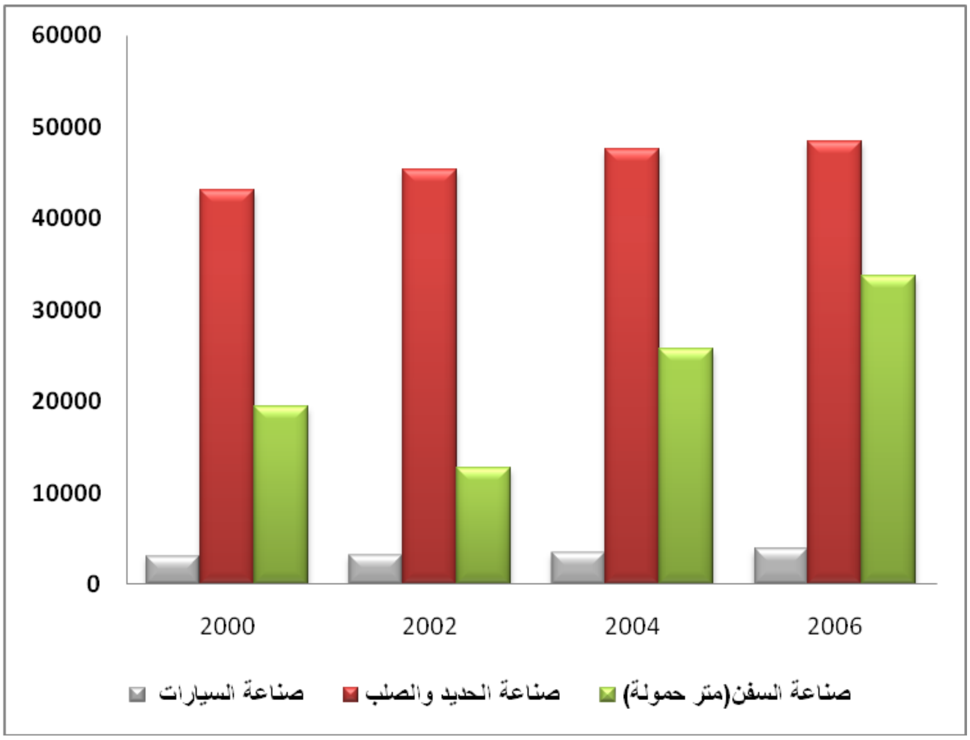
- ✓ تتشكل أغلب الصادرات من المنتجات الصناعية، أما الواردات فهي من المنتجات الزراعية، الطاقة، المعادن وبعض الموارد المصنعة.
- ✓ أغلب الاستثمارات الأجنبية هي من الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان وهولندا.

الجدول رقم 3-12 تطور الطلب على الصناعات الكورية للفترة 2000-2006.

الصناعات	2000	2002	2004	2006
صناعة السيارات	3115	3184	3469	3840
صناعة الحديد والصلب	43108	45390	47521	48433
صناعة السفن (متر حمولة)	19380	12774	25735	33656

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: http://french.korea.net/AboutKorea/Economy/Leading-Industries

الرسم البياني رقم 3-14 تطور إنتاج الصناعات في كوريا الجنوبية **2000-2006**



يلاحظ من خلال الرسم البياني أعلاه بأن الصناعات المتعلقة بالسفن تستحوذ على نسبة كبيرة من الصناعات، حيث تخصصت كوريا الجنوبية في انتاج السفن باختلاف أنواعها، مما أثر على ارتفاع الناتج المحلي بفضل المساهمة الكبيرة في الصادرات.

الفرع الثالث: مبادئ استراتيجيات التنمية الصناعية لكوريا الجنوبية

عرف الاقتصاد الكوري الجنوبي عدة سياسات منذ الاستقلال، في أربع مراحل جعلت التنمية في الأفق:

أ- **أهم المراحل التي مر بها الاقتصاد الكوري الجنوبي:** عرفت كوريا الجنوبية مراحل هامة في التنمية، ويمكن تلخيص هذه الاستراتيجيات فيما يلي:

- **مرحلة الخمسينات:** وكان أساسها تشجيع الإنتاج الوطني وحمايته من المنافسة الدولية حيث انتهجت عدة أساليب لذلك ومنها فرض القيود على الواردات.
- **مرحلة الستينات:** جاءت هذه السياسة لتقوية الصادرات.
- **مرحلة السبعينات:** العمل على إنشاء الصناعات الثقيلة.
- **مرحلة الثمانينات وما بعدها:** العمل على تطوير الصناعات العالية التكنولوجيا والتقنيات الحديثة.

ب- **أهم الأدوات التي أدت إلى ترقية التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية:** كما ذكرنا سابقا أن للتنمية أدوات ضرورية لتنفيذها، وقد اعتمدت كوريا الجنوبية على عدة سبل ووسائل لنقل اقتصادها إلى درجة كبيرة من التقدم، ويمكن تلخيص هذه الأدوات فيما يلي:

- المساعدة الأمريكية لها دور في تحقيق التنمية في كوريا.
- الاهتمام بالبحث العلمي والتكنولوجي.
- تقديم تسهيلات للمستثمرين.
- إقامة الشراكة مع الشركات الأجنبية.
- الاهتمام والاستثمار خارج البلاد خاصة في الدول الضعيفة الإنتاج والمنافسة.

المطلب الثالث: استراتيجية التنمية الصناعية للدول المتقدمة

تعد الدول المتقدمة الأولى في الصناعة بالثورات الصناعية التي عرفتها خلال القرن 18 الميلادي، وابتكرت مستلزمات وأدوات الإنتاج، ومازالت إلى يومنا هذا تحدث وتجدد استراتيجياتها للتنمية صناعاتها؛ حيث تم أخذ فرنسا كنموذج للتنمية الصناعية، استنادا إلى الخبرة الكبيرة من خلال الثورة الصناعية التي انطلقت منها من جهة، ومن جهة ثانية ريادة منتجاتها في العالم.

الفرع الأول: تطور الصناعة في الدول المتقدمة

لقد تطرقنا في بداية بحثنا حول تطور الصناعة عبر التاريخ، والتي كانت الانطلاقة من الدول المتقدمة، التي عرفت أولى ثورات التصنيع، من خلال الفصل الأول المبحث الثالث الفرع الأول الذي تطرق إلى نشأة الصناعة وتطورها، واستنادا إلى ذلك نبين أهم المؤشرات الاقتصادية المتعلقة ببعض الدول المتقدمة فيما يلي:

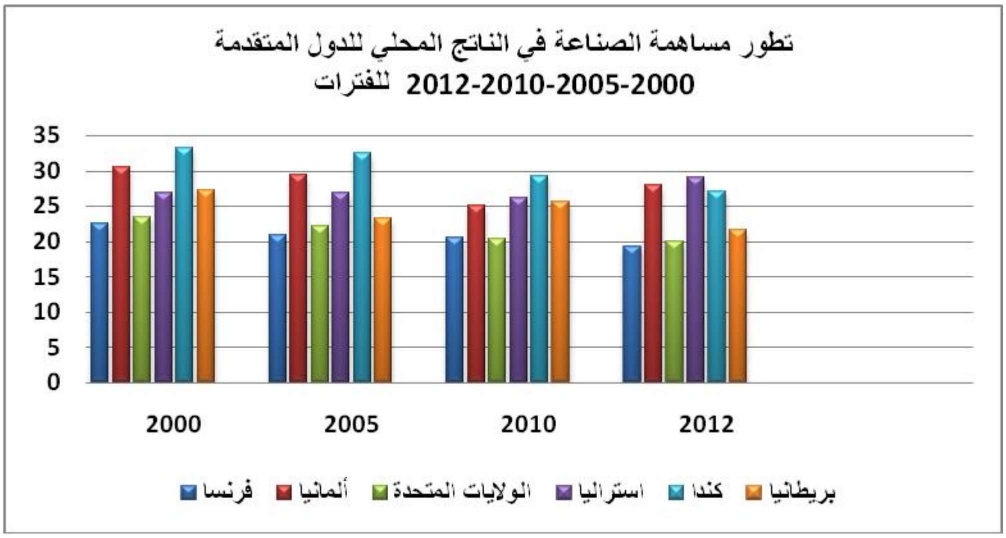
الجدول رقم 3-13 تطور الناتج المحلي الإجمالي ومساهمة الصناعة في بعض الدول المتقدمة للفترة 2000 إلى 2012 (المبالغ بمليار دولار بالأسعار الجارية).

الدولة	2000		2005		2010		2012	
	الناتج المحلي	%القطاع الصناعي	الناتج المحلي	%القطاع الصناعي	الناتج المحلي	%القطاع الصناعي	الناتج المحلي	%القطاع الصناعي
فرنسا	1330	22,5	2140	20,8	2571	20,6	2609	19,2
ألمانيا	1892	30,5	2771	29,4	3312	25,1	3401	28,0
أمريكا	9951	23,4	12623	22,2	14499	20,4	15685	20,0
استراليا	400	26,9	731	26,8	1247	26,2	1542	29,0
كندا	740	33,2	1164	32,4	1616	29,2	1819	27,0
بريطانيا	1479	27,3	2299	23,3	2267	25,6	2441	21,6

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير البنك الدولي للسنوات 2000 إلى 2012 للمؤشرات الاقتصادية لدول العالم وإحصائيات اقتصادية لصندوق النقد الدولي لنفس الفترة بالتصرف.

الرسم البياني رقم3-15 تطور مساهمة الصناعة لبعض الدول المتقدمة للسنوات

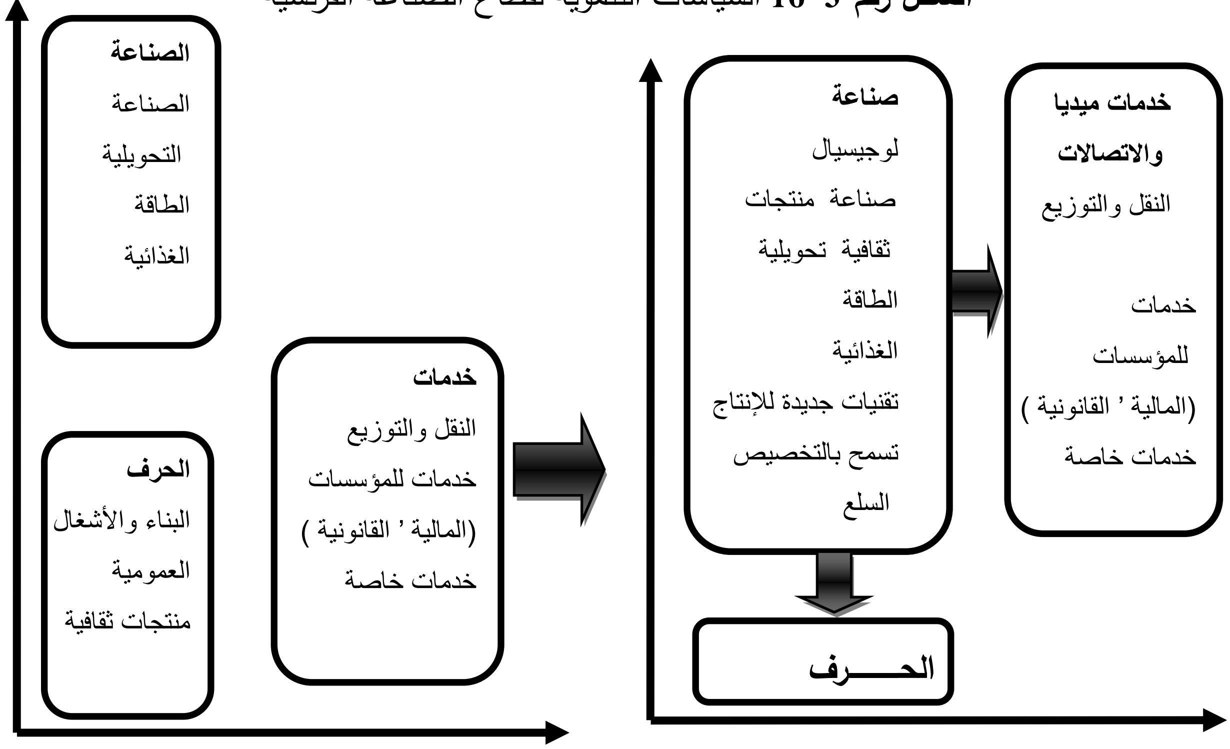
2000- 2012.



الفرع الثاني: السياسات المنتهجة في قطاع الصناعة لفرنسا

عرفت فرنسا عدة سياسات تنموية مست قطاع الصناعة، وهي سياسات منتهجة في قطاع الصناعة من سنة **1953** إلى سنة **2006.** وأهم السياسات السابقة للتنمية الصناعية في الرسم الموالي:

الشكل رقم 3-16 السياسات التنموية لقطاع الصناعة الفرنسية



المصدر: Guillaume Thibault, quelle stratégie industrielle pour la France face à la mondialisation, technip éditions, paris , 2008.

يبين الرسم البياني أعلاه أهم الصناعات المنفذة للسياسات الفرنسية، بدءا من سنة 1953 إلى سنة 2006، حيث تضمنت العناصر المكونة لقطاع الصناعة، وبالأخص دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصناعة. كما يعتبر الذكاء الاقتصادي والمعلوماتية والمعرفة أسس ترقية التنمية الصناعية وهذا من خلال تحديث الإنتاج. وأخذت فرنسا في رسم استراتيجياتها الجديدة اليابان والولايات المتحدة نموذجين لها في تطور الصناعة؛ إلى جانب ارتباط السياسات الصناعية الفرنسية بالسياسة الاقتصادية للاتحاد الأوربي وكيفية التنسيق معه من أجل ترقية المنتجات الصناعية.

الفرع الثالث: مساهمة الصناعة في الاقتصاد الفرنسي

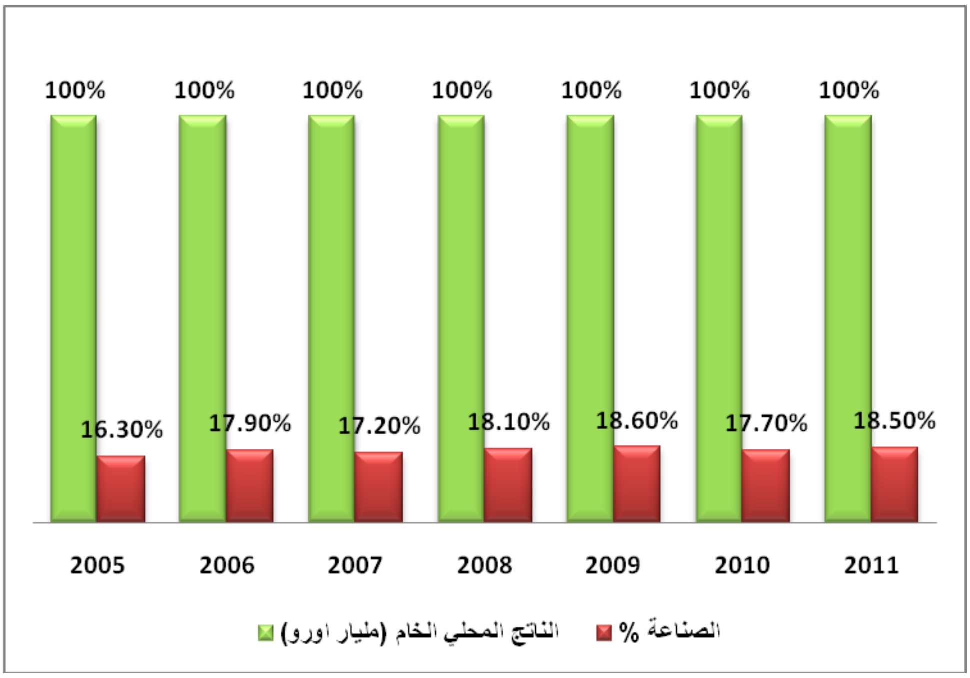
تساهم الصناعة بدرجة كبيرة في توجيه الاقتصاد الفرنسي، من خلال السلع والخدمات التي تنتجها مختلف شركاتها العمومية والخاصة، والتي تتميز بالجودة والقدرة التنافسية في الأسواق العالمية، ويظهر ذلك من النتائج المحققة في كل فترة معينة والمتطورة نسبة إلى مساهمتها في الناتج المحلي. والجدول الموالي يحدد مساهمة الصناعة في الناتج المحلي لفترة 2005 ـ 2011:

الجدول رقم 3-14 نصيب القطاع الصناعي الفرنسي من الناتج المحلي للفترة **2005 ـ 2011.**

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الناتج المحلي الخام (مليار اورو)	1 718,0	1 798,1	1 886,8	1 933,2	1 885,8	1 937,3	1 996,6
الصناعة %	%16.3	%17.9	%17.2	%18.1	%18.6	%17.7	%18.5

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى إحصائيات النشاط الاقتصادي لفرنسا للفترة 2005 إلى 2011 www.Insee.fr

الرسم البياني رقم3-17 مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الفرنسي للفترة (2011-2005)



يلاحظ من الرسم البياني أعلاه مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الفرنسي خلال الفترة 2011-2005، والتي بقيت محصورة بين النسب 16% و19%، ومن خلال تاريخ فرنسا الاقتصادي ابتداء من فترة الحرب العالمية الثانية إلى غاية أزمة النفط الأولى، فقد تطور النمو الاقتصادي، حيث تميز عن باقي الدول بالتجديد وارتفاع الدخل الإجمالي من 1949 إلى 1974، حيث نما وتطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 5.4%، حيث كان للصناعة دورا هاما في هذا النمو والتطور بشكل رئيسي من جهة، إضافة إلى مساهمة قطاع الخدمات والقطاع الخاص بشكل رئيسي من جهة أخرى.[1]

الفرع الرابع: محاور الاستراتيجية الجديدة لفرنسا

استنادا إلى التجارب التنموية المحلية السابقة في قطاع الصناعة واستراتيجيات الدول الناشئة وباقي الدول الكبرى، تمت صياغة استراتيجيتها انطلاقا من العناصر الموالية:

[1]- للمزيد حول الصناعة في فرنسا ومساهمتها في الاقتصاد أنظر: Direction Generales De La Competitivite De L'industrie Et Des Services, L'industrie En France, Enquête R&D, Insee , 2009.

- الأخذ بعين الاعتبار نماذج أوروبية مميزة في التصنيع.
- العمل على الدفاع عن المصالح الصناعية الفرنسية في ظل العولمة.
- تعزيز تمويل الشركات الفرنسية من الداخل.

وقد تمت صياغة الاستراتيجية الفرنسية الصناعية وفق المصلحة المشتركة لدول الاتحاد الأوربي، حيث ركزت على الأهداف الآتية:

أ- **العمل على تضامن الدول الأوروبية الرائدة في التصنيع:** باعتبار تميز الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بتنافسية كبيرة، وسمو أهدافها في الاستحواذ على السوق العالمية، ومع تزايد تنافسية كل من منتجات الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، فلابد من عمل الاتحاد الأوربي على دعم المؤسسات الفرنسية الصناعية الضخمة، وفقا للمقاييس العالمية، من أجل رفع حدة منافساتها، كما أن المنافسة الجماعية لدول الاتحاد الأوربي أصبحت تتعرض لهزات كثيرة مع هذه الدول، وهذا يعني وجود توتر لهذه السياسة الجماعية، إذ أن سياسة المنافسة وسياسة الصناعة يتواصلان أساسا من أجل الأهداف الموالية:

- رفع النمو الاقتصادي.
- احترام قواعد المنافسة التي تكون وفقا لمصالح الصناعة والتجارة للاتحاد الأوربي.
- إعادة توازن الاستراتيجية الصناعية وفقا لمهام المجلس الأوربي، حيث لابد من الأخذ بعين الاعتبار المصالح السياسية للدول الأعضاء.
- إعادة النظر في سياسة الاتحاد الأوربي وتعديل أهداف الاتحاد والمجلس الأوربي.

ب- **العمل على الدفاع عن المصالح الصناعية الفرنسية في ظل العولمة:** اشتراط عنصر حماية الصناعة الفرنسية في ظل العولمة، ألزم ضرورة توفير العدالة في العلاقات الاقتصادية الدولية؛ ويخص العلاقات بين دول الاتحاد الأوربي، حيث لا يكون الدعم موجها لدولة ما على حساب دولة أخرى. ومن مهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية، الدفاع عن مركز الصناعة

الفرنسية، وهذا بانتهاز الفرص التي تعطيها التفاعلات الدولية في الأسواق العالمية[1]. ويمكن تلخيص كيفية الدفاع عن الصناعة الفرنسية وترقيتها إلى أعلى المستويات وهذا في العناصر الموالية:

- يجب دعم بعض المبادرات الدولية التي تضمن أكثر شفافية للتدفقات المالية.
- معالجة التهرب الضريبي؛ وتحديد قانون أكثر شفافية للتسيير في إطار الصندوق النقد الدولي.
- تسعى فرنسا ممثل الاتحاد الأوربي وباقي أعضاء الاتحاد إلى التعامل الخارجي مع المنظمات الإقليمية والدولية، ومن بينها منظمة التجارة العالمية، إذ يجب أن يحدد شروط التبادل التجاري وفقا لما يخدم مصلحة كل دول الأعضاء بدون استثناء للانفتاح الاقتصادي.
- كما يجب إعادة التفاوض حول الاستثناءات التي منحت في إطار حرية الاستثمار مع الصين والهند، ضمن المنظمة العالمية للتجارة.
- يجب استخدام وسائل أكثر فعالية للمنح التجارية.
- كذلك وأخيرا يجب وضع مقاييس التعويضات للدول الأعضاء في حالة المنافسة غير العادلة، ومثال ذلك الرسم على الكربون على الواردات، حيث يتم معاقبة الدول التي لا تنفذ قرارات منظمة الأمم المتحدة، والذي يساهم في الحد من الغازات المنبعثة، والتي تسبب الكوارث البيئية.

ت- **تعزيز وتثبيت الجذور المحلية للشركات الأجنبية:** تمثل ما نسبته 45% من رأس مال الشركات الفرنسية استثمارات أجنبية، هذه الوضعية التي تقلق أغلب الفرنسيين، إلا أن السؤال يظل مطروحا عن ما هي أهداف الاستراتيجية من مسألة الوطنية الاقتصادية، التي لابد من ترجمتها إلى العودة إلى نظام الحماية، ولا بد من البحث عن مصادر تمويلية محلية للشركات الفرنسية، وهذا حسب ما يلي:

[1] - Guillaume Thibault, quelle stratégie industrielle pour la France face a la mondialisation, édition technip-paris, 2008 pages12-28.

- ❖ انخفاض قيمة المدخرات من طرف الأسر والخواص، بحيث يجب تشجيع الادخار وهذا بإعطاء حوافز ضريبية، كذلك لابد من زيادة رأسمال لتمويل معاشات التقاعد، والتخلي عن سياسة التحيز للمصالح العليا للاقتصاد الفرنسي.
- ❖ زيادة مشاركة الموظفين (تعزيز صلاحيات اللجان وإنشاء رواتب الجمعيات التعاونية)، وتشجيع المساهمين الأسرة (تبسيط إجراءات انتقال).
- ❖ تستحق الصناعات الاستراتيجية حماية خاصة، ومع ذلك ينبغي للدولة الاحتفاظ ببعض السيطرة على الصناعات المسلحة.

ملخص الفصل الثالث

لقد جعلت العولمة دولا وشركات تسيطر على منتجات معينة في كافة المعمورة، وأنتجت أيضا سلعا وخدمات مشابهة ومقلدة نتيجة انفتاح العالم على بعضه، زيادة على بسط هيمنة المؤسسات الدولية والشركات العابرة. وانطلاقا من الاستراتيجيات التنموية المتعلقة بقطاع الصناعة في العالم، نجد أن الدول المتقدمة تركز كثيرا على تحديث القطاع بآليات وسياسات جديدة تكون واضحة ومرنة تتفاعل مع المتغيرات الدولية، حيث يتضمن الهدف من التصنيع في هذه الدول اكتساح السوق العالمية من جهة، ومن جهة أخرى التحكم في السياسات الاقتصادية والداخلية للدول النامية والمتخلفة، فرغم ما حققته من تنمية وتطور في هذا المجال إلا أنها ما زالت تجدد الاستراتيجيه الصناعية، تكون واضحة ودقيقة مقارنة بالدول النامية. واستنادا إلى استراتيجية التصنيع لفرنسا للفترة **2009 ــ 2013**، حيث أخذت بعين الاعتبار كل التهديدات الموجودة في الساحة العالمية دون إهمال أي عنصر وبالأخص الاقتصاديات الناشئة كاليابان والصين، وتحديد نقاط قوتها التصنيعية من خلال أخذها كنموذج لصياغة الاستراتيجية الجديدة. ولم تقف فرنسا عند استراتيجية الاتحاد الأوربي التي هي عضو فعال فيها بقدر ما تحاول إيجاد آليات لرفع الصناعة الفرنسية المحلية أكثر دون إهمالها في ترقية صناعة الاتحاد الأوربي. أما الدول النامية فتركز على السياسات التنموية الخاصة بقطاع الصناعة على المشاريع الكبيرة في المدى المتوسط؛ وحسب النموذج الأردني التي تم دراسته في هذا الموضوع، تبين أنه رغم نقص الإمكانات المادية، إلا أن هذا الأخير خطى خطوات كبيرة في التصنيع، وتخصص في صناعات استراتيجيه (كصناعات الأدوية. التنمية البشرية)، وتم من خلال المراحل التنموية التي عرفها الأردن خلال القرن الماضي، وضع استراتيجيه جديدة واضحة دقيقة لفترة 2010-2014 حيث تضمنت محاور ترقية الصناعة الأردنية وسبل تفعيل هذه الاستراتيجية من جميع النواحي. وفيما يخص الدول الناشئة والتي هي موضوع الساعة في العصر الحالي لما حققته من قفزة صناعية اقتصادية، والتي أصبحت تهدد اقتصاديات الدول المتقدمة، وحسب النموذج الكوري الجنوبي نجد أن هذه الأخيرة مقارنة بالدول النامية حققت تقدم في مجال الصناعة، بظهور شركات عملاقة مثل شركة شابول، حيث حققت معدلات نمو كبيرة في فترة وجيزة، وأصبحت في العصر الحالي تهدد اقتصاديات الدول الكبرى، وهذا بانتهاجها سياسة تنموية اقتصادية صارمة خلال العقود الماضية. وبالرغم من هذا التطور الكبير في التصنيع إلا أنها ما زالت تجدد السياسات وبرامج التصنيع وفقا للتغيرات الدولية.

عرفت الصّناعة الجزائرية تطوّرات ملحوظة من الاستقلال إلى يومنا هذا، وتميّزت في بدايتها باحتّكار الدولة لكلّ المشاريع الصّناعية باختلاف أنواعها. اهتمت الدولة بحلّ المشاكل التي تعرقل تنمية القطاع الصّناعي، حيث سمح انفتاحها على العالم، بتنويع وتطوير الصناعة الجزائرية مقارنة بفترة نشأتها، من خلال تنفيذ بعض خطوات اقتصاد السوق وآليته، وإبرام اتفاقيات وشراكة مع بعض الدول المتقدمة والناشئة والنامية، وفتح المجال أمام الخواص للاستثمار في هذا القطاع، للإسهام في ترقية الصناعة المحلية. إنّ الاتفاقيات مع المنظمات الدولية والإقليمية، منها منظمة التجارة الدولية، يفرض على الدولة الجزائرية التخلي عن بعض القيود، والتي كانت عبارة عن سند لحماية المنتجات المحلية، حيث يعد رفع الحماية سببا رئيسا لتحديث الإنتاج الجزائري، والاستفادة من الشراكة الأجنبية، والتي تسمح بالحصول على التكنولوجيا الجديدة، ومعالجة أسباب عزوف المستهلك الجزائري عن المنتجات المحلية، من خلال ترقيتها إلى المستوى العالمي. واستنادا إلى هذه العناصر الهامة، يتحتّم على الدولة الجزائرية وضع استراتيجية مُواكِبة للتطوّرات المحلية والدولية، بهدف ترقية منتجاتها إلى مثيلتها العالمية، حيث يؤخذ فيها عنصر البيئة مساحة كبيرة في صياغتها من أجل المحافظة عليها وعلى ممتلكات القطاع الزراعي. وترتبط الصناعة كذلك من زمن إلى أخر بعوامل جديدة تؤثر في الطريقة الصناعية والمواد الخام. لم يتم تحديد لحد الساعة الاستراتيجية اللازمة لتنمية قطاع الصناعة الجزائري، والتي كان من المقرر أن ينتهي الخبراء المكلفون بإعدادها في نهاية **2010**، وهذا حسب تصريح الوزير السابق للصناعة الجزائري "**محمد تمار**". وحسب بعض المعلومات التي تم التصريح بها إلى وسائل الإعلام من طرف الوزير نفسه وإطارات في الوزارة الوصية؛ نتطرق إلى نقاطها، من خلال المعلومات التي تحصلنا عليها عبر الوسائل الإخبارية بشتى أنواعها، وأهم المعلومات من الوزارة الوصية، كما نستعين في الدراسة والتحليل بالمخطط التنموي لفترة **2010-2014**، والمتعلق بالتنمية الاقتصادية. نتطرق في هذا الفصل إلى أهم المؤشرات الاقتصادية، بما فيها الصناعية، لتحديد مدى تأثير الانفتاح الاقتصادي على التنمية من جهة، وعلى الصناعة من جهة أخرى؛ ونبين كذلك العناصر المكونة لقطاع الصناعة في الجزائر في الوقت الحاضر، وفي الأخير نقدم استراتيجية جديدة لتنمية الصناعة الجزائرية في ظلّ التغيرات الدولية، وهذا بالاعتماد على استراتيجيات بعض الدّول الرائدة في التصنيع، وفق الخصائص الجزائرية.

المبحث الأول: الاستراتيجيات التنموية المنتهجة في الجزائر

ورثت الجزائر نظاما اقتصاديا بأسس ومبادئ مستمدة من التشريعات والسياسات الفرنسية، حيث ظلت العلاقات الاقتصادية قائمةً مع فرنسا بعد الاستقلال؛ وقد أجبرت الآثار السيئة للاستعمار، والذي ميّزتها بالتخلف، على صياغة سياسات تنموية لتخرج البلاد منها. وابتدأت الجزائر أول خطوات التنمية من خلال تأميم ثرواتها، والتي كانت تستغل من طرف المستعمر، حيث سمحت لها بتسيير وإدارة أملاكها وفق مخططات وبرامج بقيادة الحزب الحاكم آنذاك "**حزب جبهة التحرير الوطني**"، الذي قادة ثورة التحرير وكانت بيده زمام الحكم؛ وأدخلت عدة تعديلات، من فترة إلى أخرى، وبرامج جديدة للتنمية في كل القطاعات، مع بسط الدولة سلطاتها على كافة الشركات والهياكل الاقتصادية، بما فيها التجارة الخارجية، ابتداء من التخطيط إلى الإدارة والتسيير، فتم بناء في بداية مراحلها منشآت اقتصادية واجتماعية. وقد اعتمدت الدولة الجزائرية، الصناعات الاستخراجية سبيلا لتحقيق التنمية. مع تدهور أسعار البترول سنة **1986**، والذي كان السبب الرئيس في إدخال العالم في أزمة اقتصادية، خاصة الدول المصدرة للبترول، وأنتج مشاكل اقتصادية واجتماعية في الجزائر، والتي كانت آثارها سيئة وعميقة على الاقتصاد والمجتمع، حيث انتهجت سياسة التقشف، والتي أثرت على الأسعار والمستوى المعيشي للأفراد، مما أدى إلى مظاهرات شعبية في **5** أكتوبر **1988** ضد سياسة التقشف، حيث أُرغمت السلطات العليا للبلاد، على تغيير كل سياستها، سواء المتعلقة بالاقتصاد أو التسيير، والانتقال من حكم الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية. وبدأ تتجسد سياسات تخلي الدولة بشكل تدريجي عن توجيه الاقتصاد الوطني، من خلال رفع سيطرتها عن المنشآت الاقتصادية، والسماح للخواص بالمساهمة في ترقية الاقتصاد، عن طريق خوصصة[1] بعض المؤسسات الصناعية والتجارية الوطنية، والسماح بإنشاء مشاريع صناعية وتجارية لصالح الخواص، وأصبح التفكير في الكيفية التي تسمح بتطبيق آليات اقتصاد السوق. وقد أخذت الصناعة الاهتمام الأكبر في السياسات التنموية، التي أدت إلى توسيع نسبة المشاريع المتعلقة بالصناعات الثقيلة (استخراج النفط والثروات الطبيعية)، لهدف رفع أدائها في الاقتصاد الوطني. نتطرق في هذا المبحث إلى تقييم سياسات الاقتصاد الجزائري، ابتداء من الاستقلال إلى يومنا هذا ومكانة الصناعة الوطنية.

---

[1]– للمزيد حول الخوصصة في الجزائر انظر : Abderrahmane Mebtoul, l’Algérie Face Aux Défis De La Mondialisation, Tome 1 : Mondialisation Et Nouvelle Culture Économique, Opu, Tome 2 « Reformes Économiques Et Privatisation Les Raisons De La Faiblesse De l’Economie Algérienne ,2002, Pages 26-47.

المطلب الأول: مظاهر التنمية الاقتصادية والصناعية في الجزائر

عرفت الجزائر مخططات تنموية عديدة، من الاستقلال إلى سنة **2010**، حيث كانت في أول المراحل عبارة عن برامج بسيطة وتصحيحية لما خلفه الاستعمار، والتي عرفت بسياسات اقتصادية مخططة وموجهة من طرف الدولة، فتميزت بكثرة القيود على التجارة والاستثمار، بحيث سيطرت الدولة على كل المؤسسات والشركات. وقد انطلقت القيادة السياسية في وضع أول مخطط تنموي "**67-69**"، تلتها مخططات تنموية أخرى، حيث أعطيت الأولوية للصناعة وبالتحديد الصناعات الثقيلة، بينما أدرجت الصناعات الخفيفة والزراعة والقطاعات الأخرى، ثانويا في الاقتصاد لقناعة السلطات العليا للبلاد بالصناعات الثقيلة التي هي في نظرهم المخرج الوحيد من التخلف إلى التنمية الحقيقية، وتسمح بتحرير الاقتصاد من التبعية الأجنبية.نتطرق إلى أهم المخططات التنموية التي عرفتها الجزائر فيما يلي:

الفرع الأول: المخططات التنموية في مرحلة الاقتصاد الموجه

عرفت الجزائر مخططات تنموية عديدة، تضمنّت سياسات متوسطة الآجال، لفترات زمنية ثلاثية، ورباعية، وخماسيةّ، وتميزت بسلطة الدولة وتوجيهها لها، حيث جاء أول مخطط لفترة **1967 ـ 1969**، لحل المشاكل، وترتيب الاقتصاد الوطني بعد طرد المستعمر الفرنسي من البلاد، ثم تلاه المخططان الرباعيان **1970-1973 و1974-1977**، وأخيرا المخططان الخماسيان لفترة **1980 ـ 1989**. واستنادا إلى ذلك، نتطرق إلى كل هذه المخططات، بالتفصيل في مرحلة الاقتصاد الموجه: [1]

أ- **المخطط التنموي 1967-1969:** يعد المخطط التنموي **1967-1969**، أول مخطط بعد الاستقلال، حيث انطلقت الدولة بوضع سياسات وبرامج تنموية تتوافق مع الحالة الاقتصادية والاجتماعية، حيث أعطت الأولوية لإنشاء البنية التحتية للمجتمع، الاجتماعية والاقتصادية. فاهتمت بترتيب القطاعات الاقتصادية وتنفيذ الصناعات الثقيلة، والتي كانت تفتقدها البلاد، باعتبار أن الجزائر كانت تتميز بالزراعة أكثر، وصنفت الصناعات الخفيفة في المرتبة الثانية. [2]

[1] - Abdelhami Brahimi, L Économie Algérienne , Opu-Ben Aknoun, Alger 1991, Pages 478 - 480

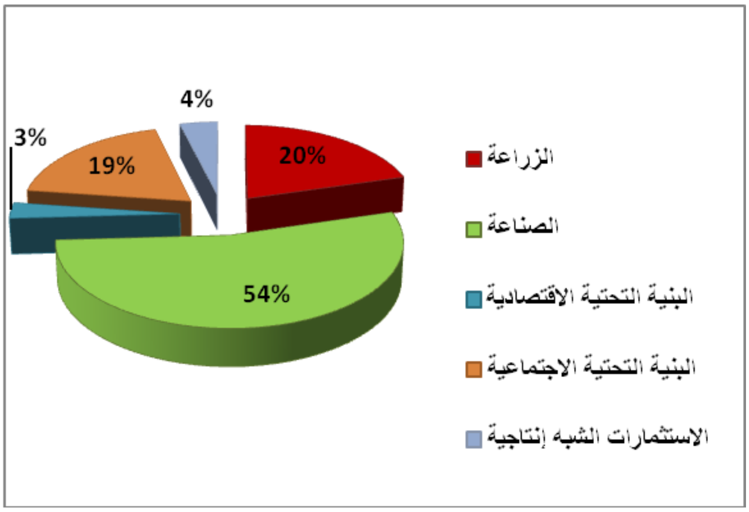
[2] – وهو التخطيط الذي سمي كذلك بالتخطيط الشامل، حيث كان هدف القيادة السياسية التي تولت زمام الأمور في 19 جوان 1965 هو إعادة الاعتبار إلى سلطة الدولة، ووضع جهاز إداري فعال، يكون قادر على تسيير البرامج والسياسات التنموية؛ للمزيد من التفصيل حول المخطط

الجدول رقم 4-1 برامج المخطط الثلاثي الجزائري وأهم الانجازات (مليار دينار جزائري).

القطاعات	المبالغ المالية	المعدل الفعلي لانجازات
الاستثمارات الإنتاجية المباشرة: الزراعة الصناعة	 1.88 4.91	
مجموع الاستثمارات المباشرة	6,79	%97
الاستثمارات غير الإنتاجية المباشرة: البنية التحتية الاقتصادية البنية التحتية الاجتماعية	 0.28 1.73	
مجموع الاستثمارات غير الإنتاجية	2.01	%112.7
الاستثمارات الشبه إنتاجية	0.36	%78

المصدر: المخطط التنموي الثلاثي، وزارة المالية الجزائرية.

الرسم البياني رقم 4-1 نصيب القطاعات من البرامج حسب المخطط الثلاثي للجزائر



التنموي 1967 -1969 انظر: بوكبوس سعدون ، الاقتصاد الجزائري "محاولتان من اجل التنمية (1962- 1990،1989-2005)، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الكتاب الحديث للنشر، 2012، ص148-150.

يلاحظ من الرسم البياني أعلاه، أن الاستثمارات غير الإنتاجية، أنجزت أكثر مما كان متوقعا، ويعود ذلك إلى حاجة المجتمع إلى البنية التحتية، حيث كانت تفتقد الدولة الكثير من المرافق الأساسية، وقد جعلت الأفراد يتطوعون في إنجازها، وحتى أن أفراد الجيش الوطني كان لهم دور أساسي في سرعة الإنجاز. وكان المخطط التنموي والتي بدأت الجزائر التنمية به، الانطلاقة في التفكير في مخططات تنموية مكملة له لإنجاز المزيد من المشاريع الضخمة، وتطوير الاقتصاد وباقي القطاعات الأخرى، حيث اعتبر بمثابة مخطط اختباري لقدرات الكفاءات الجزائرية للنهوض بالاقتصاد إلى أعلى مستوى، وهو مخطط متوسط الآجال وتضمّن تزايد الاستثمارات في مختلف القطاعات، وتطوير القطاع الصناعي وربطه مع باقي القطاعات من بينها قطاع الزراعة، وقد خصص له غلاف مالي قدره **9.06** مليار دينار، موجه إلى الاستثمارات في ثلاث مجموعات وهي:

- استثمارات إنتاجية مباشرة[1].
- استثمارات غير إنتاجية مباشرة[2].
- استثمارات شبه إنتاجية[3].

أما فيما يتعلق بالصناعة، فقد أخذت حصة الأسد في البرامج التنموية، التي سمحت بإقامة مشاريع صناعية قاعدية مثل مصنع الحجار للحديد والصلب، والمجمّع الصناعي في أرزيو، ومصنع إنتاج المحركات والجرارات الزراعية، إضافة إلى مصنع الإسمنت في قسنطينة ومصنع آليات الزراعة بسيدي بلعباس؛[4] وتم بفضل هذه المشاريع، توسيع رأس مال الدولة، حيث أممت الشركات والفروع عن الشركات الأوروبية، كما تم بسط الدولة كافة سلطتها، انطلاقا من هذا المخطط التنموي، على كافة النشاطات الاقتصادية والسيطرة عليها، أهمها قطاع البنوك، وقطاع الصناعة والمناجم والبترول.

---

[1]- الاستثمارات الإنتاجية المباشرة: وهو التي تخص قطاع الصناعة والزراعة، وتعطي مردود في نهاية كل دورة استغلال.

[2]- الاستثمارات الغير إنتاجية المباشرة: وهي تخص الاستثمارات التي توجه إلى إنشاء قاعدة البنية التحتية...

[3]- الاستثمارات الشبه إنتاجية: وتتعلق بالاستثمارات الموجهة لقطاعات الصحة والتعليم...

[4]- اهتمت الجزائر في بداية التنمية بإنشاء قاعدة صناعية تتربع على شركات ومؤسسات إنتاجية للمعدات خاصة الموجهة لقطاع الزراعة، حيث تحصلت على اكبر قدر من حجم الاستثمار في الفترة 1967-16-1969، حيث قدرت ب 1.4 مليار دينار موجهة فقط للصناعات المتعلقة بإنتاج وسائل الإنتاج (القاعدية)، حيث أنشئت عدة مصانع في مختلف الوطن، للمزيد انظر: سعدون بوكبوس، مرجع سابق، ص157-166.

ب- المخطط التنموي الرباعي: خصّ المخطط التنموي الرباعي الفترة **1970-1977**، حيث جاء تكملة لمسيرة التنمية والتي بدأت فيها الدولة الجزائرية بعد الاستقلال وتنسيقا للمخطط الثلاثي **1967-1969**، وقد احتوى هذا المخطط على مرحلتين: مرحلة المخطط الرباعي الأول والخاص بفترة **1970-1973**، والمخطط الرباعي الثاني التكميلي للمخطط الأول، لفترة **1974- 1977.** [1]

- ❖ **المخطط الرباعي الأول 1970-1973:** أُعد هذا المخطط لإكمال ما جاء في المخطط الثلاثي **67-69**، حيث تم تخصيص **45%** من الاستثمارات إلى قطاع الصناعة بقيمه **12** مليار و**400** مليون دينار من جملة المبلغ المخصص للتنمية، والمقدر بـ **27** مليار و**740**مليون دينار، وحددت أهدافه، وهي تشييد القواعد الهيكلية للتنمية الاقتصادية، من خلال الاستثمار في الصناعة الثقيلة. وأهم العناصر التي جاءت في هذا المخطط ما يلي:

- ✓ تكثيف وإحياء موارد الأرض.
- ✓ إقامة منشآت صناعية، قادرة على توفير كميات كبيرة من المنتجات الأساسية.
- ✓ تنمية الصناعة التحويلية والصناعات المعدنية وصناعة الكهرباء، إضافة إلى الصناعات التي تخص قطاع الفلاحة. والجدول الموالي يبين الاستثمارات الموجهة إلى القطاعات المقررة في المخطط التنموي الرباعي **1970-1973**، ونسب انجازها:

الجدول رقم 4-2 الاستثمارات التنموية حسب القطاع ونسبة انجازها في الجزائر للفترة **1970 ـ 1973.**

القطاع	المخطط التنموي 70-73	نسبة الانجاز%
الصناعة	42.7	57.4
الزراعة	14.9	12.5
الخدمات وتنمية القطاع الاجتماعي	25.7	18.5

المصدر: وثيقة المخطط التنموي الرباعي(70-73)، وزارة المالية الجزائرية.

[1]- للمزيد حول المخطط الرباعي انظر: بوكبوس سعدون، الاقتصاد الجزائري، مرجع سابق، ص152-156.

❖ **المخطط التنموي الرباعي الثاني 1974-1977:** تضمّن المخطط الرباعي الثاني قرار توظيف **100** مليار دينار، نصفها لتقويم قطاع المحروقات؛ وقد اهتم المخطط كثيرا بقطاع الزراعة بهدف إعادة تنظيمه وتحديد ملكية الأراضي، وإنشاء تعاونيات.[1]

الجدول رقم 4-3 الاستثمارات المقررة ونسب انجازها في الجزائر للفترة **1974 ـ 1977**.

القطاع	المخطط 1974-1977	نسبة الانجاز
الصناعة	43.6	43.6
الزراعة	13.2	13.2
الخدمات قطاع الاجتماعي	25.9	25.9

المصدر: وثيقة المخطط التنموي (74-77)، وزارة المالية الجزائر.

وبلغ حجم الاستثمار الكلي في هذه الفترة بما يقارب **110.22** مليار دينار جزائري، حيث خصص منها لقطاع الصناعة بـ **48** مليار دينار جزائري.

وقد ركز المخططان الرباعيان الأول والثاني بالدرجة الأولى، على إنشاء قاعدة صناعية قوية والتي كانت تفتقدها الدولة، أو بما يسمى بالصناعات الإنتاجية ذات الكثافة العالية لرأس المال، لكن بالرغم من ذلك، فقد أنتج الاهتمام بهذه الصناعات، اختلال في مجال العمالة، بحيث تضاءلت قدرة الاستيعاب لطلبات التوظيف لقطاع الصناعة. ويعتبر التصنيع أحد أهم الشروط الضرورية لتحقيق الاستقلال الذاتي من التبعية الخارجية للاقتصاد، ولكن لا يعني أن يكون على حساب بعض القطاعات وعناصر الاقتصاد، من بينها قطاع التشغيل. فالتنمية الشاملة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار التنمية البشرية، والصناعة وحدها لا تحقق الرفاهية ما لم ترتبط بجانب التأهيل والتنمية البشرية للمجتمع، الذي سيعطي نتائج ايجابية لصالح كل القطاعات، وبالأخص الصناعة؛ فاعتماد الدولة على

[1]- هني أحمد، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص50.

اليد العاملة الأجنبية في هذا القطاع، سيكلفها مصاريف باهظة، إضافة أنها تنتج بطالة جديدة في المجتمع.[1]

ت- **الخطـة الخماسـية 1980-1989:** جاءت هذه الخطة من أجل تعديل وتصفية الاختلال الذي حدث في المخططات التنموية السابقة، وهذا راجع إلى النتائج التي خلفتها هذه المخططات، خاصة أنها كانت ترتكز على قطاع المحروقات، الذي أوقع الدولة في التدين من الخارج لسد وارداتها، نتيجة انخفاض أسعار البترول في السوق العالمية، ومن ثمّ، تم إعادة النظر في القطاعات الأخرى ومنحها استثمارات أكبر، حيث جاءت هذا الخطة في مرحلتين مرحلة الخطة الخماسية الأولى، والتي خصت الفترة **1980 -1984**، والثانية خصت الفترة **1985- 1989.** [2]

- **المخطـط الخماسـي الأول 1980-1984:** تضمنّ المخطط الخماسي الأول للفترة **1980-1987**، توجيهات صدرت عن المؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني في جوان **1980**، وتم التركيز فيه على تقييم السياسات التنموية السابقة (**1967-1978**)، وتحديد الأفاق المستقبلية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد تم إعداد المخطط الخماسي الأول من أجل معالجة سلبيات السياسات الخاصة بالمخططات السابقة، والبحث عن حلول جذرية للمشاكل التي كان الاقتصاد يتخبط فيها، ويمكن تلخيص أهم البنود التي جاء بها المخطط فيما يلي:[3]

- ✓ تدعيم الاستقلال الاقتصادي للجزائر عن طريق إعادة التوازنات العامة للاقتصاد الوطني والتوازنات الخارجية.
- ✓ خفض حجم الديون الخارجية، ودعم الاندماج الاقتصادي فيما بين القطاعات.
- ✓ تجنيد فعال ومثمرّ للقدرات البشرية والمادية المتاحة.

[1] - Dahmani Ahmed, Algérie à l'épreuve économie politique des reformes 1980-1987, Alger, casbah éditions, 1999, pages 67-80.

[2] – بوكبوس سعدون، مرجع سابق، ص181-190.

[3] – بوكبوس سعدون، الاقتصاد الجزائري، مرجع سابق، ص181 و182.

- ✓ تكييف بنية الاستثمارات القطاعية، بصفة تضمن تغطية فعالة للاحتياجات الاجتماعية الأساسية، وامتصاص التأخيرات الكبيرة المتراكمة في بعض القطاعات وتوفير شروط استعمال أحسن القدرات الإنتاجية وتطويرها.
- ✓ تنفيذ المخططات الاجتماعية على كافة التراب الوطني.
- ✓ تكييف شروط التنظيم والتسيير الاقتصاد الوطني المترابط بما يدعم التخطيط، وتوزيع أكبر للمسؤوليات، واستعمال أفضل للآليات الاقتصادية في ميدان التدخل وتأطير الدولة.
- ✓ إعداد شروط التنمية المستقبلية في الاقتصاد الوطني.

❖ **المخطط الخماسي الثاني 1985-1989:** أعد هذا المخطط في ظروف اقتصادية عالمية جد صعبة، وهذا راجع إلى انهيار أسعار البترول إلى أدنى مستوياتها خلال سنة **1986**، حيث انعكست على الجزائر الذي أنتج تراجع مداخل الدولة من العملة الصعبة، فسجلت إيرادات المحروقات انخفاضا كبيرا خلال السنوات **1986**، **1987**, **1988**, مقارنة بسنة **1985**, وهي على التوالي, **39%**, **31%**, **42%**[1]؛ ووفقا لهذه الظروف، أقرت الجزائر خلال المخطط الخماسي الثاني تدعيم الاختيارات الصناعية الأساسية، بحيث تبقى مرتبطة بمدى توفر الموارد الوطنية. واتخذت الدولة الجزائرية سياسة صارمة لتنفيذ هذا المخطط، حيث خفضت الواردات إلى **7.9** مليار دولار في سنة **1986** و**7** مليار دولار في **1987**, ليصل إلى **6.8** مليار دولار في سنة، وقد مست هذه السياسة واردات المعدات، ووسائل التجهيز، والمواد الأولية نصف المصنعة[2]. وتضمّن هذا المخطط السياسات الآتية:

- ✓ إتمام جميع المشاريع المحددة في المخطط الخماسي الأول والتي كان من المقرر إنهائها خلال سنة **1984**.
- ✓ تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة مع إعطاء اهتمام للقطاع الخاص في ترقيتها.

---

[1]- بوكبوس سعدون، مرجع سابق، ص186-187.

[2]- للمزيد انظر: هني أحمد، اقتصاد الجزائر المستقلة، مرجع سابق، ص 67-69.

✓ تدعيم القطاعات ذات الأولوية وتحسين المستوى المعيشي للأفراد.

✓ تنمية الصناعات التحويلية المتعلقة بالتجهيزات والإنتاج والاستهلاك.

ويمكن تلخيص كل المخططات التنموية الجزائرية، في الجدول الموالي:

الجدول رقم 4-4 ملخص المخططات التنموية الجزائرية من سنة **1967** إلى **1989.**

المخطـــــــط	البــــــــرامـــــــج
المخطـط الثلاثي1967-1969	استثمار موجه إلى المناطق المحرومة في إطار مكافحة التفاوت الاجتماعي
المخطط الرباعي الأول 1970-1973	تخصيص قيمة 30 مليار دينار جزائري للبدء في عملية التصنيع وتأسيس التخطيط وذلك بإنشاء كتابة دولة للتخطيط مخصصة لذلك
المخطـط الرباعي الثاني 1974-1977	تخصيص مبلغ 100 مليار دينار لاستخراج الموارد الطبيعية وتكثيف النسيج الصناعي وإدماج القطاعات الاقتصادية وكذلك تحسين تقنيات التخطيط بتحديد الآجال وتنظيم مسارها.
المخطط الخماسي الأول 1980-1984	تخصيص مبلغ 250 مليار دينار لإعادة إقرارات التوازنات الاقتصادية وإعادة التنظيم المؤسسات وتثمين الطاقة إلى جانب تصنيف أولويات التنمية وإكمال نظام التخطيط وإنشاء وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية بدلا من كتابة الدولة.
المخطط الخماسي الثاني1985-1989	تخصيص قيمة 550 مليار دينار لتنمية الزراعة والري والإسكان والنقل وتسديد الديون الخارجية.

المصدر: ملخص للمخططات التنموية للجزائر، من إعداد الباحثة.

الفرع الثاني: السياسات التنموية ما بعـــد سنة 1990

فرض على الجزائر في هذه المرحلة، التخلي عن الاقتصاد الموجه، والتوجه إلى نظام اقتصاد السوق, وهي مرحلة جد حساسة واستلزمت أدوات للمرور إلى اقتصاد السوق، فكل إصلاح في

منظومة الاقتصاد[1] الجزائري بسلبياته أو ايجابياته، سيؤثر على الاقتصاد الوطني ككل، وسيعطي نتائج إما تتفاعل مع المتغيرات الاقتصادية العالمية أو العكس حيث تكون نتائجه ضد المصالح الاقتصادية للبلاد، ويكون المستفيد الأول الشركاء الأجانب في ظل الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الوطني. وجاء انفتاح الجزائر، كضرورة حتمية لمواكبة العولمة، وتصحيح الأخطاء التي وقعت فيها من جراء مركزية التسيير وملكية الدولة للمؤسسات.

أقرت الجزائر مشاريع وقوانين تسمح بمواكبة متطلبات اقتصاد السوق, وهذا بتدعيم حرية الاستثمار، لإفساح المجال إلى القطاع الخاص، وتشجيع المبادرات الفردية. ولهذا تم وضع قانون الاستثمارات في سنة **1993**، وقانون الخوصصة في سنة **1995**, وقانون التجارة في **1996**[2]. حيث جاءت هذه السياسات، من أجل معالجة مشاكل مختلف القطاعات الاقتصادية، وقد اختلفت تماما عن السياسات السابقة، والتي عكست التحول الجذري عن التسيير الاشتراكي والمركزي. ويمكن تحديد أهم الأهداف الصناعية في المرحلة الانتقالية في فترتين:

أ- **الفترة 1990-2000:** في هذه المرحلة عرف قطاع الصناعة اهتمام كبير لتنميته وهذا بالسماح للخواص الاستثمار في مختلف المشاريع. لكن الوضع الأمني الذي عرفته البلاد خفض الاستثمارات الأجنبية في المشاريع الصناعية.

ب- **الفترة 2001- 2010:** تشجيع الاستثمار وخوصصة بعض الشركات العمومية، وتطوير الشركات العملاقة منها شركة سوناطراك*. وعرفت الدولة خلال هذه الفترة، تطورا ملحوظا في

1- للمزيد حول الإصلاحات في منظومة الاقتصاد الجزائري انظر: بلعسل محمد، سياسة توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق, رسالة ماجستير في إدارة الموارد البشرية, غير منشورة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية,2007, ص61-68.

[2]- اقر قانون الخوصصة في الجزائر في سنة 1995 بموجب الأمر 95 / 22 المتعلق بخوصصة بعض المؤسسات الاقتصادية العمومية وركزت علي قطاعي السياحة و التجارة و كانت الدولة قد خصصت 122 مليار دينار جزائري في الموازنة الجديدة لعام 1995 من اجل النهوض بالمشروعات العامة، حيث غير هذا المرسوم الإستراتيجية التنموية لصالح للقطاع الخاص الجزائري والأجنبي ،وعليه وقد بدا تنفيذ هذا البرنامج في أفريل 1996 وهذا بمساندة البنك الدولي حيث استهدف 200 شركة من الشركات العامة المحلية الصغيرة والتي يعمل معظمها في قطاع الخدمات، لذلك أقيمت شركات قابضة حيث تم فعلا حل وخوصصة أكثر من 800 مؤسسة محلية، أما بالنسبة للمؤسسات العمومية الكبيرة فانه حدد مع نهاية 1998 اعتماد برنامج يقضي بخصخصة نحو 250 مؤسسة خلال سنتي 1998-1999.

*- سوناطراك هي شركة النفط والغاز في الجزائر، اسمها الكامل (الشركة الوطنية للبحث والتنقيب والاستغلال والنقل للمحروقات) وهي الشركة الوحيدة التي كانت آنذاك في الجزائر المسئولة عن استغلال المصادر النفطية و الغازية الهائلة في البلاد و كذا عن بيعها، وأنشئت في 31 ديسمبر1963 وقد حققت منذ نشأتها تطورا هاما منقطع النظير ، حيث تعد وسيلة فعّالة لاسترجاع وتطوير الثروات المنجمية الوطنية ودعما قويا للصناعة الاقتصاد الوطني، وغالبا رائدا في الانتماءات التكنولوجية ، وعاملا فعالا للعلاقات الدولية للجزائر، وفي كل الحالات بقيت أداة للسيادة الوطنية ، كشركة وطنية تساهم فيها الدولة لوحدها، ولم يعط في الواقع المرسوم التأسيسي لسونا طراك إلا بمهمة نقل وتسويق المحروقات، واعتبارا من عام 1966 اتسعت صلاحيتها لتشمل كافة نشاطات قطاع المحروقات.

المؤشرات الاقتصادية، حيث ارتفع الناتج المحلي الخام، والذي جعل الدولة تستفيد من الفائض المحقق، حيث أنشأت مشاريع جديدة في مختلف الصناعات، خاصة بعد تحسن الوضع الأمني، الذي سهل دخول الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر، وكذلك الاتفاقات التي أبرمتها مع الشركاء في المنظمات الإقليمية والهيئات الدولية، كما أن برامج المنظمة العالمية للتنمية الصناعية والمنظمة العربية للتنمية جعلتها تستفيد من السياسات التصنيعية. وأهم الإجراءات التي قامت بها الدولة لأجل ترقية الصناعة الجزائرية ورفع النمو الاقتصادي، إنشاء الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار [1] وخوصصة الشركات وإنشاء المؤسسات الصغيرة المتوسطة وترقيتها وإعطائها أكثر اهتمام لأجل مساهمتها في ترقية الصناعات المحلية [2].

الفرع الثالث: حقيقة الخوصصة وأهدافها في الجزائر

كما ذكرنا في المبحث الأول من هذا الفصل، فإن السياسات التنموية التي عرفها الاقتصاد قبل سنة **1990**، والتي خلفت مشاكل عديدة خاصة، مع أزمة انهيار أسعار البترول سنة **1986** والتي أظهرت عيوب بعض الشركات العمومية والتي آلت إلى الإفلاس، الأمر الذي جعل الدولة الجزائرية تتجه إلى خوصصتها لهذه الأسباب من جهة، ومن جهة أخرى من أجل التأقلم مع النظام العالمي الجديد، ومواجهة أثار العولمة، حيث أرغمتها هذه الأخيرة على إعادة تنظيم الاقتصاد الجزائري وفق هذه المتغيرات الدولية والمحلية. وتعد الخوصصة من بين الإصلاحات التي قامت بها الدولة، حيث أصدر أول مرسوم تحت رقم **95-22** والمتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية في **26** أوت **1995** حسب القانون. ويعد تحديد أهداف الخوصصة من أصعب المهام التي وجهتها الدولة الجزائرية خاصة أنها كانت في حاجة ماسة وأسرع لإعادة هيكلة قطاعات الاقتصاد بما يخدم المصلحة العامة، ونقص الخبرة والإمكانات التي قد لا تجعلها تحقق هذه الأهداف. وبالرغم من الواقع الذي كانت تعرفه الجزائر والذي كان يتميز بمشاكل اقتصادية وأمنية، إلا أنه تم تحديد هذه الأهداف في الشكل الآتي [3]:

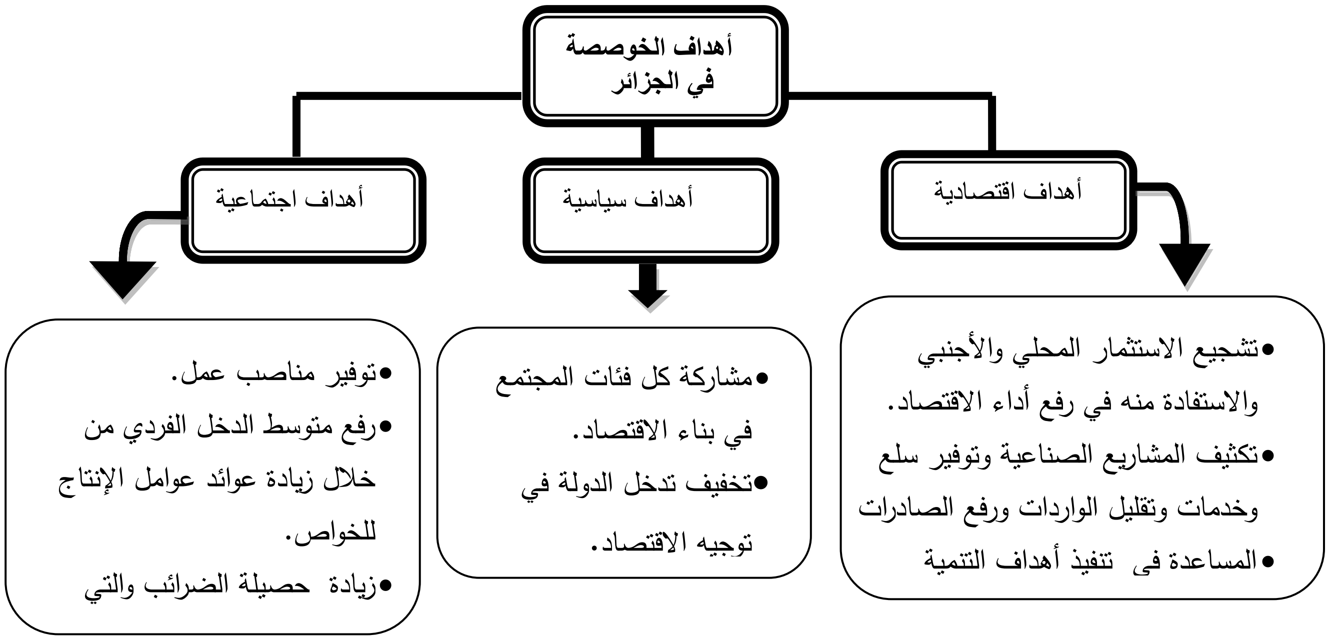
---

[1] – أنشأت الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار في إطار الإصلاحات الأولى التي تم مباشرتها في الجزائر خلال التسعينيات والمكلفة بالاستثمار، حيث جاءت لهدف التكيف مع الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وهي ذات طابع حكومي، كانت في السابق تحت اسم وكالة ترقية و دعم ومتابعة الاستثمار وهذا خلال الفترة 1993 إلى 2000، ثم تم تعديلها لتصبح الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ومن مهامها هي القيام بتقديم تسهيلات ودعم لصالح المستثمرين المحلين والأجانب، خدمة لترقية الاقتصاد الوطني.

[2] - Ammar Guesmi, Robert Charvin, L'Algérie En Mutation , Les Instruments Juridiques De Passage A l'Economie De Marche, L'harmattan Amazon France, 2001. Pages 15-33

[3] – سعداوي موسى، دور الخوصصة في التنمية الاقتصادي حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد فرع التخطيط، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007، ص.269.

الشكل رقم 4 -2 أهداف الخوصصة في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على سعداوي موسى، دور الخوصصة في التنمية الاقتصادي حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد فرع التخطيط، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007، ص269.

الجدول رقم 4-5 عمليات الخوصصة الجزائرية للفترة **2003-2007.**

العملـــــــــيات	2003	2004	2005	2006	2007	المجموع
خوصصة كلية	5	7	50	62	68	192
خوصصة جزئية > 50%	1	2	11	12	7	33
خوصصة جزئية < 50%	0	3	1	1	6	11
استرجاع من طرف العمال	8	23	29	9	0	69
الشراكات (المشتركة – مشروعات)	4	10	4	2	0	29
تنازل عن أصول لصالح مقاولين خواص	2	13	18	30	20	83
المجـــــــــموع	20	58	113	116	110	417

المصدر: . http/WWW.MPI.DZ/INDEX_FR.PHP ?PAGE=PRIV&TITRE=PRIV5(CONSULTE LE 15/01/2010)

المطلب الثاني: البحث العلمي والتكنولوجي في الجزائر

في إطار الاقتصاد الدولي الجديد، أصبح البحث العلمي والتطوير التكنولوجي سلاحا للدول المتحكمة فيه، يسيطرون به على سياسة وصناعة واقتصاد العالم، خاصة في هذا العصر الذي يتسم بالمنافسة القوية بين الدول، وهو ما يتطلب المعلومات العلمية الدقيقة والتحكم في التقنيات الحديثة.

الفرع الأول: تطور البحث العلمي والتكنولوجي في الجزائر

تتوقف التنمية على مدى الاهتمام بالبحث والتطوير في الأنشطة في مختلف القطاعات، ومن ثم ترتكز الاستراتيجية التنموية على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي لرفع معدلات النمو، والذي يسمح ببناء قاعدة اقتصادية ذات قدرة تنافسية مواكبة للتغيرات والتطورات الدولية. وأصبح من الضروري على كل دولة رسم سياسة وطنية جديدة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي تهدف بالدرجة الأولى إلى تجنيد كل الكفاءات الجامعية والقدرات العلمية المتواجدة عبر مراكز البحوث التابعة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني مع إعادة الاعتبار لوظيفة البحث وجعلها المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي. ويلاحظ مظاهر تنمية القطاعات الاقتصادية إلى حد كبير من خلال المكانة التي يحتلها البحث والتطوير في عملية الإنتاج، كونهما يشكلان الآلية الأساسية لرفع القدرة التنافسية للمنتج، وضمان بقائه في الأسواق التي تتميز بالمنافسة القوية خاصة بظهور الدول الناشئة التي أصبحت رائدة في التصنيع.

يعد البحث العلمي والتطوير التكنولوجي أداة تظهر الحالة التي يرتكز عليها الاقتصاد بحيث يظهر مدى وجود تنمية فعلية للمجتمع، حيث تم إعداد سياسات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، منذ إنشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر في **1970**، حيث عرف البحث العلمي والتطوير التكنولوجي أول مراحله مشاكل حيث تميز بنقص مستلزماته التي تعطي ثمار لمختلف القطاعات، وتم تأسيس الديوان الوطني للبحث العلمي في **1973** ومحافظة الطاقة (C.E.N) في **1982** وغيرهما. وقد تسببت هذه السياسات العشوائية والتي تميزت بانعدام استراتيجية لتنفيذ برامج البحث العلمي ومتابعته في هجرة بعض الكفاءات

الجزائرية[1]؛ وتبقى طموحات الجزائر في العصر الحالي كباقي الدول إلى تطوير قدرتها الإنتاجية من أجل تحسين المنتجات الصناعية وفقا للمتطلبات العالمية خاصة الصناعات الحساسة الإستراتيجية.

الفرع الثاني: برامج البحث العلمي والتكنولوجي في الجزائر

ترتبط القطاعات الاقتصادية ارتباطا وثيقا بالبحث العلمي والتكنولوجي، حيث تسمح بتوفير الإمكانات إلى قطاع البحث العلمي لتطوير الاقتصاد، ومن جهة تكون هناك فرصة للقيام بتجربة كل ما توصل إليه البحث على الواقع الموجود. نظرا لأهمية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في أية عملية بناء اقتصاد صلب وتنافسي، تم تشريع قانون البرنامج المتعلق بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي للفترة **1998-2002**، حيث جاء لاستيعاب الثغرات التي عرفتها السياسات العشوائية السابقة للبحث العلمي وضمان ترقيته بما يخدم الاقتصاد، حيث عمل على تدعيم القواعد العلمية والتكنولوجية، من خلال توفير الشروط الضرورية للبحث والتطوير، ودعم الدولة ماديا ومعنويا لكل الأنشطة المتعلقة بالبحث والتطوير.

تضمنت المادة الثالثة من قانون البحث العلمي والتطوير التكنولوجي هدف البحث والتطوير والمتمثل في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية للبلاد وذلك عن طريق وضع 25 برنامج للبحث والتطوير حيز التطبيق مصنفة كما يلي:

أ- **برامج وطنية للبحث ما بين القطاعات وتتعلق بـ:** الزراعة والتغذية، الموارد المالية، البيئة، التنقيب واستغلال وتثمين المواد الأولية، تقويم الصناعات، العلوم الأساسية، البناء والتعمير والتهيئة العمرانية، الصحة، النقل، التربية والتكوين، اللغة، الثقافة والاتصال، الاقتصاد، التاريخ،القانون والعدالة، المجتمع والسكان.

ب- **برامج وطنية للبحث المتخصص وتتعلق بالميادين الآتية:** الطاقة، التقنيات النووية، الطاقات المتجددة، تكنولوجيات الإعلام، التكنولوجيات الصناعية، التكنولوجيات الفضائية وتطبيقاتها، المواصلات اللاسلكية، المحروقات والتكنولوجيات الحيوية. إن هذه البرامج التي تعكس إشكالية

2-عن محضر الجلسة العلنية السابعة والعشرين المنعقدة يوم الأربعاء 28 ربيع الأول 1419 هـ الموافق 22 جويلية 1998، http://www.majliselouma.dz/textes/jod/files/01-98/jelsa27-n13-98.htm

التنمية الوطنية تحتوي على **1740** مشروع بحث سيقوم بإنجازها **5957** باحث في مراكز ووحدات البحث التابعة لكل قطاعات الاقتصاد الوطني والتي يقدر عددها بحوالي **557**[1]. وشرعت قوانين ومراسيم تنظم البحث العلمي والتكنولوجي في الجزائر، حيث سمحت هذه بإنشاء مراكز بحث في مختلف الاختصاصات منها ما هو مرتبط مباشرة بالقطاع الاقتصادي وبالأخص قطاع الصناعة، ومنها ما تعلق بالنشاطات الأخرى[2].

الفرع الثالث: تمويل البحث العلمي في الجزائر

من أجل بلوغ أهداف البحث العلمي والتطوير التكنولوجي المحددة للفترة الخماسية 98-**2002**، تم رفع نصيب البحث العلمي من الناتج القومي الخام من **0.2%** في سنة **97** إلى **1%** خلال الفترة الممتدة من **1998** إلى **2002**. إن الإعتمادات المخصصة لميزانية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي عرفت فعلا ارتفاعا ملموسا في سنة **2000** حيث قدرت بـ **31** مليار دينار، وسمحت بتمويل ما يلي:

أ- إعداد برامج وطنية للبحث لمختلف القطاعات.

ب- إنشاء هيئات ومراكز البحث والتطوير لمتابعة البحث وتعزيزه.

ت- تكثيف مؤسسات التعليم والتكوين العالي من أجل تطوير البحث التكنولوجي.

ث- إنشاء مؤسسات بحث صناعي عمومية كانت أو خاصة وتشجيعها على الإبداع وتثمين نتائج بحوثها ورد الاعتبار لأنشطة البحث.

وقد سمحت هذه الإعتمادات الكثيرة بإنشاء وحدات ومخابر البحث واقتناء العديد من التجهيزات والمعدات والآلات التي كانت تفتقر إليها. وتجدر الإشارة إلى أن الغلاف المالي الذي تم استهلاكه سنة **2000** لم يتعد خمسة مليار دينار، في حين قدر المبلغ الإجمالي المخصص لدعم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي لهذه السنة بـ **31** مليار دينار. إن نسبة الاستهلاك المتواضعة للإعانات المالية من طرف وحدات ومخابر البحث المستفيدة ترجع

[1] - http://www.mipmepi.gov.dz/

[2]- إنشاء مراكز بحث تتخصص في مجالات أخرى، منها الموجهة إلى التنمية البشرية، وإلى قطاع الزراعة...

أسبابها إلى ضعف طاقات استيعابها بالإضافة إلى التعقيدات الإدارية التي ميزت عملية تسيير الغلاف المالي المخصص لدعم منظومة البحث والتطوير [1].

المبحث الثاني: واقع الصناعة الجزائرية

تنوعت الصّناعة الجزائرية على مرّ الزمنّ وأصبحت غير محتكرة على قطاع معين, خاصة مع انفتاح الدول على العالم، ودخول القطاع الخاص في عملية التصنيع بعد تخلي الدولة عن سياسة السيطرة على كل النشاط الاقتصادي. فاليوم وبعد ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى الوكالتين التي أنشأتهما الدولة من أجل مساعدة الشباب الخريجين من الجامعات في فتح ورشات ومؤسسات إنتاجية، وهما وكالة تشغيل الشباب ووكالة دعم الاستثمار، حيث حققت نتائج ملموسة رغم أنها تعتبر ضئيلة بالنسبة للموارد التي تمتلكها الجزائر سواء مادية أو بشرية. في هذا المبحث نتطرق إلى الصناعات الجزائرية قبل وبعد الانفتاح[2].

المطلب الأول: تقييم وتحليل قطاع الصناعة الجزائري

لتحديد مدى مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي وتطوره، لابد من تحليل أهم المؤشرات الاقتصادية خلال فترة **1990-2011**، ومن ثم تحليل المؤشرات المتعلقة بقطاع الصناعة، والعوامل المرتبطة بالتنمية الصناعية الجزائرية، وهذا فيما يلي:

الفرع الأول: دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة 1990إلى 2010

قبل التطرق إلى الاستراتيجية الجديدة التي أعدت من طرف وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، لا بد من تحليل أهم النتائج المحصلة خلال فترة زمنية انتقلت فيها الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وهي فترة **1990ـــ 2010**، نحلل المؤشرات الاقتصادية والتي تخص مؤشرات الانفتاح الاقتصادي والتي تتعلق بالتجارة الخارجية بما فيها الاستثمارات الأجنبية، كذلك نتطرق إلى تطور الناتج المحلي ونصيب كل قطاع فيه، إضافة إلى تحديد الوضعية المالية الخارجية للجزائر، كل هذا نتطرق إليه فيما يلي:

---

[1] - Khelfaoui Hocine, La Recherche Scientifique En Algérie Entre Exigences Locales Et Tendances Internationales, Feuille D'étude, Centre Interuniversitaire De Recherche Sur La Science Et La Technologie, Université Du Québec À Montréal. www.cirst.uqam.ca,

[2] - Rezig Abdelouahab, Algérie, Brazil, Corée Du Sud, Tris Expériences De Développement, Opu, Alger, 2006, Pages 51-82.

أ- **دراسة مؤشرات الانفتاح الاقتصادي:** إن العناصر الرئيسة التي تبين مدى تجاوب الدولة مع متطلبات اقتصاد السوق هي وضعية التجارة الخارجية ويتعلق الأمر بالصادرات والواردات، ومدى تغطية الصادرات للواردات, ومن هذه المعطيات يتم تحديد مدى انفتاح الاقتصاد الجزائري من خلال الإصلاحات التي عرفتها البلاد.

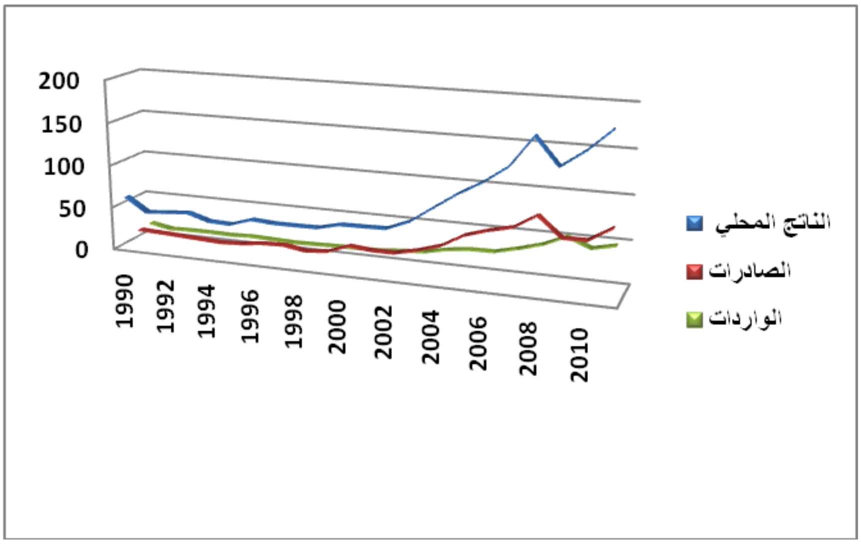
ب- **تطور التجارة الخارجية الجزائرية:** عرفت فترة **1990-2011** أحداث سياسية واقتصادية أثرت على النتائج الاقتصادية للبلاد. ففي بداية التسعينيات كانت الدولة في وضعية اقتصادية سيئة إضافة إلى تطلع الدولة إلى انتهاج اقتصاد السوق والتخلي عن الاقتصاد الموجه الذي كانت نتائجه وخيمة على المؤسسات العمومية والتي كانت نهايتها الإفلاس وإحالة آلاف العمال على البطالة، فاقتصاد السوق كما تطرقنا في الفصل الثاني يتطلب آليات وأدوات لانتهاجه للمحافظة على الممتلكات العمومية وعلى الاقتصاد الوطني، فهل هذا الانفتاح كان في صالح الاقتصاد الوطني أم لا؟ سنرى كل هذا من خلال تحليل الإحصائيات لهذه الفترة.

الجدول رقم 4-6 تطور الصادرات والواردات في الجزائر ونسب التغطية في **1990-2011 (مليار دولار).**

السنة	الناتج المحلي	الصادرات	الواردات	نسبة التغطية	معدل الانفتاح	السنة	الناتج المحلي	الصادرات	الواردات	نسبة التغطية	معدل الانفتاح
1990	62.045	14.545	15.472	%94	%48.4	2001	55.180	20.002	11.920	%167.8	%57.9
1991	45.715	13.311	10.78	%123.4	%52.7	2002	55.9	20.012	14.491	%138.1	%61.7
1992	48.000	12.154	11.458	%106.1	%49.2	2003	66.5	26.028	16.238	%160.3	%63.6
1993	49.949	10.880	11.557	%94.1	%44.9	2004	84.6	34.066	21.807	%156.2	%66.0
1994	42.542	9.585	11.083	%86.5	%48.6	2005	102.3	48.760	24.837	%196.3	%71.9
1995	41.764	10.940	12.110	%90.3	%55.2	2006	117.169	56.953	25.210	%225.9	%70.1
1996	49.914	13.969	11.240	%124.3	%50.5	2007	135.804	63.297	31.632	%200.1	%69.9
1997	48.177	14.890	10.279	%144.9	%52.2	2008	170.989	79.122	39.171	%202	%69.2
1998	48.187	10.880	10.850	%100.3	%45.1	2009	140.577	56.798	50.771	%111.9	%76.5
1999	48.640	13.040	11.520	%113.2	%50.5	2010	159.426	57.05	40.47	%141	%61.2
2000	54.790	22.560	11.699	%192.8	%62.5	2011	183.4	73.39	46.45	%158	%65.3

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: مؤشرات الاقتصاد الجزائري، الديوان الوطني للإحصاء والبنك المركزي الجزائري والبنك العالمي.

الرسم البياني رقم: 4-3 تطور الناتج المحلي الجزائري والتجارة الخارجية للفترة **2000-2011**.



من خلال الرسم البياني أعلاه يتبين مدى تطور الصادرات من سنة 1991 إلى 2011 حيث ارتفعت بنسبة كبيرة، وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار البترول خاصة في العشرية الأخيرة بالمقارنة مع سنوات التسعينيات، كذلك ارتفاع الواردات وهذا لانفتاح السوق على العالم الخارجي، و تقليل قيود الحماية التي كانت مطبقة في مرحلة الاقتصاد الموجه. وبسبب ارتفاع الصادرات استطاعت الجزائر أيضا تغطية فاتورة الواردات بأكثر من مائة في المائة، حيث سمح الفائض المحقق لها بتنفيذ برامج تنموية، في مختلف القطاعات خاصة إعادة تهيئة البنية التحتية الاجتماعية، أهمها قطاعي الأشغال العمومية والنقل.

ت- الانفتاح الاقتصادي وأثره على التنمية الصناعية: لتحديد درجة الانفتاح الاقتصادي من بداية تطبيق آليات الاقتصاد السوق إلى سنة **2011**، نقوم بقياس الانكشاف الاقتصادي وهذا وفق المعادلة الموالية:

معدل الانفتاح الاقتصـــــادي= الصـــــادرات +الـــواردات / الناتج المحلي الخام×100%

ومن خلال معدلات الانفتاح في **الجدول رقم 4-6** نجد أن هناك تطور كبير في انفتاح السوق الجزائرية على العالم، وهذا راجع إلى الإصلاحات التي مست الاقتصاد الوطني خلال السنوات السابقة، حيث تم رفع بعض القيود الجمركية على التجارة الخارجية، والمزايا الضريبية التي منحت للخواص المحلين في مختلف الأنشطة.

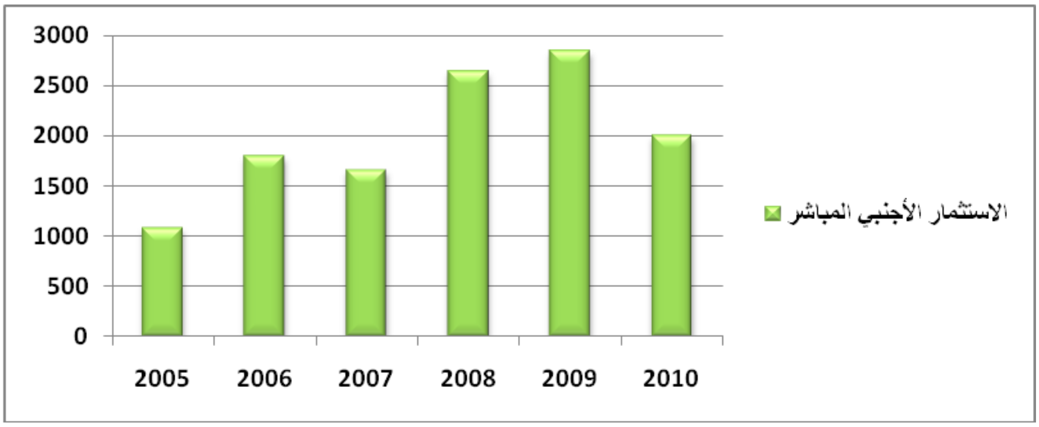
ث- تطـور الاسـتـثمار الأجنبــي فــي الجزائــــــــر: نتيجة تحسن الأوضاع الأمنية في الجزائر، وتطبيق الدولة آليات اقتصاد السوق التي شرعت فيها منذ سنة **1995** والمتعلقة بالخوصصة وإنشاء وكالة دعم الاستثمارات، زيادة إلى المزايا والتسهيلات للشركاء الأجانب، كل هذه العوامل ساهمت في دخول المستثمرين الأجانب إلى السوق الجزائرية[1].

الجدول رقم 4-7 تطور الاستثمار الأجنبي في الجزائر للفترة **2004 ـــ 2010** (مليون دولار).

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الاستثمار الأجنبي المباشر	1.081	1.795	1.662	2.646	2.847	2.000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: تقارير سنوية حول الاستثمار الأجنبي في الجزائر، الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار www.andi.dz

الرسم البياني رقم 4-4 تطور الاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال الفترة **2005-2010**.



[1]- للمزيد حول دور الاستثمار في التنمية الاقتصادية الجزائرية انظر: مودع إيمان سليم, اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج النمو الداخلي خلال الفترة 1991-2007, رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك, 2010، ص39-50.

عرف الاستثمار الأجنبي المباشر تطورا ملحوظا نتيجة الانفتاح الاقتصادي حيث أقرت الدولة قوانين لتشجيع الاستثمار في الجزائر من خلال تخفيف القيود، وإبرام اتفاقيات الشراكة مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية لترقية الصناعة والاقتصاد.

الفـرع الثانــي: تحليـل ودراسـة المؤشرات الاقتصادية لقطاع الصناعة خــلال 2000-2010

تحليل النتائج المحصلة لقطاع الصناعة والقطاعات الأخرى خلال فترة **2000ـ2008**، وتحديد مدى مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام، ومدى فعالية السياسات المطبقة من نقل الصناعة الجزائرية إلى متطلبات السوق المحلية والعالمية، أظهرت وجود تحولات وإصلاحات اقتصادية لقطاع الصناعة في الجزائر، وانتقال الجزائر من اقتصاد مغلق إلى اقتصاد السوق كل هذا حتم عليها صياغة استراتيجيه صناعية قادرة على منافسة المنتجات الأجنبية، وهذا لتقليل فاتورة الواردات والتوجه للتصدير. سنتطرق إلى مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الوطني، وإلى دور الاستثمارات الأجنبية في ترقية الصناعة الجزائرية فيما يلي:

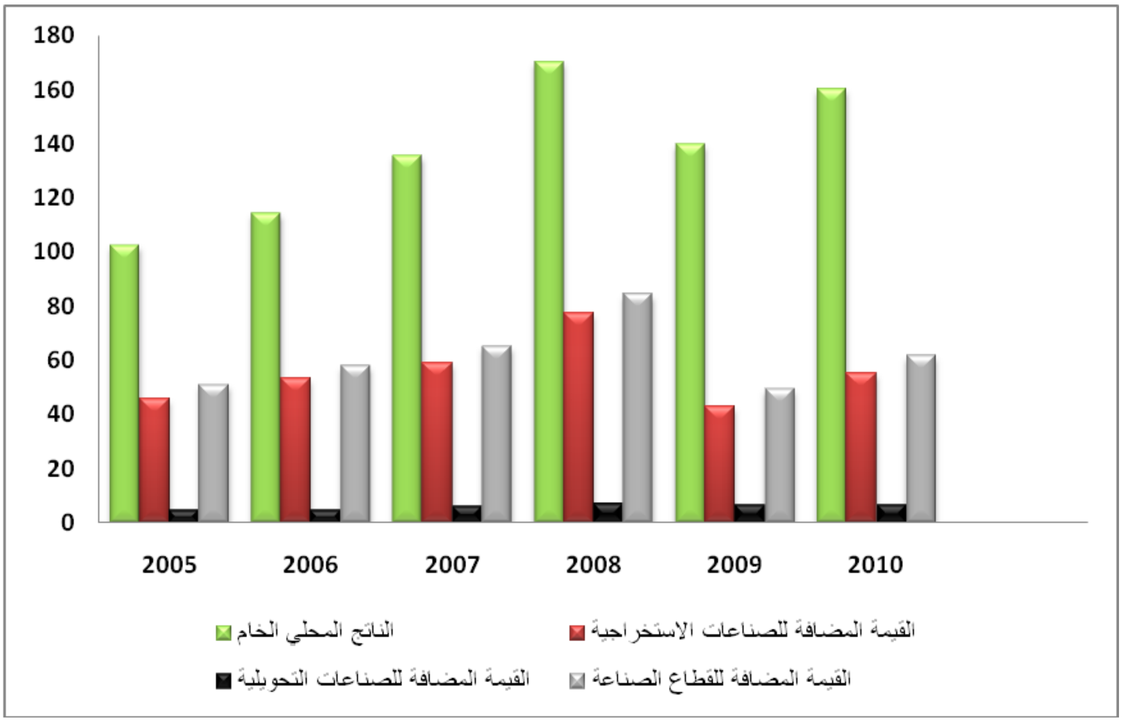
أ- **مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي لفترة 2005-2010**: لتحديد مدى مساهمة وأداء قطاع الصناعة في الناتج المحلي الجزائري، لا بد من تحديد نسبة قيمتها المضافة، ومدى مساهمة الصناعة بشقيها التحويلي والاستخراجي وهذا حسب الجدول الموالي:

الجدول رقم 4-8 مساهمة قطاع الصناعة الجزائري في الناتج المحلي خلال **2005-2010** (مليار دولار).

البيـــــــــان	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الناتج المحلي الخام	102.50	114.322	135.502	170.228	139.763	160.270
ق م/ للصناعة الاستخراجية	45.760	53.444	59.166	77.446	43.022	55.219
ق م / للصناعة التحويلية	4.354	4.533	6.015	6.819	6.413	6.355
ق م/ (الصناعة)	51.114	57.977	65.181	84.265	49.435	61.57
الصناعات التحويلية%	%4.2	%4.0	%4.4	%4.0	%4.6	%4
الصناعات الاستخراجية%	%44.6	%46.7	%43.7	%45.5	%30.8	%34.5

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات ومؤشرات اقتصادية للسنوات 2005 إلى 2010 الديوان الوطني للإحصاء والبنك المركزي الجزائري.

الرسم البياني رقم 4-5 تطور القيمة المضافة للصناعات بشقيها في الجزائر خلال فترة **2001** إلى **2010**.



من خلال الرسم البياني أعلاه نلاحظ مدى تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعة من **22072** مليون دولار خلال سنة **2000** إلى **84265** مليون دولار خلال سنة **2008** وهذا راجع لارتفاع عدد المشاريع الصناعية، والتي كانت نتيجة تحسن الوضع الأمني والاقتصادي للبلاد، خاصة بعد تطبيق قانون المصالحة وفتح المجال للأجانب للاستثمار في الجزائر، زيادة إلى البرامج التنموية الجيدة برئاسة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة. فمنذ توليه الحكم عمل على تحسين الوضع الأمني والاقتصادي، ووفر كل الوسائل المادية لتحسين مردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. حيث حققت الجزائر في سنة **2010** ناتج محلي خام بلغ **12** مليار دينار جزائري حيث كان متوسط الدخل الفردي منه **4500** دولار.

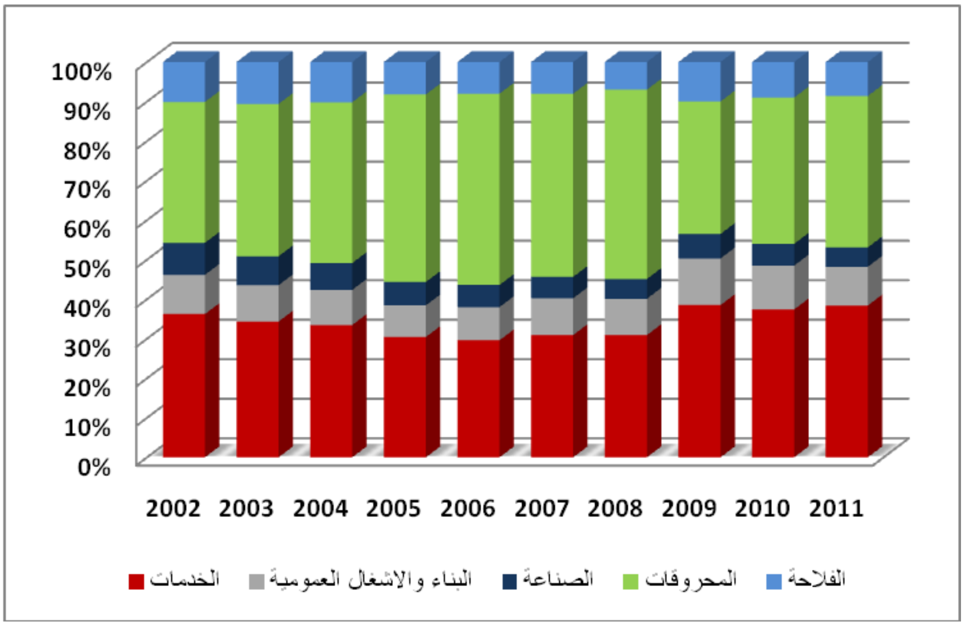
ب- أداء قطـــاع الصناعـــة مع باقي القطاعات الاقتصاديـــة الأخرى: تظهر نتائج استراتيجية التصنيع لأي دولة ما بمدى مساهمتها في الناتج المحلي، وتكون بالنسب الكبيرة للقطاع خاصة الصناعة التحويلية. ولمعرفة اهتمام الدولة الجزائرية بترقية الصناعة خلال العشر سنوات الأخيرة، ومدى أدائها في النشاط الاقتصادي نقوم بدراسة هذه النسب وتحليلها وفق ما يلي:

الجدول رقم 4-9 نصيب القطاعات من الناتج المحلي الخام في الجزائر للفترة **2002 ـ 2011**.

القطاع / السنوات	الفلاحة %	المحروقات %	الصناعة %	البناء والأشغال العمومية %	الخدمات %
2002	10.1	35.6	8.1	9.9	36.2
2003	10.6	38.5	7.3	9.2	34.3
2004	10.2	40.7	6.8	8.9	33.5
2005	8.2	47.4	5.9	8.0	30.4
2006	8.0	48.4	5.6	8.4	29.6
2007	8.0	46.3	5.4	9.3	30.9
2008	7.0	47.9	5.0	9.2	30.9
2009	10.0	33.5	6.2	11.8	38.5
2010	9.0	37.0	5.5	11.1	37.4
2011	8.6	38.3	4.9	9.8	38.4

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على Office National Des Statistiques, Presentation Des Principales Activites De L'ons, Forum Journal Liberté, Alger, Le 25 Mars 2013, Page, 58.

الرسم البياني رقم 4-6 نصيب القطاعات الاقتصادية الجزائرية من الناتج المحلي للفترة **2002-2011**.



يبين الرسم البياني أعلاه مدى تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية خلال فترة **2002 -2011**، حيث يظهر تراجع مساهمة قطاع الصناعات التحويلية من **8,1%** في سنة **2002** إلى **4,9%** في سنة **2011** وهي نسب ضئيلة جدا مقارنة بباقي القطاعات، وهذا راجع للاهتمام الدولة فقط بالصناعات الاستخراجية لاستحواذها على هذه الثروة النفطية. فبقاء النسب المتواضعة للصناعة خارج المحروقات القليلة جدا بالنظر إلى باقي القطاعات، خاصة مع اهتمام دول العالم بالطاقات البديلة المتجددة الصديقة للبيئة، سوف تتراجع في المستقبل مداخل الدولة كثيرا لمحدودية صادرات الصناعة التحويلية الجزائرية، وارتباط الصناعات الإستراتيجية الثقيلة بقطاع المحروقات، ولهذا لابد من إعادة النظر في كيفية ترقية الصناعة بكل فروعها وأقسامها والتشجيع على الاستثمار فيها للحد من فاتورة الواردات[1].

ت- تطـور تمويـــل قـــطاع الصناعـة: عرف قطاع الصناعة تمويلا متزايدا من فترة لأخرى، لصالح المشاريع الجديدة والقديمة، وفقا للبرنامج الخماسي الذي يحدد فيه أهم البرامج والمشاريع لتنمية كافة القطاعات.

والجدول الموالي يبين مقدار التمويل لفترة **2000-2014**.

الجدول رقم 4-10 الغلاف المالي لتمويل قطاع الصناعة في الجزائر حسب السياسات للفترة **2000 ـ 2014** (مليار دينار).

القطاع	البرنامج 2000-2004	البرنامج 2005-2009	البرنامج الخماسي 2010-2014
قطاع الصناعة	125	158	286

المصدر: برنامج التنمية للفترات الخماسية (2000-2004، 2005-2009، 2010-2014)، وزارة المالية الجزائرية.

[1] - عرفت الصناعة الجزائرية تطورات وإصلاحات من يوم الاستقلال إلى يومنا هذا، للمزيد حول هذه التطورات الصناعية الجزائرية انظر: هبري نصيرة, التطور الصناعي في الجزائر انعكاسات سلبية على التنمية الصناعية، رسالة ماجستير غير منشورة,كلية الاقتصاد، الجزائر 2003.

الرسم البياني رقم 4-7 تطور التمويل لقطاع الصناعة في الجزائر للفترة **2000 ـ 2014**.



بالرغم من تحقيق الجزائر فائض مستمر على مر السنوات الأخيرة، إلا أن قطاع الصناعة لم يأخذ المقدار الكافي لترقيته بما يتوافق مع المتغيرات الدولية، حيث يبقى القطاع في حاجة ماسة لزيادة قيمة التمويل.

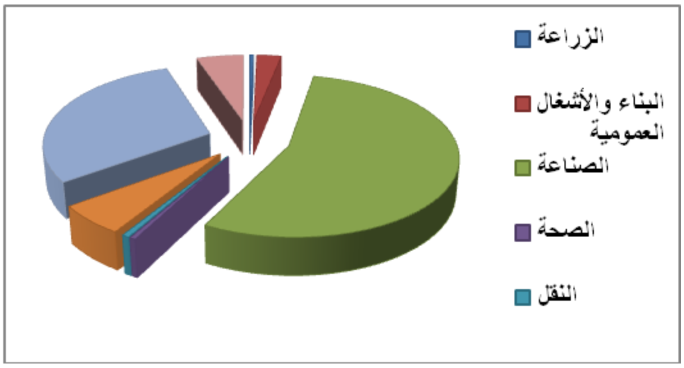
ت- تطـــور الاســـتثمار الصناعــــــي: عرفت مختلف النشاطات الاقتصادية تطور ملحوظ بحجم الاستثمارات التي أقرتها السياسات التنموية خلال الفترة **2000 ـ 2010**، حيث استفاد القطاع الصناعي بالنسبة الكبيرة من مجموع الاستثمارات نتيجة إنشاء مشاريع وتوسيعها، والجدول الموالي يبين نصيب كل قطاع من هذه الاستثمارات:

الجدول رقم 4-11 نصيب الصناعة الجزائرية المشاريع الاستثمارية للفترة **2000-2010**.

القطاعات الاقتصادية	الزراعة	البناء والأشغال	الصناعة	الصحة	النقل	السياحة	خدمات	الإتصالات	المجموع
عدد المشاريع	9	86	281	3	24	13	111	1	528
المبالغ المالية مليون دينار	6.858	46.107	925.295	8.589	10.319	102.295	505.789	88.500	1.693.748

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير مالية من وزارة المالية والديوان الوطني للإحصاء للفترات 2000ـ 2010.

الرسم البياني رقم 4-8 نصيب قطاع الصناعة من الاستثمارات الأجنبية مع باقي القطاعات للفترة **2000-2010.**



يلاحظ من الجدول والشكل البياني أعلاه أن قطاع الصناعة بما فيه الاستخراجي والتحويلي قد أخذ حصة الأسد بـ **281** مشروع خلال فترة **2002-2010**، وهذا راجع لتحسن الوضع الأمني في الجزائر، الذي سمح بتدفق رؤوس أموال أجنبية للاستثمار في الجزائر، زيادة إلى ارتفاع سعر برميل البترول خلال هذه الفترة حيث وصل إلى غاية الثمانين دولار بعدما كان لا يتعدى 20 دولار في فترات التسعينيات.

الفــرع الثالث: مساهمة الاستـثمارات الأجنبيـة في قـطاع الصناعـة

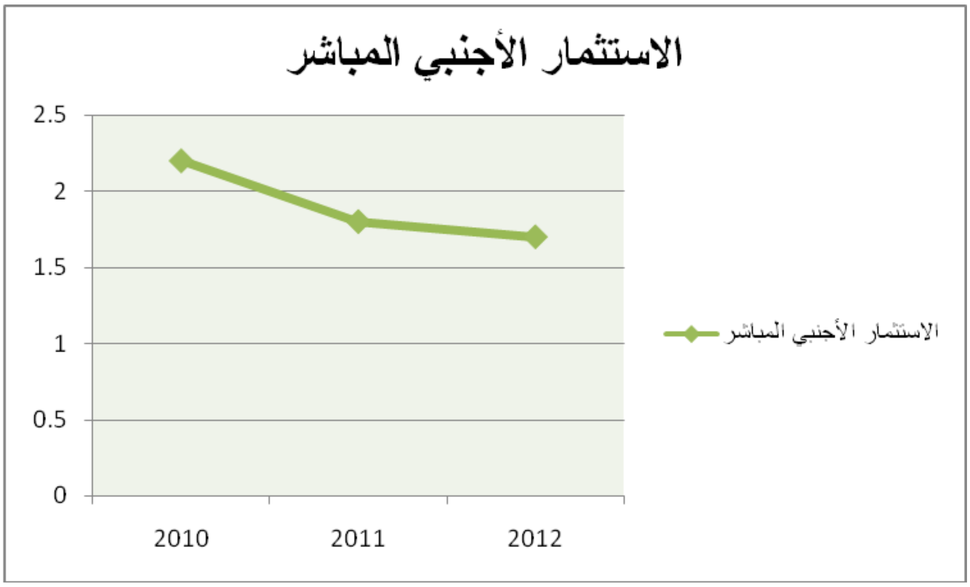
عرفت الجزائر بعد الاستقرار الأمني تطور ملحوظ في زيادة الاستمارت الأجنبية، وتعلقت معظمها في قطاع النفط وقطاع تكنولوجيا المعلومات؛ الجدول الموالي يظهر مساهمة الاستمارات الأجنبية في قطاع الصناعة خلال الفترة **2005 ـ 2010:**

الجدول رقم 4-12 مساهمة الاستثمارات الأجنبية في قطاع الصناعة الجزائري للفترة **2005 ـ 2010** بمليار دولار.

البيان	2010	2011	2012
الاستثمار الأجنبي المباشر	2,2	1,8	1,7

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير تطور الستثمار الاجنبي للفترة 2010ـ2012، الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار والبنك الجزائري المركزي.

الرسم البياني رقم 4- 9 تطور الاستثمارات الاجنبية في القطاع الصناعي الجزائري **2010-2012**.



المطلب الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصناعة الجزائرية

أنشئت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في أواخر **1980**، وكانت قبل هذا التاريخ مؤسسات بسيطة تلعب دورا ثانويا في الاقتصاد الجزائري.

الفرع الأول: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في الاقتصاد الموجه

عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثلاث مراحل تطورية في الجزائر:

أ- **مرحلة 1962-1982**: تميزت هذه الفترة من خلال اعتماد الاقتصاد المخطط على قيام قطاع الصناعة بإنتاج سلع رأسمالية ومنتجات وسيطة. ففي سنة **1963** صدر أول قانون للاستثمار، حيث لم يؤد هذا القانون على الرغم من المزايا والضمانات المقدمة للمستثمرين، إلى تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتم إصدار بعد هذا الفشل، قانون الاستثمار في **15** سبتمبر **1966**، حيث جاء لإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية الجزائرية. كما تم من خلاله إنشاء الهيئة الوطنية للاستثمار التي تكفلت بإصدار الموافقات لأي مستثمر ومقاول خاص، وقد تميز برنامج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السنوات الأربع الأولى (**1970-1973**) بالحث على تطوير الصناعات المحلية، وبدأ في الخطة الثانية للفترة(**1974-1978**) والتي

تحث على تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة حصرا من قبل القطاع العام الذي تتمثل أهدافه في ضمان التوازن الإقليمي، حيث تم إنشاء **594** مؤسسة صغيرة ومتوسطة. ولكن رغم ذلك فقد أضافت الهيئة الوطنية للاستثمار التعقيد الإداري والبيروقراطية، الأمر الذي تم حلها في عام **1981**، حيث اعتبرت في هذا الوقت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عامل مكمل للقطاع العام، فعملت كل السياسات والتدابير لمساعدة وتنمية هذه المؤسسات.

ب- مرحلـــــــــــــــة 1982-1988: وقد تميزت هذه الفترة بإصلاحات كبيرة في ظلّ الاقتصاد الموجه، حيث اتسمت بالعديد من التغييرات مثل:

- الحق في نقل واقتناء المعدات والمواد الخام لبعض الحالات.
- لا بد من إذن للاستيراد.
- على الرغم من ذلك فقد تميزت هذه الفترة بعراقيل:
- ألا يتجاوز التمويل البنكي نسبة **30%** من إجمالي الاستثمارات للمؤسسة.
- ألا يتجاوز المبلغ المستثمر ثلاثين **(30)** مليون دينار جزائري للشركة ذات المسؤولية المحدودة.
- الحظر على امتلاك شخص واحد العديد من الاستثمارات.

الفـرع الثانـي: تطـور المؤسـسات الصغيرة فــي المرحلة الانتقاليـة

تم إصدار تشريعات تدريجيا في عام **1988** بموجب القانون **88-25** من **19**جويلية **1988** والذي رفع من سقف الاستثمار الخاص وفتح الباب له في نشاطات جديدة والتي كانت محتكرة من طرف الدولة، وبالتالي ارتفع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة إلى **19843** مؤسسة. ويعد عام **1988** بالنسبة للاقتصاد الجزائري جسر التحول إلى اقتصاد السوق، وقد أدى هذا التغيير إلى إقامة علاقات مع المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي للتخفيف من أزمة ديونها وتكون قادرة على تطبيق الأنظمة والسياسات النقدية والمالية والتجارية، والتي تمليها خوصصة العديد من المؤسسات العامة، وهي العملية التي ساعدت إطلاق وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة خاصة المتعلقة بالصناعة.

وقد وضعت الدولة الجزائرية إطارا تشريعيا جديدا لإنعاش الاقتصاد، حيث أصر القانون الصادر بتاريخ **10** مايو **1993** على تشجيع الاستثمار. وفي عام **2001** أصدر قانون بشأن تنمية الاستثمار (قانون رقم **3-1** من **20** أوت **2001**) والقانون الإطاري بشأن تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (القانون رقم **01/18** من **12**ديسمبر**2001**)، هذا الإجراء المنصوص عليه يبين التسهيلات الإدارية في مرحلة تأسيس الشركة، فضلا عن إنشاء صندوق ضمان القروض الممنوحة من البنوك للشركات الصغيرة والمتوسطة ، وإنشاء المجلس الوطني للاستثمار وإلغاء التمييز بين الاستثمار العام والخاص.

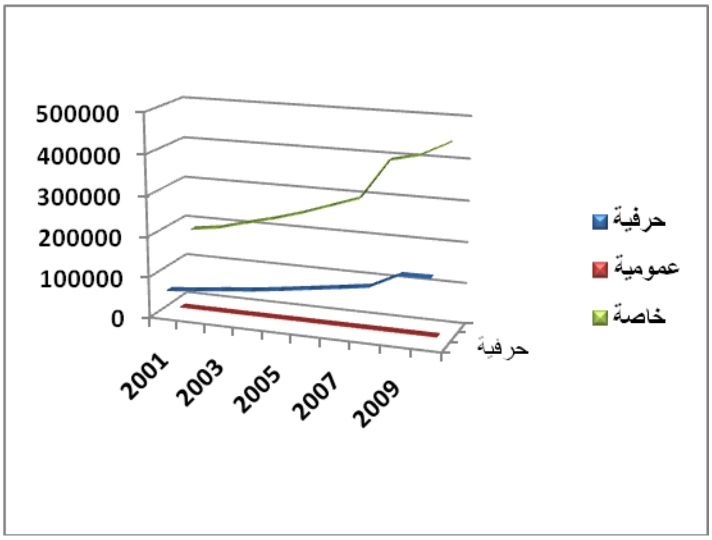
أ- **تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في فترة 2001-2010:** أشارت الإحصاءات إلى أن أكثر من نصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم إنشاؤها بين **2001** و**2007**، ضمن القانون المتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عام **2001**؛ وقد تطورا ملحوظا، حيث سجلت في سنة **2003**، **207949** مؤسسة، وفي نهاية سنة **2010** أصبحت **398788** مؤسسة.

الجدول رقم4-13 تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال للفترة **2001 – 2010**.

السنوات	خاصة	عمومية	حرفية	المجموع
2001	179893	778	64677	245348
2002	189552	778	71523	251853
2003	207949	560	79850	288587
20042	225449	598	86732	312959
2005	24584	626	96072	342788
2006	269806	666	106222	376767
2007	293946	739	116347	410959
2008	392013	874	126887	519526
2009	408155	778	162085	570838
2010	443395	788	163114	607297

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستثمار، نشرة المعلومات الاقتصادية، العدد 9، 2005 و Gharbi Samia , Les Pme/Pmi En Algerie : Etat Des Lieux, Cahiers Du Lab.Rii N° 238, Documents De Travail, Laboratoire De Recherche Sur L'industrie Et L'innovation Université Du Littoral Côte D'opale, France, 2011.

الرسم البياني رقم 4-10 تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة **2001-2010.**



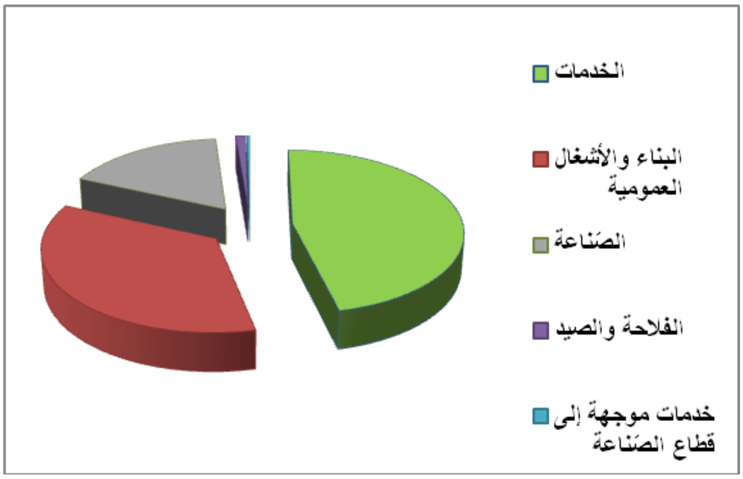
ب- الصناعة وموقعها في مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أدوات ترقية الصناعة وتطورها، وقد عرفت الجزائر تطور عدد مشاريع في القطاع الصناعي، الجدول الموالي يبين عدد المشاريع لمختلف القطاعات ونسبتها من مجمل المشاريع خلال عشر السنوات الماضية:

الجدول رقم 4-14 عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية حسب كل قطاع للفترة **2000 – 2010.**

القطاعات	العدد	النسبة %
الخدمات	167764	46,42
البناء والأشغال العمومية	127513	35,29
الصّناعة	61382	16,99
الفلاحة والصيد	3774	1,04
خدمات موجهة إلى قطاع الصّناعة	935	0,26
المجموع	361368	100

المصدر: Bendrimia Said, Politique De Promotion De La Pme En Algérie, Direction Générale De La Pme, Ministère De L'industrie Et De La Pme Et De La Promotion De L'investissement ,Page 4.

الرسم البياني رقم 4-11 نصيب الصناعة في مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2000-2010.



من خلال الرسم البياني أعلاه، يلاحظ أن عدد المشاريع الموجهة لصالح قطاع الصناعة قليل جدا مقارنة بباقي القطاعات، حيث لم يتعد 17%، والتي لا تتناسب مع مطالب القطاع وخصائصه الكبيرة خاصة وأن الجزائر تفتقد الكثير من الصناعات التحويلية.

ت- المحاور الاستراتيجية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البرنامج الخماسي 2010-2014: تضمن البرنامج الخماسي لفترة **2010-2014** الدعم المالي والمعنوي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خدمة للاقتصاد الوطني بصفة عامة وللقطاع الصناعي بصفة خاصة حيث يهدف إلى تحقيق الأهداف الآتية:

❖ **تعزيز وتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الاقتصاد خارج المحروقات**:اهتمت استراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال:

- ✓ إنشاء **200000** مؤسسة صغيرة ومتوسطة جديدة.
- ✓ الحد من القيود الحالية على روح المبادرة والعمل على استمرارها.
- ✓ تعزيز وتوفير مناخ أعمال لتحقيق التنمية في القطاع الصناعي ورفع مساهمته في الناتج المحلي.

❖ **إنشاء المركز الوطني للتنمية والمتابعة:** وتهدف هذه المراكز إلى رفع أداء التنمية الصناعية من خلال المهام الآتية:

تحديد قدرات الاستعانة بمصادر خارجية في الصناعة ومجال النشاط وتحديد العرض والطلب المحلي في ضوء بناء قواعد بيانات مساعدة على ذلك، وهي:

- ✓ إجراء جميع الدراسات لصالح التكامل الاقتصادي وإجراء تحقيقات في جميع القطاعات الاقتصادية.
- ✓ تطوير المعلومات والتدريب والتسيير والتي قد تساعد على تعزيز الشراكة.

❖ **إنشاء المرصد الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وترويج الأعمال:** العمل على إنشاء المرصد الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وترويج الأعمال من أجل القيام بالوظائف الآتية:

- ✓ تنمية الوظيفة الاقتصادية والتكنولوجية الرئيسية لتحقيق القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.
- ✓ إنشاء المرصد الوطني لتوجيه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات الاستراتيجية، حيث تهتم بتطوير التقنيات والأدوات الاقتصادية والتكنولوجية، من خلال توفير التدابير والمساعدات الحكومية والدعم والترويج لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس التغيرات المحلية والدولية بتحليل البيئة المتغيرة لها[1].

[1] - Said Bendrimia, Politique De Promotion De La Pme En Algérie, Direction Générale De La Pme, Ministère De L'industrie Et De La Pme Et De La Promotion De L'investissement, mars 2012 , Page 25-27.

المبحث الثالث: التنمية الصناعية الجديدة

انطلاقا من وثائق وزارة الصناعة الجزائرية نتطرق إلى الإستراتيجية التنموية الجديدة المتعلقة بقطاع الصناعة، واستنادا إلى المشروع التمهيدي الذي كان من المفترض أن يتم على أساسه إعداد استراتيجية جديدة كان من المقرر إنهائها في أواخر **2010**، لكن لم يتم ذلك لأسباب غامضة، ونتطرق كذلك إلى الاستراتيجية الخاصة بفترة **2010-2014**، والتي أعدت من طرف الوزارة في شكل محاور رئيسية.

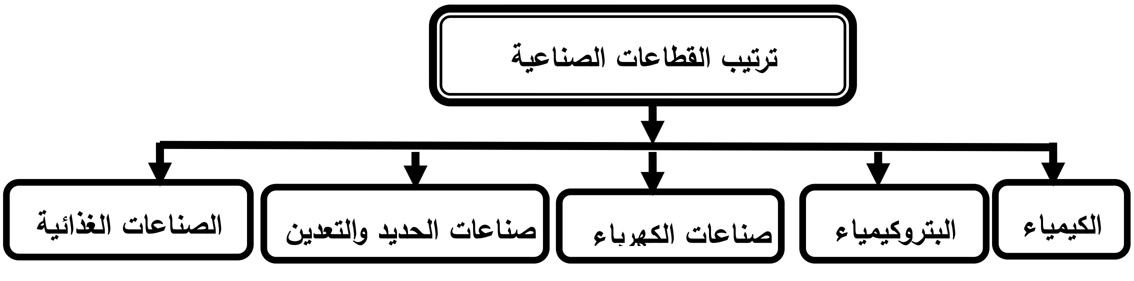
المطلب الأول:المشروع التمهيدي للتنمية الصناعية الجديدة

جاء هذا المشروع التمهيدي لإعداد استراتيجية تتوافق مع تغيرات الساحة الدولية، ومن أجل ترقية الصناعات الجزائرية إلى المستوى العالمي خاصة مع انتقال الجزائر من اقتصاد مغلق إلى اقتصاد مفتوح، حيث ركز المشروع على الكيفية التي تتم فيها انتقال الجزائر من مجرد مصدر للمادة الأولية إلى محول ومصدر للمواد المصنعة ونصف المصنعة، بتكنولوجية أكثر إحكام لتنتج قيمة مضافة أكبر وهذا لمواجهة المنافسة الدولية.

الفرع الأول: ترتيب القطاعات حسب القيمة المضافة

أول خطوة في الإستراتيجية هي تحديد قطاعات النشاط الاقتصادي التي حققت أكبر قيمة مضافة، حيث أن أغلب القطاعات في الجزائر والتي تعودت على تحقيق هذه القيمة، هي قطاعات النفط والبتروكيماء، حيث تنتج أكبر ناتج محلي، ولكن هل الغاية من هذا الترتيب هو الاهتمام أكثر به على حساب القطاعات الأخرى، أم من أجل إنشاء وتطوير أكثر بالصناعات خارج المحروقات بالدخل المحقق منها في المستقبل. الشكل الموالي يظهر ترتيب هذه القطاعات:

الشكل رقم 4-12 ترتيب الفروع للقطاع الصناعي حسب المشروع التمهيدي للصناعة.

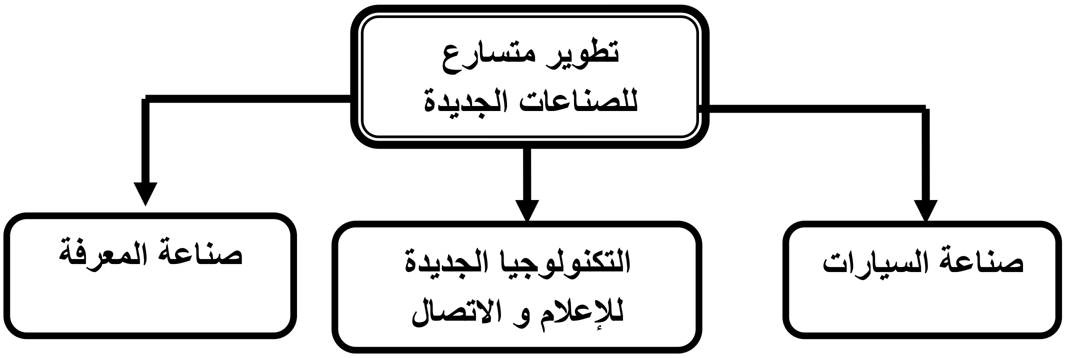


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المشروع التمهيدي للإستراتيجية الجديدة 2010-2014.

الفـرع الثانـــي: مبـادئ المشروع التمهيدي لترقـية الصناعــة

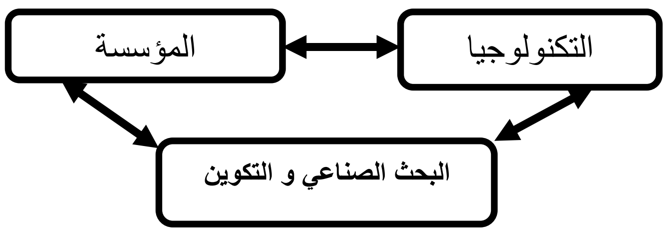
الحث على تطوير وتنسيق الصناعات الجديدة والانتشار المكاني لها، حيث تضمنت على إنشاء مناطق متخصصة ومتعددة الميادين وأقطاب تكنولوجية وتأهيل القطاع الصناعي، وهذا من خلال برنامجين (برنامج التنافسية الصناعية بإشراف وزارة الصناعة بمساعدة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وكذا برنامج وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمساعدة الاتحاد الأوربي وإدماجها في برنامج متناسق في إطار الإستراتيجية الصناعة)، ويشمل المشروع التمهيدي للإستراتيجية الجديدة كل الجوانب الرئيسة والثانوية للترقية الصناعية الجزائرية، حيث ركزت على تجديد الصناعة الجزائرية وتسهيل كل الإجراءات لجلب المستثمرين الأجانب، ونقل التكنولوجيا لتأهيل الصناعة الجزائرية، وتمويل المؤسسات العمومية بكل الطرق، والتي تسمح باستمرار الشركات الصناعية في العمل، ومنافسة المنتجات العالمية؛ إضافة إلى الحث على البحث الصناعي والتكوين.

الشكل رقم 4-13 ترتيب الصناعات.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المشروع التمهيدي للإستراتيجية الصناعية 2010-2014.

الشكل رقم 4-14 التنسيق بين التكنولوجيا والبحث الصناعي والتكوين والمؤسسة.



المصدر: من إعداد الباحثة.

المطلــب الثانــي: الاســتراتيجية الجديدة للتنميـة الصناعــية

عملت الجزائر بعد الاستقلال على إنشاء قاعدة صناعية متنوعة، حيث كانت معظم الصناعات التحويلية موجهة إلى الاستهلاك المحلي.

وقد عرف الاقتصاد الجزائري مراحل هامة أثرت على التنمية الصناعية، وهو ما تم التطرق إليه سابقا، حيث مست إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني القطاع الصناعي من سنة **1990** إلى سنة **2010**، والتي كانت نتيجة المشاكل التي كان يعرفها القطاع خاصة مع التحولات الدولية، وظهور تكتلات إقليمية ودولية، أدت إلى زيادة حدة المنافسة الدولية وتدني المنتجات المحلية.

الفرع الأول: أسباب وضع استراتيجيه جديدة لقطاع الصناعة

كانت التطورات التي عرفتها الجزائر في كافة المجالات، سببا لإعادة النظر في السياسات والبرامج السابقة لقطاع الصناعة وإعادة هيكلته وفقا لهذه التغيرات مع الأخذ بعين الاعتبار التطورات الدولية الراهنة، من بينها الأزمات التي يعرفها العالم، والقدرات التنافسية الجديدة للدول الناشئة، والتي أصبحت تهدد اقتصاد الدولة. ويمكن تلخيص أهم الأسباب الموضوعية التي توجب صياغة استراتيجيه قادرة على رفع الصناعة الجزائرية إلى المستوى العالمي، فيما يلي:

أ- **الظـروف العامــة للحيـــاة الاقتصادية والاجتماعــية:** وهي عناصر هامة للنهوض بالتنمية في كافة القطاعات، حيث تعد مشكلة واهتمام الفكر السياسي على مر الزمن، خاصة مع العولمة التي أثرت على اقتصاديات كل دول العالم ومن بينها الجزائر التي تعاني بالفعل من آثارها، وهي الآن تحاول إيجاد السبل وطرق للاستفادة من المزايا التي اكتسبتها عن التغيرات والتطورات الاقتصادية، خاصة معدلات النمو التي تحسنت في العشرية الأخيرة، نتيجة لارتفاع أسعار البترول، وتحسن الأوضاع الأمنية التي لم تعد اليوم عقبة أمام الأنشطة الاقتصادية في البلاد. وقد أظهرت التطورات التي عرفتها الجزائر تقدما كبيرا مقارنة بسنوات التسعينيات حيث تم إنجاز الكثير من الإصلاحات في البلاد، من الناحية الاقتصادية خلال الفترة **2000 ـ 2004**، والتي تميزت بالاستقرار، حيث ساعدت على ذلك التشريعات والإصلاحات القانونية للقطاع الاقتصادي، من خلال إعادة هيكلته وفقا لمصلحة التنمية.

ب- مرحلـــــة مــا بعـد الاستقـــرار الاقتصــادي: لابد من مرحلة جديدة، حيث تكون متطلباتها صعبة ومعقدة، والتي تلزم على المسؤولين في الدولة صياغة استراتيجيه، في الوقت الراهن، لتوظيف المزايا والمكتسبات المحققة في تنفيذ جديد لتنمية شاملة في كافة القطاع، من خلال إعداد برامج وسياسات، تعمل على رفع مستوى والقدرة الإنتاجية والتنافسية للمنتجات المحلية [1].

ت- ترقـــية الصـــادرات الصناعـــية خـارج المحروقـــات: اعتماد الاقتصاد الجزائري لفترة طويلة على مداخل البترول، وبالأخص على مداخل الصناعات الاستخراجية، يفرض على الدولة التفكير في الصناعات التحويلية، حيث يعرف العالم أزمات اقتصادية ومالية، قد تؤثر على مداخل البترول من فترة لأخرى، ولهذا لابد من إيجاد استراتيجيه لترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات، فتدني معدلات النمو الذي شهدته الجزائر نتيجة لانهيار أسعار البترول خلال فترة **1986 ــ 1999**، كان سببا في إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني. تحتاج الجزائر الآن إلى استراتيجية تتضمن توفير الشروط اللازمة للقيام بالتنمية الصناعية السريعة ودعمها. ويتطلب في الواقع قطاع الصناعة احتياجات تكنولوجية وإدارية لتنفيذ هذه الاستراتيجية، والتي تسهم في رفع معدل النمو؛ فالصناعة هي الوسيلة لإنتاج القيمة المضافة الجديدة في الاقتصاد الوطني من جهة، ومن جهة أخرى إنشاء وظائف جديدة، وهيكلة وتحديث الاقتصاد الوطني، كما تسمح بالاندماج في النظام العالمي الجديد.

الفــرع الثاني: محــاور الإســتراتيجـية الجديـدة 2010-2014

لا بد من أن تعتمد الإستراتيجية الصناعية الجديدة على توظيف النتائج التي حققتها في الجانب الاقتصادي والجانب السياسي والأمني خاصة، حيث توفر الظروف الجيدة التي تسمح بتنفيذ السياسات والبرامج التنموية، والتي تصاغ بطريقة مثلى خدمة للصناعة المحلية، وقد جاءت هذه الإستراتيجية في مشروع وثيقة وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة المتوسطة وترقية الاستثمار لفترة **2010ــ2014**، وهي مبينة في أربعة محاور رئيسة وهي[2]:

[1]- وثائق التنمية الصناعية الجديدة، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية والاستثمار.

[2] - http://www.mipmepi.gov.dz/spip.php? page=plan

أ- اختيار القطاعات الأكثر فعالة.

ب- نشر قطاع الصناعة.

ت- التوطين الصناعي(الجغرافي).

ث- سياسات التنمية الصناعية.

أ- **اختيـــار القطاعـات الأكـــثر فعالـــة:** يتم اختيار القطاعات التي ينبغي ترقيتها وفق العناصر الموالية:

- ❖ تحديد الصناعات التي تتمتع بأداء فعال في التنمية.
- ❖ تحليل القدرة التنافسية للفروع المحددة.
- ❖ تقييم نقاط القوة والضعف في الفروع والتهديدات المستهدفة، والفرص المتاحة في السوق الدولية.
- ❖ تفعيل الإستراتيجية الصناعية المأخوذة لهذه الاختيارات المثلى، ومتابعة العناصر لتنفيذها ومتابعتها.

ب- النشـــر الصناعـــي: يستند الانتشار الصناعي إلى اختيارات الاستراتيجية الصناعية، والتي تتطلب العمل على ثلاثة مستويات متناسقة هي:

- ❖ **المستـوى الأول:** تنمية الموارد الطبيعية وتكثيفها للترويج الصناعي للصناعات الجديدة، من خلال تنمية الموارد الطبيعية، والهدف منه تعزيز الصناعات التي من شانها أن تسمح للجزائر استغلال الثروات الطبيعية، والانتقال من مجرد مصدر للموارد الطبيعية إلى مصنع للموارد هذه، ومصدر للمنتجات المصنعة النهائية، ومثال ذلك صناعات البتروكمياء وصناعة الحديد والنفط..، وهذا باستعمال التكنولوجيا العالية والجديدة.

- **المســـتوى الثانـــي:** تكثيف الصناعـات، ويكون بتشجيع الصناعات التي تساهم في تحقيق التكامل بين الأنشطة الموجودة حاليا، من خلال سلسلة الإنتاج، ومن أمثلة ذلك الصناعات الكهربائية والدوائية والبيطرية والغذائية والسلع الرأسمالية.
- **المســتوى الثالــث: تشجيـــع الصناعـات الجديـــدة،** وتتعلق بالصناعات التي لم تكن موجودة في الجزائر، أو في بعض مناطقها، والتي تخص في العصر الحالي صناعة المعرفة وصناعة التكنولوجيا (المعلومات والاتصالات صناعة السيارات وليس التركيب).

ت- التوطـــين الصناعـــي: يعد التوطين الصناعي البعد الثاني من فضاء النشر الجغرافي للصناعة، حيث يعتبر موقعا للصناعات، وقد وصلت البلاد مرحلة متقدمة في مجال تركيز وتركيز الأعمال، وتطور البنى التحتية، ومراكز البحث والتدريب، ومع ذلك، تتطور هذه الهياكل المختلفة دون تقديم مردودية تعود على ترقية الصناعة المحلية؛ وفي هذا السياق، فإن مفهوم التوطين الصناعي يخص توزيع المشاريع الصناعية في إطار منح العقار الصناعي في كافة الوطن، في إطار المحافظة على البيئة والقطاعات الأخرى، والذي يعزز أقطاب النمو الصناعي في ظل التطورات التكنولوجية العالمية، وإدماج التجمعات الصناعية؛ كما يجب استغلال التركيز المكاني للأنشطة الاقتصادية، أمام مراكز البحوث والتدريب لتطوير التفاعلات الأفقية والتعاون بين مختلف الجهات الفاعلة والمنظمات المعنية في تطوير هذه الصناعة، حيث تصمم بهدف تحقيق القدرة التنافسية، وهي مبنية على القدرات والموارد واستعراض المهارات، والتفاعل بين الشركات في نفس الإقليم (المجموعة)[1]. وفي هذا المجال، فإن فكرة توطين الصناعة يأخذ اتجاهه بتسوية والسماح لانتشار القطاعات الصناعية الضرورية والتي تفتقدها البلاد. فاستبدال الممارسة الحالية للتوطين الصناعي، والذي كان على حساب قطاعات حساسة أخرى في الجزائر، فلا بد من الربط المنطقي بين احتياجات القطاع الصناعي للعقار وفق الحاجيات الداخلية. ويتم إحداث مناطق متكاملة للتنمية الصناعية التي سيتم وضعها في مكان القرب المكاني لبناء شبكة الشركات، والهياكل التنظيمية، وتكثيف هياكل البحث والتدريب والخبرة. وينبغي الجمع بين منظمة الفضاء والقدرات والبحوث والتدريب والاستخبارات الاقتصادية، لتفعيل

[1]– للمزيد حول التوطين الصناعي انظر: السماك محمد أزهر، جغرافية الصناعة، منظور معاصر، دار اليازوري العلمية للنشر والإشهار، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.

عملية تنفيذ استراتيجية تنموية قادرة على ترقية القطاع الصناعي المحلي[1]، استنادا إلى معيار إنشاء البنية التحتية والمرافق العامة والجودة العامة والجامعات المحلية ومراكز البحوث، وقد تم تحديد المناطق الاستراتيجية الوطنية للصناعة وهذا حسب الجدول الموالي:

الجدول رقم 4-15 تقسيم المناطق الجغرافية حسب احتياجات الصناعة وفق مشروع التنمية الصناعية الجزائرية **2010 ـ 2014**.

المناطق المتكاملة للتنمية الصناعية	الأقطاب التكنولوجية	مناطق متخصصة
1- الجزائر. 2- البليدة	1- الجزائر (سيدي عبد الله).	1- أرزيو.
3- مستغانم وهران	2- بجاية.	2- حاسي مسعود.
4- سطيف برج بوعريريج	3- سيدي بلعباس	3- سكيكدة .
5- حاسي الرمل غرداية 6- عنابة		4- وهران.
7- بومرداس، تيزي وزو.		

المصدر: مشروع تنمية قطاع الصناعة وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار.

من خلال مشروع الاستراتيجية الجديدة، فإنها تركز على تنفيذ التنمية الصناعية في جميع أنحاء البلاد. وقد خُصصت بعض المناطق الجزائرية لمجالات معينة، لما لها من مزايا نسبية من موقعها الجغرافي، ومن هذا المنطلق يجب أن يتم إدخال مناطق أخرى في المنافسة، لتحقيق تعدد في مجالات التنمية مستقبلا.

ومن الضروري إنشاء كيانات صناعية محددة تكون مواكبة للتنمية الإقليمية والدولية، من أجل تعزيز وتطوير المجالات ذات الأولوية للتنمية الصناعية المتكاملة، مهمتها إجراء جرد كامل من الإمكانات الحالية للتنمية في المنطقة، وإعداد فضاء البيئة الاقتصادية والمؤسسية للأعمال، لتنظيم الترقية للشركات وتحديد سياسة المساعدات المباشرة للشركات، وفق ما يخدم المصلحة الاقتصادية.

ث- سياســات التنمـــــية الصناعـــية: وهي السياسات والبرامج التي تعتبر أساسيات وركائز الاستراتيجية الصناعية الجديدة لفترة **2010-2014**، لأجل ترقية وتطوير القطاع الصناعي وفق

[1]- الشيرازي كامل، برنامج واسع لتأهيل 70 منطقة صناعية في الجزائر, إيلاف الاقتصاد, 2008/01/27.

المتغيرات والتطورات الدولية الراهنة، للعمل والتنسيق الإيجابي ولإعطاء دفعة قوية للتنمية الصناعية، حيث تتضمن هذه الاستراتيجية تنفيذ السياسات اللازمة وتطويرها تضمن الديمومة والتكاثر للصناعة الجزائرية.

- **ترقيـــة المؤسســـــات الصغيـــــرة والمتوسـطة:** تعتبر الشركات الصغيرة والمتوسطة الشريك الفعال في ترقية الصناعة في كل العالم وتطويره، حيث تتربع البلاد على هياكل صناعية كبيرة لابد من الاهتمام بها وتجديدها من الأدوات والتقنيات التكنولوجيا المتطورة في العالم، فهذا الاهتمام سيؤدي حتما إلى التكثيف من الصناعات، حيث لابد من إعطائها مزايا تساهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وتتعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لآثار زيادة الانفتاح في ظل العولمة الاقتصادية والتكتلات الإقليمية، ولهذا فهي تحتاج أيضا إلى أن تكون أفضل استعداد لمواجهة هذه المنافسة الأجنبية. حيث يتم إنشاء ديوان تحت وصاية وزارة الصناعة مهمته تحديد الشركات التي تعاني من صعوبات ومشاكل عديدة، وتقديم لها المساعدة الفنية والتسييرية لإدماجها في السوق المحلية بطريقة أفضل. وكذلك لابد من توفير الحوافز والتمويل الذي لا يزال العقبة لتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث أوصت وثيقة الاستراتيجية الجديدة في هذا البند بـ:

- ✓ تعزيز أدوات للوساطة المالية (رأس المال المخاطر، البنوك الاستثمارية، وشركات التأجير المتبادل).
- ✓ إنشاء صندوق خاص لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تمديد الحوافز لجميع الاستثمارات الملموسة وغير الملموسة.

إعادة النظر في أسعار الفائدة المصرفية لفائدة المؤسسات.

زيادة المزايا الضريبية حيث تعطى هذه المزايا والحوافز لصالح الأولوية للصناعات التي تؤدي إلى إجراء إحلال الواردات، وتطوير الصادرات غير النفطية، أو تسهم بطريقة غير مباشرة في إنتاج التكنولوجيا أو المنتجات الجديدة التي تؤثر على النمو الاقتصادية في المستقبل، عن طريق الشراكة الأجنبية.[1]

---

[1]– للمزيد حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الأداء الاقتصادي انظر: لخلف عثمان، دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية, 1995.

❖ **تنمـــية المـــوارد البشـــرية:** الاهتمام بالتنمية البشرية هو عامل رئيسي لتفعيل استراتيجيه التنمية الصناعية الجديدة، وهذا من خلال بناء رأس المال البشري، حيث تضمنت وثيقة الاستراتيجية الجديدة عنصر تدريب وتأهيل اليد العاملة المحلية على الأدوات التكنولوجية المتطورة، إذ لوحظ أن نظام التعليم والتدريب في الجزائر لا يزال ضعيفا مقارنة بالدول المتقدمة والناشئة، وكذلك الحث على التدريس الأكاديمي بدلا من التدريس الموجه، وفقا لما تتطلبه الصناعة في ظلّ التغيرات الدولية والطلب الاقتصادي. واستنادا إلى ذلك تم اقتراح سياسة تنموية للموارد البشرية التي تساعد على تنفيذ الاستراتيجيات، وهي:

- ✓ تنويع قنوات التعليم والتدريب.
- ✓ ينبغي أن تشارك الشركات الوطنية مباشرة في التعليم والتدريب التقني للعمال، والمساهمة في احتياجات الاقتصاد، من اليد العاملة المؤهلة.

لابد من إشراك الشركات الأجنبية في البلاد، لتنمية القدرات وأنشطة التدريب والبحث لصالح العمالة المحلية في قطاع الصناعة.

- ✓ إنشاء شبكة وطنية، من مؤسسات الأعمال المرجعية ومدارس تكوينية، ومراكز للبحوث في الاقتصاد الصناعي.
- ✓ يجب وضع الجامعات وكليات الهندسة المتخصصة مرجعية استشارات، لدعم وتطوير الصناعة الوطنية.
- ✓ توفير نظام جديد للحوافز والإعانات للتدريب، وهذا من خلال الإعفاء الضريبي لمؤسسات التدريب.

❖ **دعـــم الابتـــكار:** إدماج الاقتصاديات في السوق العالمية، دفعت المنافسة بين الشركات إلى البحث عن عوامل جديدة للقدرة التنافسية، من خلال إعادة تركيز دينامكية النمو والابتكار والمفاضلة بين المنتجات والجودة، حيث أوجب الاهتمام بعنصر الابتكار والإبداع، لأجل ترقية الصناعة، وهذا بالربط الشبكي للشركات الصناعية، والمراكز التقنية المؤسسات البحثية والأنظمة العامة، حيث يضع هذا الربط، تنظيم الاتساق المطلوب

بين قطاع الصناعة ومجال البحوث، وتعزيز قدرات الخبرة التكنولوجية والابتكار في الشركة من جهة ، ومن جهة ثانية تتمكن الشركات من نشر عناصر الابتكار في جميع أنحاء منظومة الإنتاج.

- **الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** اعتماد النسيج الصناعي على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يلزم دعمها في المؤسسات الصناعية وهذا بتطوير البرمجيات، وتعبئة المهاجرين الجزائريين المثقفين. ويتم تنفيذ هذه السياسات العامة من خلال تنفيذ المشاريع في "شبكة دعم الأعمال" كوسيلة لاعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- **ذكاء الأعمال لتشجيع القدرة التنافسية:** يعتبر ذكاء الأعمال في العصر الراهن عنصرا فعالا للقدرة التنافسية للصناعة وباقي الأنشطة الأخرى، ومن ثم لابد من الاهتمام به، وهذا بإنشاء مخابر اقتصادية تقوم بتحليل بيئة الأعمال في السوق ودراسة جدوى المشاريع التي تساهم في الاقتصاد الوطني.
- **تشجيع الاستثمار الأجنبي:**الاستثمار الأجنبي المباشر هو أحد المصادر الهامة لرفع للقدرة التنافسية للمنتجات، ولهذا لا بد من تهيئة الظروف لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال وضع سياسات تعمل على تسهيل دخول الشركات الكبرى لتجسيد مشاريع صناعية جديدة تساهم في التنمية للبلاد.
- **تشجيع الاستثمار الصناعي:** ويكون تشجيع الاستثمار الصناعي بتقديم تسهيلات ودعم للمشاريع الإنتاجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا بإنشاء وكالات لترقية الاستثمار، والعمل على تخفيض الفوائد البنكية للأشخاص الذين يمارسون عملية التصنيع لأجل تكثيف الصناعات في الوطن.

ملخــص الفصــل الرابع

عرفت الجزائر سياسات تنموية عدة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، حيث انتهجت التسيير الموجه للاقتصاد خلال فترة **1967-1990**، فقد تميزت بالتركيز على الصناعات الثقيلة في كل المخططات التنموية (المخطط الثلاثي**1967-1969**، المخطط الرباعي الأول والثاني لفترة **1970-1977**، المخطط الخماسي الأول والثاني لفترة **1980-1989**)، وكانت أهم الصناعات تتعلق باستخراج الثروات الطبيعية وعلى رأسها قطاع النفط، إذا تصل مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي إلى نسب تتراوح ما بين **40%** و**70%**، مقارنة بالصناعات التحويلية التي لم تتعد نسبة المساهمة في الناتج المحلي **5%**.

تميزت فترة **1990-2000** بالمشاكل السياسية والأمنية التي كانت تعم ربوع الوطن، حيث أثرت على أداء الاقتصاد الوطني كثيرا، ما أنتج اختلالا في منظومة الإنتاج، والتي لم تعد تواكب متطلبات التنمية حسب احتياجات الاقتصاد الوطني والاقتصاد العالمي، وكانت الجزائر تعاني من عجز في ميزان المدفوعات خلال هذه الفترة.

أما التخطيط التنموي فقد كان شبه موجود، إلا أنه لم يتميز بسياسة واضحة، لتسيير قطاعات النشاط الاقتصادي، رغم تشريع الدولة الجزائرية لقوانين ومراسيم تسهم في تطبيق آليات اقتصاد السوق، منها خوصصة الشركات والمؤسسات إضافة إلى إنشاء وكالة ترقية الاستثمار، وبقي الاقتصاد الجزائر محاصرا بالمشاكل الأمنية التي كانت سببا في عدم الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية، زيادة إلى مشكل المديونية. أظهرت نتائج تحليل مؤشر معدل الانفتاح إلى وجود تطور ملحوظ في انفتاح الاقتصاد الوطني على العالم من خلال تطور التجارة الخارجية، وإبرام العديد من الاتفاقيات الدولية خاصة فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية، التي استفادت الجزائر منها بسبب المزايا التي تم منحها لصالح الأجانب. بالرغم من ذلك لم تعط السلطات أهمية كبيرة لقطاع الصناعة، لبقاء صياغة الاستراتيجية المتعلقة بترقيته مجرد مشروع فقط، وبقي القطاع الصناعي مسير عشوائيا.

الخاتمة العامة

من المسلمات التي لا مشاحة فيها أن لقطاع الصناعة دور كبير في تحسين أداء المؤسسات، وكل قطاعات النشاط الاقتصادي، فهو يؤثر على التنمية بصفة عامة وتقدم الدول، وهو السبيل الأول لتحقيق التنمية الاقتصادية، حيث أظهرت الدراسة مدى تأثير الثورة الصناعية التي عرفتها دول أوربا وأمريكا في القرن الثامن عشر في تطور باقي الدول وتقدمها في مختلف الميادين، ومن ثم فهي تعتبر الوسيلة الرئيسية لحل مشاكل الدول النامية، من حيث البطالة والتضخم، والمديونية، بوصفها تمكن من رفع إنتاجية الصناعات ـ بشقيها خاصة التحويلية ـ وزيادة الناتج المحلي، ورفع متوسط دخل الفرد، كما يعتبر التصنيع السبيل لتصحيح الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها معظم اقتصاديات الدول النامية، ومن ثم امتصاص العجز في الميزان التجاري من خلال زيادة الصادرات وترقيتها عن طريق رفع الإنتاج والقدرة التنافسية للصناعات المحلية التي تؤدي حتما إلى تخفيض الواردات، خاصة التي تتعلق بالصناعات البسيطة، كما أنه يعزز الاستثمار في مختلف النشاطات، ذلك أن التفوق الصناعي يسهم في الاستقلال السياسي والاقتصادي للدولة.

إن دراستنا العامة في التنمية الصناعية في بعض الدول بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة أفضت إلى النتائج الموالية:

❖ **<u>على المستوى العام:</u>**

إن كلا من استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات، وإستراتيجية التصنيع من أجل التصدير لم يعودا حلا للمشاكل الاقتصادية التي تتخبط فيها الدول النامية، وإنما أنتجت هاتين الإستراتيجيتين مزيدا من المشاكل والتبعية للدول المتقدمة والدول الناشئة، حيث أظهرت استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات:

1- أن الاعتماد عليها يعني الاستمرار في الحماية الجمركية للصناعة المحلية، وبالتالي تميز المنتجون بوضع احتكاري، فهم لا يواجهون منافسة من الخارج، وهذا يمكنهم من رفع سعر السلعة المنتجة، وقد لا يكون لديهم حافز على الاهتمام بجودة السلعة المنتجة، وعليه يتحمل المستهلك انخفاض جودة الإنتاج المحلي وارتفاع السعر.

2- كما تبين أنها لم تسهم بشكل فعال في علاج مشكلة البطالة، بسبب اعتماد المنتجين على فنون إنتاجية ذات رأس المال كثيف.

3- ولم يسهم تطبيقها في علاج مشكلة عجز ميزان المدفوعات بشكل فعال بسبب زيادة الطلب على استيراد الآلات والمعدات ومستلزمات الإنتاج اللازمة لتصنيع السلع الاستهلاكية.

أما استراتيجيه التصنيع لأجل التصدير، فإنها تعتمد على الأسواق الخارجية، حيث تتميز بشدة المنافسة من طرف الدول الصناعية الكبرى التي لها خبرة كبيرة في مجال التصنيع. ومن أهم الدول التي اتبعتها ونجحت في تطبيق هذه الاستراتيجية، دول جنوب شرق آسيا(كوريا الجنوبية، سنغافورة، تايوان، هونج كونغ، ماليزيا).

أعطت الاستراتيجيات الجديدة المتبعة في الدول الناشئة نتائج ايجابية، إذ نقلت اقتصادياتها من الضعيف إلى الجيد، بحيث اعتمدت في أول مسيرتها التنموية على الإعانات المادية والتكنولوجية من الدول الكبرى والمتقدمة صناعيا، إضافة إلى الإرادة الكبيرة لدى حكوماتها في ترقية الاقتصاد من خلال الاهتمام بتطوير القطاع الصناعي والتكنولوجي.

أما فيما يتعلق باستراتيجية التنمية الصناعية للدول المتقدمة، فقد تغيرت وفق التطورات الدولية، ذلك أن اعتماد فرنسا على سياسات جديدة آخذة بعين الاعتبار نماذج من الدول الناشئة كاليابان، والاهتمام بتطوير الصناعات المحلية وفق ما يخدم البيئة، كذلك أخذت التكنولوجيا الاهتمام الكبير في السياسات التنموية رغم تميزها بالتطور التكنولوجي.

على هذا الأساس، تعتبر استراتيجية التنمية الصناعية في الدول المتقدمة والدول الناشئة ركيزة أساسية تحدد من خلالها المشاكل التي عرقلت السياسات والبرامج السابقة ومعالجتها، وإعداد الاستراتيجية الجديدة انطلاقا من هذه المشاكل آخذة بعين الاعتبار المتغيرات المحلية والدولية، كما أصبحت استراتيجيات التصنيع للدولة الناشئة نموذجا لبعض دول العالم حيث أخذت في استراتيجيات بعض الدول المتقدمة والنامية.

❖ **على مستوى الجزائر:**

عرفت الجزائر مخططات تنموية اقتصادية من يوم الاستقلال إلى يومنا هذا، حيث ركزت في بداية التصنيع على بناء قاعدة صناعية أغلبها الصناعات الاستخراجية، وقد تميزت السياسات الصناعية بالبساطة، إذ لم تكن واضحة ومفصلة، ولم تَرْقَ الصناعات التحويلية إلى المستوى المطلوب الذي يسمح برفع إسهامتها في الناتج المحلي، الذي بقي محصور بين 4% و5% وهي نسب ضعيفة جدا لمواكبة التطورات الدولية في القطاع الصناعي، والأزمات التي يعرفها العالم خاصة في الآونة الأخيرة، والتي أثرت على مداخيل الصناعات الاستخراجية، ويمكن تحديد أسباب فشل الاستراتيجيات التنموية السابقة في ترقية الصناعة الجزائرية إلى:

1- سوء استغلال الطاقات والموارد التي تتوفر عليها الجزائر والتي تقدر بمليارات الدولارات والمنفقة على استثمارات ضخمة أدت إلى ضعف المنتجات الجزائرية، ورفع الكلفة الإنتاجية للمنتج ومن ثمة عزوف المواطن على الطلب عليها، ما أفضى إلى عدم إمكانية منافسة المنتجات الأجنبية سعرا ونوعا.

2- كان هدف الاستراتيجيات السابقة توفير السلع لسد السوق المحلية فقط، ولم يكن الهدف منها منافسة المنتجات الأجنبية، والاستحواذ على السوق العالمية، ما نشأ عنه عدم إمكانية إحلال الواردات.

3- انعدام عنصر التكنولوجيا والبحث الصناعي في السياسات السابقة بين أن الدولة لا تنفق على البحث العلمي والصناعي إلا نسبة قليلة مقارنة بالدولة المتقدمة، وحتى النامية؛ فهذه النسبة الضعيفة لا ترقى بالصناعة إلى الصناعات العالمية.

4- الجزائر مازالت تعتمد كل الاعتماد على الطاقات المؤهلة الأجنبية.

5- انعدام الرقابة في عملية التنفيذ.

6- انعدام التحفيز والمحاسبة في المؤسسات الصناعية.

7- سطحية استراتيجيات التنموية المتعلقة بقطاع الصناعة، وهذا استنادا إلى أهمها، والتي تم التطرق إليها من الاستقلال إلى يومنا هذا، خاصة الاستراتيجية الأخيرة التي لم تكن إلا عبارة عن محاور كبيرة، ولم تكن دقيقة ومفصلة.

8- كانت الدولة الجزائرية كذلك في كل فترة تقوم بتحديد غلاف مالي موجه للقطاع الصناعي دون البحث عن أسباب عدم تنفيذ المشاريع الصناعية السابقة.

9- لم يتم تحديد الصناعات التحويلية الواجب إنشاؤها أو ترقيتها.

10- اهتمام الدولة الجزائرية بالصناعات الأكثر تحقيقا للقيمة المضافة، والمتمثلة في الصناعات الاستخراجية في معظم السياسات الذي لا محالة تهمل الصناعات الأقل قيمة مضافة، والمتمثلة في الصناعات التحويلية، واستنادا على ذلك لا تستطيع ترقية الصناعة المحلية إلى المستوى العالمي.

واستنادا إلى ما ذكر لا بد على الحكومة الجزائرية التعلم من الأزمات النفطية السابقة، وتوفير جزء كبير من القسط السنوي لتجاوزها والاهتمام بتعزيز وتنويع الاقتصاد الوطني من خلال إعداد استراتيجيه صناعية جديدة، تتماشى مع التغيرات والتطورات الدولية لتحقيق النجاح، خاصة أنها تعتبر من البلدان النامية في العصر الحالي التي تستحوذ على مداخل كبيرة، وهذا باستغلال هذه المزايا لتوفير الحوافز التي تسمح بتنمية القطاع الإنتاجي من خلال برنامج دعم إضافي، فرغم وجود حوافز ومزايا لصالح المستثمرين المحليين والأجانب إلا أنها لا تكفي لتحقيق قدرة تنافسية للمنتجات المحلية وامتلاك التكنولوجيا الجديدة.

وقبل الولوج إلى السوق الاقتصادية الفاعلة، يجب أن تكون إرادة سياسية تتجاوز مراسيم ومنشورات متعلقة بالسياسة الصناعية السابقة من أجل تطوير وزيادة الحوافز المؤسسية في تعزيز الأنشطة الإنتاجية لخلق استثمارات جديدة في الأنشطة الإنتاجية.

من خلال هذه الاستنتاجات نؤكد على:

1- تطوير البحث الصناعي والتكنولوجي وتخصيص نسبة كبيرة من ميزانية الدولة له.

2- تحديث الجامعات بالوسائل المتطورة من أجل البحث العلمي.

3- تحفيز الإطارات الجزائرية، وتوفير كل الشروط الضرورية لهم للقيام بعملهم على أكمل وجه.

4- وضع إستراتيجية صناعية مستمرة طويلة الأمد، ومرنة تتفاعل مع المستجدات الدولية، ومرتبطة ببناء قواعد حقيقية مساعدة لتنفيذ السياسات والبرامج.

5- وضع شروط للمستثمرين الأجانب لاستغلال الطاقات المتاحة خاصة اليد العاملة البشرية الجزائرية والاستفادة من خبراتها.

6- لابد من اهتمام الدولة باقتصاد المعرفة وصناعتها، فصناعة المعرفة له دور أساس في تنفيذ سياسات وبرامج الصناعة.

7- تنسيق قطاع الصناعة مع باقي القطاعات الأخرى.

8- العمل على تكثيف المؤسسات الصناعية والمركبات في المناطق غير الزراعية وغير الآهلة بالسكان.

9- اخذ استراتيجيات التصنيع للدول الناشئة نموذجا في الاستراتيجية الصناعية المحلية بعين الاعتبار، والتي تكون بعيدة التصور عن الإحلال والتصدير بقدر المنافسة والاستحواذ على السوق الدولية.

ويبقى قطاع الصناعة مساحة واسعة للدراسة والتحليل، لغرض ترقيته ورفع أدائه، فالعناصر التي تم التطرق إليها في هذا البحث ما هي إلا جزء من الواقع الموجود، والذي يتغير وتتداخل فيه عناصر جديدة من وقت لآخر، وقد ارتأى الباحث تقديم إشكاليات أخرى قد تكون من اهتمامات ذوي الاختصاص في قطاع الصناعية، وهذا لدراستها وتحليلها خاصة أن هناك سياسات وبرامج جديدة في الجزائر لا يمكن تحليلها إلا بعد تطبيقها لتحديد نتائجها، وفيما يلي أهم الاقتراحات المخولة لدراسة أهم ما يتعلق بالتنمية الصناعية في الجزائر وتطوير آفاقها:

1- الاتفاقيات الدولية في قطاع الصناعة بين التخطيط والتنفيذ في الجزائر.

2- التصنيع الجديد وأثره على معالجة مشكل البطالة في الجزائر.

3- منهجية الاتفاقات وبرامج التصنيع في الجزائر.

4- عوامل التخصيص الصناعي في الجزائر.

5- مدى مصداقية الإحصائيات الحكومية في تحديد أداء القطاع الصناعي في الجزائر.

6- مكانة البحث الصناعي والتكنولوجي في استراتيجية التصنيع الجزائري.

7- أثر التكنولوجيا الجديدة على أداء العامل الجزائري في قطاع الصناعة.

8- دور المنظمات العالمية والإقليمية في ترقية الصناعات المحلية للدول النامية.

❖ المراجع باللغة العربية:

أ. الكـــتب:

1. إسماعيل محمد محروس، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1997.
2. أوكيل محمد سعيد: اقتصاد وتسيير الإبداع التكنولوجي, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 1994.
3. بامخرمة أحمد سعيد: اقتصاديات الصناعة, دار الزهراء للنشر والتوزيع, الرياض, السعودية,2001.
4. بلسورويكز الازاك، ترجمة التل نادر إدريس: اقتصاديات انتقالية, دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع, الطبعة الأولى، عمان الأردن، 1998.
5. بن اشنهو عبد اللطيف: تكون التخلف في الجزائر, محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر1830-1962, الشركة الوطنية للنشر والتوزيع, الطبعة الأولى، الجزائر, 1979.
6. بن حمود سكينة: مدخل لعلم الاقتصاد, الجزائر, دار المحمدية العامة, 2009.
7. بن عبد الله زين العابدين: خصخصة المشروعات العامة, الرياض, 2006.
8. بن قانة إسماعيل محمد: اقتصاديات التنمية (نظريات ـ نماذج ـ استراتيجيات), دار أسامة للنشر والتوزيع, الطبعة الأولى، عمان, الأردن، 2012.
9. بني هاني حسين: حوافز الاستثمار في النظام, دار الكندي، عمان, 2004.
10. تودار ميشيل, ترجمة ومراجعة محمود حسني ومحمود حامد محمود: التنمية الاقتصادية, دار المريخ للنشر، الرياض, 2006.
11. جابر عبد الرؤوف: الوجيز في عقود التنمية التقنية, منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان, 2005.
12. حسن عبد الغفور ، المعماري كنعان: اقتصاديات الإنتاج الصناعي, دار وائل للنشر, الطبعة الأولى, عمان، 2010.
13. حسن محمد بلقاسم: سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر, الجزء1 و2, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 1999.
14. حسنين حسين محمد: طرق وأدوات جمع المعلومات, مجدلاوي للنشر، عمان, 2002.
15. الحمارنة مصطفى: الاقتصاد الأردني المشكلات والأفاق, مركز الدراسات الاستراتيجية, عمان الأردن, 1994.
16. الحمداني موفق: مناهج البحث العلمي, عمان, جامعة عمان العربية للدراسات, 2006.
17. خلف فليح حسن: اقتصاديات الوطن العربي, مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع, الطبعة الأولى، عمان، الأردن, 2004.

18. خلف فليح حسن: التنمية والتخطيط الاقتصادي, جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع, عمان 2006.
19. خواجكية محمد هشام: دراسات الجدوى للمشروعات الصناعية, دار الثقافة للنشر، عمان, 2004.
20. دبلة عبد العالي: الدولة الجزائرية الحديثة، الاقتصاد والمجتمع والسياسة, دار الفجر للنشر والتوزيع, الطبعة الأولى, القاهرة, 2004.
21. الدكاني كاظم نزار: الإدارة الاستراتيجية, دار وائل للنشر، عمان, الأردن, 2004. السماك محمد أزهر: جغرافية الصناعة منظور معاصر, دار اليازوري العلمية للنشر والإشهار, الطبعة الأولى, عمان، الأردن, 2011.
22. دنيا أحمد شوقي: الإسلام والتنمية الاقتصادية, دار الاتحاد العربي للطباعة, القاهرة، 1979.
23. رزق عبد الله: اقتصاديات ناشئة في العالم, دار الفرابي، بيروت، 2009.
24. سليم محمد السيد: النموذج الكوري للتنمية, مركز الدراسات الأسيوية, جامعة القاهرة, 1996.
25. السواعي خالد محمد: التجارة والتنمية, دار المناهج، عمان, 2005.
26. السيد معين أمين: مدخل إلى الاقتصاد في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية الحالية, الطبعة الأولى, الجزائر, 2010.
27. الشبول محمد فاروق: النمو السكاني والتنمية من منظور الاقتصاد الإسلامي, عماد الدين للنشر والتوزيع, الطبعة الأولى، عمان, 2009.
28. شعباني إسماعيل: مقدمة في اقتصاد التنمية,الجزائر, دار هومة للنشر والتوزيع,1997.
29. الشنواني صلاح عبد الهادي: التطور الصناعي وإدارة الإنتاج, مؤسسة شباب الجامعية للطباعة و النشر, إسكندرية,1981.
30. صالحي صالح: المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي, دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر, 2006.
31. عبد الحميد عبد المطلب: المنظور الاستراتيجي للتحولات الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين, الناشر الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008 ـ 2009.
32. عبد الرزاق محمد: تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية, 2008.
33. عبد الفتاح إسماعيل: معجم المصطلحات السياسية والإستراتيجية, العربي للنشر والتوزيع, القاهرة, 2008.
34. العساف أحمد عارف، الوادي محمود حسين: اقتصاديات الوطن العربي, دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة, عمان, الأردن، 2010.
35. غالب ياسين سعد: الإدارة الاستراتيجية, اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ,عمان, 2010.
36. غليوي برهان ، فائق محمد، هويدي فهمي وآخرون: المتغيرات الدولية والأدوار الإقليمية الجديدة, عمان, دار الفارس للنشر والتوزيع, الطبعة الأولى, 2005.
37. الفاضل عبده محمد: الخصخصة وآثارها على التنمية بالدول النامية, مكتبة مدبولي, القاهرة، 2004.

38. فرهنك جلال: التنمية الصناعية العربية وسياسات الدول الصناعية حتى عام 2000, الطبعة الأولى، مركزا لدراسات الوحدة العربية, الطبعة الأولى, بيروت, 1991.
39. القريشي محمد: علم اقتصاد التنمية, دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2010.
40. القريشي مدحت: الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر, الطبعة الثانية, عمان، 2005.
41. القريشي مدحت: التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات), دار وائل للنشر الأولى, عمان، 2007.
42. كوانشول دونج، زونج نوكو: حقائق عن كوريا, مؤسسة هالنيم, الطبعة الثامنة, سيول, كوريا, 1985.
43. لطيف حسن، الزبيدي كاظم: الدولة والتنمية في الوطن العربي, لوراق للنشر والتوزيع, الطبعة الأولى، بيروت، 2008.
44. لغربي أسيا: السياسات التكنولوجية في الأقطار العربية, مركز دراسات الوحدة العربية، الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية، الطبعة الأولى, بيروت، 1985.
45. مصطفى شيخ مصطفى: مقدمة ابن خلدون, مؤسسة الرسالة ناشرون، الطبعة الأولى، بيروت، 2010.
46. معروف هوشيار: تحليل الاقتصاد التكنولوجي, دار جدير للنشر, عمان, 2005.
47. المنذر سليمان: السوق العربية المشتركة في عصر العولمة, مكتبة مدبولي، القاهرة, 2004.
48. المؤمن قيس, يوسف محي الدين أمين: الإدارة الصناعية, دار الزهران للنشر والتوزيع، عمان, 2005.
49. نور الدين عمر أيمن: العولمة ومستقبل البشرية, رؤية إسلامية, الطبعة الأولى، بيروت, 2001.
50. هاشم إسماعيل محمد: مذكرات التطور الاقتصادي, الإسكندرية, المكتب العربي الحديث, 2005.
51. هندي منير إبراهيم: الخصخصة, خلاصة التجارب العالمية, منشأة المعارف, الإسكندرية, 2004.
52. هني أحمد: اقتصاد الجزائر المستقلة, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر,1991.
53. هيكل عبد العزيز فهمي: موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية, دار النهضة العربية, بيروت, لبنان, 1986.

ب. أطروحات الدكتوراه:

54. بابا عبد القادر: سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة،«غير منشورة»، كلية الاقتصاد، الجزائر، 2004.
55. بن شريف محمد: أسس ومتطلبات التنمية في الإسلام, «غير منشورة» كلية الشريعة الإسلامية, الجزائر, 2010.
56. حشماوي محمد: الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، «غير منشورة»، كلية الاقتصاد، الجزائر، 2006.

57. حمدي باشا رابح: أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، «غير منشورة»، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2007.

58. دراجي السعيد: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية,« غير منشورة», كلية الآداب والعلوم الإنسانية, قسم الاقتصاد والإدارة, جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2009.

59. السبهاني عبد الجبار حمد عبيد: الأسعار و تخصيص الموارد في الإسلام, « منشورة»، دار البحوث للدراسات وإحياء التراث، دبي، الطبعة الأولى، 2005.

60. سعداوي موسى: دور الخوصصة في التنمية الاقتصادي حالة الجزائر، كلية الاقتصاد فرع التخطيط، «غير منشورة»، جامعة الجزائر، 2007.

61. عطية أشرف إبراهيم علي: التكامل الاقتصادي الدولي والتنمية الاقتصادية, «غير منشورة», كلية الحقوق, عين شمس, 2001.

62. لخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، دراسة حالة الجزائر، «غير منشورة»، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2004.

ج. مذكرات ورسائل:

63. ايدسون سيف الله: أولويات التنمية في الاقتصاد الإسلامي وأثرها على التوازن الاجتماعي حالة اندونيسيا, «غير منشورة»، الاقتصاد الإسلامي، جامعة اليرموك, الأردن، 1999.

64. حداد سمير نسيم: تقييم جودة المعلومات في الشركات الصناعية، «غير منشورة»، في إدارة الأعمال، اليرموك، الأردن، 2008.

65. حمد محمد صالح: التنمية الصناعية العراقية وآفاقها المستقبلية لفترة ما بعد الحرب, «غير منشورة»، الدراسات الاشتراكية, جامعة المستنصرية، العراق, 1990.

66. زرنوخ ياسمينة: إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، «غير منشورة»، كلية الاقتصاد، الجزائر، 2006.

67. سلمان حسين: الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية، «غير منشورة»، كلية الاقتصاد، الجزائر، 2004.

68. السنجلاوي عبد الله احمد محمود: العولمة الاقتصادية والطريق الثالث«غير منشورة»، قسم الاقتصاد السياسي الدولي، اليرموك، 2003.

69. العاضي عبد الله محمد ناصر: التنمية الصناعية في اليمن، «غير منشورة»، كلية الاقتصاد، اليرموك، الأردن، 1998.

70. عثماني حسين: استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات في عولمة الاقتصاد، «غير منشورة»، اقتصاد التنمية، 2003.

71. عطية سلمان أنس السيد: ضمانات نقل التكنولوجيا للدول النامية من الوجهة القانونية, «غير منشورة»، كلية الحقوق، اليرموك، 1996.
72. كرايمة فريد محمد: نقل التكنولوجيا وأثره على القدرة التكنولوجية للصناعات الأردنية،«غير منشورة»، كلية الاقتصاد، اليرموك، الأردن، 1992.
73. لخلف عثمان: دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية, « غير منشورة»، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 1995.
74. معمري موسى: أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو، دراسة تطبيقية على الحالة الجزائرية، كلية الاقتصاد، «غير منشورة»، اليرموك، اربد، الأردن،2011.
75. مودع إيمان سليم: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج النمو الداخلي خلال الفترة 1991-2007، «غير منشورة»، كلية الاقتصاد، جامعة اليرموك, 2010.
76. هبري نصيرة: التطور الصناعي في الجزائر انعكاسات سلبية على التنمية الصناعية, « غير منشورة», كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2003.

د. الدوريات:

77. الإبراهيمي عبد الحميد: أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي احتمالات المستقبل, مركز الدراسات الوحدة العربية, 1986.
78. أبو زيد احمد: العلم والتكنولوجيا، عالم الفكر، المجلد التاسع، العدد الثالث، 1978، الكويت. ص 3 إلى 10.
79. أحمد أوصاف: التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، العدد1، جدة السعودية، 2004، ص53 إلى 83.
80. بن أعراب عبد الكريم: مستقبل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، قسنطينة، مجلة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –العدد 15، 2004، ص189 إلى 172.
81. بن ظافر طلعت: التنمية الصناعية العربية على مشارف القرن 21، دراسات المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، 2010.
82. بن نكاع عبد الحكيم: أهمية البحث في تعزيز القدرات التنافسية للمنتجات، سياسات العلم والتكنولوجيا ورهانتها، مديرية التقويم الصناعي وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة، 2007.
83. بولكعيبات إدريس: تجربة الجزائر في التنمية، مجلة العلوم الإنسانية، جوان 2002.
84. الخصاونة محمد مصطفى: آليات الربط بين مؤسسات البحث العلمي وقطاع الصناعة، تجربة الجمعية العلمية الملكية، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، الأردن، 2000.

85. خياري زهية، شاوي شافية: القدرة التنافسية للصناعات التحويلية، دراسة حالة الجزائر، المؤتمر الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات في الدول العربية.

86. زغبيب شهرزاد: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر–واقع وأفاق، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، 2005، ص71 إلى 84.

87. زغدار أحمد: الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الاستراتيجية لمواجهة المنافسة، الجزائر، 2007.

88. شيبي عبد الرحيم، شكوري محمد: معدل الاستثمار الخاص في الجزائر، مؤتمر القطاع الخاص في التنمية، بيروت، لبنان، 2009.

89. طرابزوني محمد بن احمد، الفوزان محمد بن عبدا لرحمن: التعاون بين القطاع الصناعي والقطاع البحثي، إدارة التقنية بمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية ، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، الرياض، السعودية، 2010.

90. عبد الحسين وادي العطية: مقترح استراتيجيه لتحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، الأردن، 2009.

91. عرفة خديجة: كوريا والعولمة، دراسات أسيوية، مجلة النهضة جامعة القاهرة، العدد 12، 2002، ص 133 إلى 139.

92. العسرق حسين: الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الدول العربية، سلسلة رسائل بنك الكويت، 2005.

93. المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين: دراسة مشروع إنشاء المركز العربي للبحث والتطوير التكنولوجي في مجال الصناعية، إدارة الاستشارات والتطوير الصناعي، قسم نقل التكنولوجيا، 2010.

94. المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين: دور البحث والتطوير في التنمية الصناعية ومركز الاختبارات والأبحاث الصناعية، دمشق، 2001.

95. منكلو نصر الله: أهمية الملكية الصناعية بالنسبة إلى عملية التنمية التكنولوجية والاقتصادية في العالم العربي، تقارير، مجلة آفاق اقتصادية دبي ، العدد 6 السنة 81 ص146 إلى 150.

96. المؤيد عز الدين: التمويل والتنمية الصناعية، البحرين، ندوة أعمال، مجلة التعاون، العدد 29، 1993، ص 149 إلى 153.

97. هوشيار معروف: التنمية الصناعية في العالم العربي ومواجهة التحديات الدولية, العدد 90, مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية, الطبعة الأولى, 2003.

98. والاس ديفيد: التنمية الصناعية المستديمة, مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية, العدد 16، الإمارات, 1997.

99. يوسف رشيد: اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري، حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 5، 2005، ص171 إلى 161.

هـ. الملتقيات والندوات العلمية والدولية:

100. أوكيل محمد السعيد: مشكلة نقص تفعيل العلاقة بين تكنولوجيات المعلومات والتطور الاقتصادي في البلدان النامية والعربية, بحث مقدم إلى تكنولوجيا المعلومات ودورها في التنمية الاقتصادية, جامعة الزيتونة الأردنية, الأردن, المؤتمر العلمي السنوي الثاني, 6 و8 مايو 2002, الجزء الثاني ص 200.

101. بعداش مسيكة: الأداء الفعال لدراسة الجدوى الفنية احد مقومات نجاح المشروع الاستثماري, بحث مقدم إلى أهمية الشفافية ونجاعة الأداء للاندماج الفعلي في الاقتصاد العالمي, جامعة الجزائر, الملتقى العلمي الدولي الأول,31 مايو, 2 جوان 2003.

102. الداوي الشيخ: الأزمة المالية العالمية، انعكاساتها وحلولها، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي،جامعة الجنان،طرابلس،لبنان، 13 و14 مارس 2009.

و. المواقع والأقراص الالكترونية:

103. http://nasiriyah.org/ar/modules.php?name=new&file=article&sid=4611
104. http://scholar .lib.vt-edu/theses/index.html
105. http://www.aidmo.org/ المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين:
106. http://www.asie-planete.com/coree_du_sud/economie.htm le 6/05/2010 à 21 :38
107. http://www.banquemondiale.org البنك الدولي:
108. http://www.esl-lab.com/phone d1.htm.
109. http://www.insee.fr/fr/themes/info-rapide.asp?id=10, institut national de la statistique et des études économiques le 27/07/2012 à15h.29
110. http://www.mipmepi.gov.dz/index_fr.php?page=industrie&titre=industrie1#a4.
111. http://www.un.org/ar/ منظمة الأمم المتحدة:
112. http://www.unido.org/ المنظمة العالمية للتنمية الصناعية:
113. http://www.wdl.org/fr المكتبة الرقمية العالمية:
114. orunited nations industrial development organization;-http: / /www.unido.org.
115. www.algerie-monde.com
116. www.andi.dz
117. www.cread.edu.dz. الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار:

118. مقال حول المشروع التمهيدي المختص بالاستراتيجية الصناعية, جريدة الخبر, 2007/02/25.

119. الشيرازي كامل: برنامج واسع لتأهيل 70 منطقة صناعية في الجزائر, إيلاف الاقتصاد, 2008/01/27.

❖ المراجع باللغة الأجنبية:

A. OUVRAGES:

120. BELATTAF MATOUK : ÉCONOMIE DU DÉVELOPPEMENT, ALGER, OPU ,2010.

121. BLANCHELON BERLRAND : HISTOIRE DE MONDIALISATION, 2008.

122. BRAHIMI ABDELHAMID : L ÉCONOMIE ALGÉRIENNE, OPU-BEN AKNOUN, ALGER 1991.P 478 ET 479 480.

123. BRUSCO SEBASTINO, CASTILLO JUAN JOSE ET AUTRES : PME ET DÉVELOPPEMENT ÉCONOMIQUES EN EUROPE, ÉDITIONS LA DÉCOUVERTE ET FONDATION POUR LA PERSPECTIVE ET L'INNOVATION, PARIS ,1994 .

124. CARRETTE BERNARD, DUSSAUCE PIERRE, DURAND RODOLPHE : TOUTE LA STRATÉGIE D'ENTREPRISE, DUNOD ÉDITIONS, 5eme ÉDITION, PARIS, 2009.

125. DAHMANI AHMED, ALGÉRIE A L'ÉPREUVE ÉCONOMIE POLITIQUE DES REFORMES 1980-1987, ALGER, CASBAH ÉDITIONS, 1999.

126. EVENO PARTRIK : L'HISTOIRE AU JOUR LE JOUR, CROISSANCE ET CRISES, CINQUANTE ANS D'HISTOIRE ÉCONOMIQUE 1944-1996, LE MONDE ÉDITIONS, PARIS ,1997 .

127. FONTANEL JAQUES : ANALYSE DES POLITIQUES ÉCONOMIQUES, ALGER. OPU. 2005.

128. GUESMI AMMAR, CHARVIN ROBERT : L'ALGÉRIE EN MUTATION , LES INSTRUMENTS JURIDIQUES DE PASSAGE A L'ÉCONOMIE DE MARCHE, L'HARMATTAN AMAZON FRANCE, 2001, HTTP://BOOKS.GOOGLE.DZ/BOOKS?ID=WTUSMKXFPHWC&PRINTSEC=FRONTCOVER&DQ=ALGERIE+ECONOMIE&HL=FR&SA=X&EI=0HJZUV7XNQNNYWOMIIGIAQ&REDIR_ESC=Y#V=ONEPAGE&Q=ALGERIE%20ECONOMIE&F=FALSE

129. HAFSI TAIEB : LE DÉVELOPPEMENT ÉCONOMIQUE DE L'ALGÉRIE EXPÉRIENCES ET PERSPECTIVES , CASBAH ÉDITIONS, ALGER, 2011 .

130. HUMBERK MARK : LES ALLIANCES STRATÉGIQUES DANS LES TECHNOLOGIES DE L'INFORMATION, PARIS, ÉDITIONS ECONOMICA ,1996 .

131. JEAN CLAUDE MARTENS, LE MODÈLE ALGÉRIEN DE DÉVELOPPEMENT, BILAN D'UNE DÉCENNIE (1962-1972), N° D'ÉDITION 303/73, SNED ; ALGER, 1973.

132. KALIKA MICHEL : COMMENT RÉUSSIE SA THÈSE, LA CONDUITE DU PROJET DE DOCTORAT, DUNOD, PARIS, 2011.

133. LAINE MARIE, PERRET GAVARD : MÉTHODOLOGIE DE LA RECHERCHE, RÉUSSIR SON MÉMOIRE OU SA THÈSE EN SCIENCES DE GESTION, PEARSON ÉDUCATION ÉDITIONS, PARIS, 2008.

134. LANG PETER : LA MONDIALISATION CONTRE LE DÉVELOPPEMENT DURABLE, PRESSES INTERUNIVERSITAIRES EUROPÉENNES, BRUXELLES, 2006.

135. LATOUCHE SERGE : FAUT-IL REFUSER LE DÉVELOPPEMENT, 1ERE ÉDITION ; ORESSES UNIVERSITAIRES DE FRANCE DE FRANCE, PARIS, 1986.

136. LAURE MARIE, GAVARD PERRT, GOTTELAND DAVID, ET AUTRES, MÉTHODOLOGIE DE LA RECHERCHE, PEARSON ÉDUCTION ÉDITIONS, PARIS, 2011.

137. LE PROGRAMME ALGÉRIEN DES INDUSTRIES LOCALES- S.N .E.D- OPU, ALGER, 1979, P 113.

138. MARTINET BRUNO, MICHELRIBULT JEAN : LA VEILLE TECHNOLOGIQUES CONCURRENTIELLE ET COMMERCIALE, LES ÉDITIONS D'ORGANISATION, PARIS ,1989.

139. MEBTOUL ABDERRAHMANE : L'ALGÉRIE FACE AUX DÉFIS DE LA MONDIALISATION, TOME 1 : MONDIALISATION ET NOUVELLE CULTURE ÉCONOMIQUE, OPU, 2002, TOME 2 « REFORMES ÉCONOMIQUES ET PRIVATISATION LES RAISONS DE LA FAIBLESSE DE L'ÉCONOMIE ALGÉRIENNE ,2002.

140. MOUHOUBI SALAH : LA FACE CACHÉE DE LA CRISE FINANCIÈRE MONDIALE, FRANCE, ÉDITIONS HARMATTAN ,2010.

141. N SADI : LA PRIVATISATION DES ENTREPRISES PUBLIQUES EN ALGÉRIE, 2000.

142. REBAH ABDELATIF: ÉCONOMIE ALGÉRIENNE LE DÉVELOPPEMENT CONTRARIE, INAS ÉDITIONS, ALGÉRIE, 2011.

143. REZIG ABDELOUAHAB : ALGÉRIE, BRAZIL, CORÉE DU SUD, TRIS EXPÉRIENCES DE DÉVELOPPEMENT ; OPU, ALGER, 2006.

144. RODRIGUE JEAN-PAUL : L'ESPACE ÉCONOMIQUE MONDIAL –LES ÉCONOMIES AVANCÉES ET LA MONDIALISATION- PRESSES DE L'UNIVERSITÉ DU QUÉBEC-CANADA, 2000.

145. SALAIS ROBERT, STOPPER MICHAEL : LES MONDES DE PRODUCTION « ENQUÊTE SUR L'IDENTITÉ ÉCONOMIQUE DE LA FRANCE », ÉDITIONS DE L'ÉCOLE DES HAUTES ÉTUDES EN SCIENCES SOCIALES, PARIS, 1993.

146. SINGH AJIT : LA RÉVOLUTION INDUSTRIELLE INACHEVÉE DU TIERS MONDE, PERSPECTIVES ET POLITIQUES DE REPRISE, 3EME PARTIE, , 1988.

147. TEMMAR HAMID : LA TRANSITION DE L'ÉCONOMIE ÉMERGENTE (RÉFÉRENCES THÉORIQUES, STRATÉGIES ET POLITIQUES), OPU ALGER, ALGER, 2010.

148. THIBAULT GUILLAUME : QUELLE STRATÉGIE INDUSTRIELLE POUR LA FRANCE FACE A LA MONDIALISATION, ÉDITION TECHNIP, PARIS, 2008.

B. THESES DE DOCTORAT:

149. BENDRIMIA SAID : POLITIQUE DE PROMOTION DE LA PME EN ALGÉRIE, DIRECTION GÉNÉRALE DE LA PME, MINISTÈRE DE L'INDUSTRIE ET DE LA PME ET DE LA PROMOTION DE L'INVESTISSEMENT, MARS 2012.

150. CHIGNIER ANTOINE :LES POLITIQUES INDUSTRIELLES DE L'ALGÉRIE CONTEMPORAINE, LE DÉVELOPPEMENT EN FAILLITE DE RELATION ENTRE ÉTAT ET APPAREIL DE PRODUCTION DANS UNE ÉCONOMIE EN DÉVELOPPEMENT, UNIVERSITÉ LYON, MÉMOIRE, 2009.

151. DIANE GABRIELLE: LA NOUVELLE ÉCONOMIE OU ? QUOI ? COMMENT ?, QUÉBEC, CANADA, PRESSES DE L'UNIVERSITÉ DU QUÉBEC ÉDITIONS, 2003

152. LECERF MARJORIE : LES PETITES ET MOYENNES ENTREPRISES FACE A LA MONDIALISATION, THÈSE DE DOCTORAT, U. F. R D'ÉCONOMIE SORBONNE, UNIVERSITÉ DE PARIS, 2006.

153. YUNUS KAYA : GLOBALIZATION, INDUSTRIALIZATION AND SOCIAL CLASS LESS DEVELOPMENT COUNTRIES 1985- 2005, DEPARTMENT OF SOCIOLOGY, DUKE UNIVERSITY, USA, 2007.

C. PERIODIQUES :

154. BENABELLEH YOUCEF, L'ALGÉRIE FACE A LA MONDIALISATION, FRIEDERICH EBERT, NAHLA IMPRIMERIE, ALGER, 2008.

155. BRUCE J. BERMAN, COLIN LEYS: AFRICA CAPITALISTIC IN AFRICA DEVELOPMENT, LYNNE PUBLISHERS, USA, 1994.

156. CHENTOUF TAYEB : L'ALGÉRIE FACE À LA MONDIALISATION-SÉRIE DE LIVRES DU CODESRIA - CONSEIL POUR LE DÉVELOPPEMENT DE LA RECHERCHE EN SCIENCES SOCIALES EN AFRIQUE, SÉNÉGAL, 2008.

157. DEPARTMENT OF ECONOMIC AND SOCIAL AFFAIRS: INDUSTRIAL DEVELOPMENT FOR THE 21ST CENTURY, SUSTAINABLE DEVELOPMENT PERSPECTIVES, UNITED NATIONS, 2007.

158. DÉVELOPPES PAR DES EXPERTS DE RENOMMÉE INTERNATIONALE : L'ART DE STRATÉGIE MODERNE, FAB. OR LEANS, FRANCE, IME NOV. 2000

159. DORNER PETER; EL SHAFIE MAHMOUD: RESOURCES AND DEVELOPMENT (NATURAL RESOURCE POLICIES AND ECONOMIC DEVELOPMENT IN AN INTERDEPENDENT WORLD, 1977.

160. GHENERY HOLLIS, SHERMAN ROBINSON: INDUSTRIALIZATION AND GROWTH A COMPARATIVE STUDY, WORLD BANK RESEARCH PUBLICATION, OXFORD UNIVERSITY PRESS, WASHINGTON, USA, 1986.

161. INDUSTRIAL TECHNOLOGIES FOR DEVELOPING ECONOMICS

162. IRMA ABDELMAN: THEORIES OF ECONOMIC GROWTH AND DEVELOPMENT, OXFORD UNIVERSITY EDITIONS, LONDON, 1989.

163. JEAN-LOUIS MUCCHIELLI : ALLIANCES STRATEGIQUES ET FIRMES MULTINATIONALES, UNE NOUVELLE THEORIE POUR DE NOUVELLES FORMES DE MULTINATIONALISATION, REVUE D'ECONOMIE INDUSTRIELLE, FRANCE, VOL 55, 1991. P : 118-134.

164. KEMP TOM: HISTORICAL PATTERNS OF INDUSTRIALIZATION, LONGMAN PAPERBACK EDITION, GREAT BRITAIN, 1978.

165. LYAZID KICHOU: PRIVATIZATIONS IN ALGERIA: AN INSTITUTIONAL ECONOMIC ANALYSIS OF THE FAILED PRIVATIZATION PROCES, EAST WEST JOURNAL OF ECONOMICS AND BUSINESS, VOL. XIV, NO 1 2011, PAGES 109-135.

166. MILELLI CHRISTIAN, LA CORÉE DU SUD, NOUVEAU MODÈLE DE LA « NOUVELLE ÉCONOMIE » ?, LES ETUDES DU CERI, N° 98, SEPTEMBER 2003

167. MINISTÈRE DE L'INDUSTRIE ET DE LA PROMOTION DES INVESTISSEMENTS DE L'ALGÉRIE, STRATÉGIE ET POLITIQUES DE RELANCE ET DE DÉVELOPPEMENTS INDUSTRIELS (SYNTHÈSE), 2010.

168. MYRDAL GUNNAR, POLITICAL ELEMENT IN THE DEVELOPMENT OF ECONOMIC THEORY, 2eme EDITION, TRANSACTION PUBLISHERS, USA, 2004.

169. OUKIL MOHAND SAID: TECHNOLOGICAL INNOVATION AND ENTREPRENEURSHIP IN DEVELOPING, COUNTRIES: HURDLES TO HIGHER PERFORMANCE AND GLOBALIZATION, ACADEMY FOR GLOBAL BUSINESS ADVANCEMENT CONFERENCE – NEW-DELHI, INDIA – JANUARY 3-5, 2005.

170. SHIGEKO HAYASHI : THE DEVELOPMENT STATE IN THE ERA OF GLOBALIZATION : BEYOND THE NORTH EAST ASIAN MODEL OF POLITICAL ECONOMY, THE PACIFIC FEVIEW,USA, VOL 23, NUMBER 1, MARCH 2010, PAGE 45-69.

171. THE POLICY OF JAPAN: ORGANIZATION FOR ECONOMIC CO-OPERATION AND DEVELOPMENT O.C.E.D PUBLICATIONS .FRANCE, 1979.

172. UNESCO, MONOGRAPHIES SUR LE DÉVELOPPEMENT TECHNOLOGIQUE-LE DÉVELOPPEMENT TECHNOLOGIQUE AU JAPON, PARIS FRANCE, 1971PAGE 79 A 98.

173. WALLE DIRK VANDE: DEVELOPMENT AND REFORM IN A CHANGING GLOBAL ECONOMY, EDITOR FIRST PUBLISHED MACMICAN PRESS, 1996.